جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة السياسات الاقتصادية والمالية
قسم اعداد ومتابعة الخطط التنموية

# تقرير متابعة خطة التنمية الوطنية 2018-2022

## للعام 2021

2022

**جمهورية العراق**
**وزارة التخطيط**
**دائرة السياسات الاقتصادية والمالية**
**قسم إعداد ومتابعة الخطط التنموية**

# تقرير متابعة خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢
# لعام ٢٠٢١

**بغداد .....٢٠٢٢**

## قائمة المحتويات


| المحتويات | رقم الصفحة |
|---|---|
| المقدمة. | ٦ |
| الفصل الأول: متابعة أهداف خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨ ـ ٢٠٢٢) لعام ٢٠٢١ | ٧ ـ ٢٤ |
| أولاً: السكان والقوى العاملة | ٨ ـ ١٠ |
| ثانياً: الاقتصاد الكلّي | ١٠ ـ ٢٤ |
| ١. السياسة المالية | ١١ ـ ١٤ |
| ٢. السياسة النقدية | ١٤ ـ ١٨ |
| ٣. السياسة التجارية | ١٩ ـ ٢٠ |
| ثالثاً: القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والإستثمار | ٢١ ـ ٢٤ |
| رابعاً: التخفيف من الفقر | ٢٤ ـ ٢٦ |
| خامساً: التنمية القطاعية والمكانية | ٢٦ ـ ٦٦ |
| ١. قطاع الزراعة والموارد المائية | ٢٦ ـ ٣٢ |
| ٢. قطاع النفط والغاز | ٣٢ ـ ٣٦ |
| ٣. قطاع الكهرباء | ٣٦ ـ ٣٨ |
| ٤. قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية (عدا النفط) | ٣٨ ـ ٤٠ |
| ٥. قطاع النقل والاتصالات والخزن | ٤١ ـ ٤٩ |
| ٦. قطاع الثقافة والسياحة والآثار | ٤٩ ـ ٥٣ |
| ٧. قطاع المباني والخدمات | ٥٤ ـ ٦٠ |
| ٨. قطاع التنمية المكانية | ٦٠ ـ ٦٦ |
| سادساً: التنمية البشرية والإجتماعية | ٦٦ ـ ٨٨ |
| ١. قطاع التربية والتعليم العالي | ٦٦ ـ ٧٤ |
| ٢. قطاع الصحة | ٧٤ ـ ٨١ |
| ٣. المرأة | ٨١ ـ ٨٥ |
| ٤. الشباب | ٨٥ ـ ٨٦ |
| ٥. قطاع التنمية الإجتماعية | ٨٦ ـ ٨٨ |
| سابعاً : الأستدامة البيئية للتنمية | ٨٨ ـ ٩١ |
| الفصل الثاني: التوصيات (الحلول والمعالجات) | ٩٢ ـ ١٠٩ |
| مصادر البيانات | ١١٠ ـ ١١٢ |

## الجـــــداول


| المحتويات | رقم الصفحة |
|---|---|
| معدل النمو السنوي للسكان والمؤشرات المؤثرة فيه للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٨ |
| نسبة وعدد سكان الحضر والريف من إجمالي السكان للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٩ |
| الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتةحسب الأنشطة للسنوات ٢٠١٩ ـــ ٢٠٢١ | ١١ |
| الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ١١ |
| هيكل النفقات العامة للعامين ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ١٢ |
| هيكل الإيرادات العامة للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ١٣ |
| مؤشرات الاستقرار المالي للعامين ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ١٦ |
| مؤشرات عملية الأئتمان المصرفي للمصارف التجارية للعامين ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ١٦ |
| المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ (مليار دينار) | ١٨ |
| مؤشرات السياسة التجارية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ١٩ |
| مؤشرات ميزان المدفوعات للاعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٢٠ |
| مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي واجمالي تكوين رأس المال الثابت للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٢١ |
| مؤشرات بيئة الاعمال والاستثمار للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٢٣ |
| تخصيصات إستراتيجية التخفيف من الفقر ( مليار دينار) ونسبة الفقر حسب المحافظات | ٢٥ |
| إنتاج المحاصيل الزراعية للاعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٢٧ |
| الخزين المائي والكميات المجهزة من المياه للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٢٩ |
| الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وإنعاش الأهوار للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٠ |
| كمية إنتاج النفط الخام وعدد الأبار المستصلحة والمحفورة للاعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٣ |
| كمية النفط الخام المصدر والطاقة التصديرية والطاقة الخزنية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٤ |
| كمية الغاز المستثمر والمصاحب والطبيعي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٤ |
| كمية الغاز المحروق وكمية الاستهلاك للمشتقات النفطية للاعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٥ |
| معدل التجهيز وحصة الفرد من الطاقة الكهربائية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٧ |
| كمية الطاقة المستهلكة وحسب الاصناف للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٨ |
| مؤشرات الرئيسة للمنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي ) للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٩ |

| المحتويات | رقم الصفحة |
|---|---|
| مؤشرات أداء نشاط الموانئ للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٤٢ |
| الحمولة الإجمالية للسفن وعدد العاملين للشركة العامة للنقل البحري للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٤٣ |
| عدد المسافرين القادمون والمغادرون لنشاط النقل الجوي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٤٤ |
| مؤشرات الأداء لنشاط النقل البري للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٤٥ |
| اطوال خطوط السكك العاملة للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٤٥ |
| مؤشرات الأتصالات للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٤٧ |
| عدد المكاتب والصناديق والطرود البريدية الدولية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٤٧ |
| مؤشرات قطاع الخزن للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٤٩ |
| مؤشرات الأداء للنشاط الثقافي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٥٠ |
| مؤشرات النشاط السياحي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٥١ |
| المؤشرات الخاصة بالحفاظ على الإرث الحضاري التأريخي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٥٢ |
| مؤشرات تعزيز دور القطاع الخاص في الإستثمار السياحي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٥٣ |
| مؤشرات قطاع السكن للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٥٥ |
| مدى مطابقة نتائج فحوصات الماء للمواصفات العالمية لعام ٢٠٢١ | ٥٨ |
| التخصيصات الاستثمارية لتنمية الإقاليم والبترودولار حسب المحافظات لعام ٢٠٢١ الخطة (مليار دينار) | ٦٢ |
| السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب حسب البيئة والمحافظة للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٦٣ |
| السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) ونظام المعالجة المستقلة (السبتك تنك) وغير المخدومين بهما للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٦٤ |
| العجز في المؤشرات الصحية الأساسية حسب المحافظات لعام ٢٠٢١ | ٦٥ |
| مؤشرات قطاع التربية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٦٧ |
| عدد مدارس رياض الأطفال، الابتدائية،الثانوية (حكومي وأهلي) للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٦٨ |
| مؤشرات تحسين كفاءة النظام التعليمي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٦٩ |
| عدد المدارس المهنية والطلبة الموجودين في هذه المدارس للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٧٠ |
| مؤشرات محو الأمية في العراق للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٧٠ |

| المحتويات | رقم الصفحة |
|---|---|
| مؤشرات تحسين أليات تقديم الخدمة الصحية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٧٦ |
| مؤشرات قياس تحسن الوقاية الصحية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٧٧ |
| مؤشرات تقديم الخدمات الصحية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٧٨ |
| الامراض الانتقالية وغير الانتقالية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٨٠ |
| مؤشرات تمكين المرأة علمياً ومعرفياً للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٨٢ |
| مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً للأعوام ٢٠١٩ ـ ٢٠٢٠ | ٨٣ |
| مؤشرات تمكين المرأة صحياً للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٨٤ |
| عدد النساء اللاتي تعرضن إلى العنف لسنتي ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٨٤ |
| مؤشرات قطاع الشباب للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٨٦ |
| مؤشرات الرعاية الاجتماعية وشبكة الحماية الاجتماعية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٨٧ |
| مؤشرات ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٨٧ |
| عدد الباحثين والقوى الاجرائية للاحداث للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٨٨ |
| كمية المياه العادمة المتولدة والمعالجة لمحطات ووحدات المعالجة للأعوام ٢٠١٩ ـ ٢٠٢١ | ٨٩ |
| إنبعاث الغازات الدفيئة والمساحة المزروعة ونسبة الغابات من مساحة العراق للعامين ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٩٠ |


## الأشكال التوضيحية


| المحتويات | رقم الصفحة |
|---|---|
| نسب تقديرات سكان العراق حسب المحافظات لسنة ٢٠٢١ | ٩ |
| هيكل النفقات العامة للعامين ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ١٢ |
| هيكل الإيرادات العامة للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ (ترليون دينار) | ١٢ |
| الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ (مليار دينار) | ١٧ |
| عدد المشتغلين في المنشأت الصغيرة للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٢٢ |
| مؤشرات بيئة الاعمال والاستثمار للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٢٢ |
| مساحات الأراضي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٢٨ |
| حجم الخزين المائي والكميات المجهزة من المياه للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٢٩ |
| الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وإنعاش الأهوار للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٠ |

| المحتويات | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| كمية إنتاج النفط الخام وعدد الآبار المستصلحة والمحفورة للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٣ |
| كمية الغاز المستثمر والمصاحب والطبيعي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٤ |
| كمية النفط الخام المصدر والطاقة التصديرية والخزنية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٤ |
| كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة حسب الأصناف للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٧ |
| قيمة الإنتاج والمبيعات والقيمة المضافة للمنشأت الصناعية الكبيرة (التراكمي) للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٣٩ |
| مؤشرات أداء نشاط الموانئ للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٤١ |
| مؤشرات الأداء لنشاط النقل البحري للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٤٢ |
| مؤشرات الأداء لنشاط النقل الجوي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٤٣ |
| عدد اجازات البناء الممنوحة لبناء دور السكن والعمارات والترميم للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٥٤ |
| متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب المجهزة للسكان الكلي من محطات إنتاج المياه لسنة ٢٠٢١ | ٥٧ |
| نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب حسب البيئة لسنة ٢٠٢١ | ٥٧ |
| النسب المئوية للسكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) ونظام المعالجة المستقلة (سبتك تنك) حسب المحافظة لسنة ٢٠٢١ | ٦٣ |
| عدد مدارس رياض الأطفال الأبتدائية، الثانوية (حكومي وأهلي) للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٦٨ |
| مؤشرات محو الأمية في العراق للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٧٠ |
| عدد المستشفيات الأهلية والحكومية والمراكز الصحية الأولية والتخصصية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٧٥ |
| معدل وفيات الأمهات والأطفال للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٧٥ |
| مؤشرات الوقاية الصحية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٧٦ |
| مؤشرات تقديم الخدمات الصحية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٧٨ |
| الأمراض الأنتقالية وغير الأنتقالية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٧٩ |
| عدد اللاتي تعرضن إلى العنف للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ | ٨٤ |
| النسبة المئوية للمياه المعالجة إلى المتولدة للأعوام ٢٠١٩ ـ ٢٠٢١ | ٨٩ |

## المقدمة

جاء هذا التقرير كجزء من مهام دائرة السياسات الإقتصادية والمالية في وزارة التخطيط بإعداد ومتابعة خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨ ـــ ٢٠٢٢) لعام ٢٠٢١ على المستوى الكلّي والقطاعي وتسليط الضوء على التفاوت في تحقيق الأهداف من خلال تحليل إقتصادي وإحصائي للمؤشرات ومعرفة مواطن الخلل والقصور ووضع المعالجات وإتخاذ التدابير اللازمة لحل تلك المشاكل التي تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية بعد تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد ــ ١٩) بأزمة صحية وإنسانية عالمية لم يسبق لها مثيل مصحوبة بإضطرابات إجتماعية وإقتصادية واسعة النطاق شملت شتى بقاع العالم وأدت إلى تعطيل النشاط الاقتصادي والحياة اليومية العامة، وعليه فقد إعتمد التقرير على عكس آثار هذه الأزمة على القطاعات (الإقتصادية والإنتاجية والخدمية والإجتماعية والبيئية) من خلال تحليل مؤشرات قياس تحقق الأهداف لسبع قطاعات رئيسية هي (السكان والقوى العاملة، الإقتصاد الكلّي، القطاع الخاص، التنمية القطاعية، التنمية المكانية، التنمية البشرية والإجتماعية، الأستدامة البيئية) إضافة إلى أهم التحديات على مستوى كل قطاع وتحديات رئيسية قائمة نتيجة للتحديات الإقتصادية إنخفاض أسعار النفط والصحية (تفشي مرض فيروس كورونا) وللحد من هذه التحديات وتقليل الأثر الناجم عنها خرج التقرير بجملة من التوصيات اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة.

# الفصل الأول

# متابعة أهداف خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ ــ ٢٠٢٢

# لعام ٢٠٢١

## أولاً: السكان والقوى العاملة

تعد دراسة عدد السكان ونموهم خطوة أساسية ومهمة لعمليات التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، خاصة وأن الأعداد تشير إلى تزايد عدد السكان في العراق وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، وفيما يلي أهم المؤشرات:

### الهدف الأول: للزوجين حق الاختيار بحرية ومسؤولية عدد الولادات أو المباعدة بينهما

وفقاً لاسقاطات السكان قد بلغت تقديرات عدد سكان العراق من ضمنها محافظات إقليم كردستان حوالي (٤١.٢) مليون نسمة عام ٢٠٢١ بعد إن كان (٤٠.٢) مليون نسمة عام ٢٠٢٠ أي بمعدل نمو مقداره (٢.٥%) خلال عام ٢٠٢١، أي بمقدار مليون نسمة سنوياً تقريباً، أما فيما يخص معدل الخصوبة فقد كان تقريبا ثابتا للعامين (٢٠٢١ و٢٠٢٠) بما يقارب (٤) ولادات لكل إمرأة . في حين سجل مؤشر الولادات الخام نسبة قدرها (٢٦.٣) ولادة لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان لعام ٢٠٢١، حيث إنخفض عما كان عليه لعام ٢٠٢٠ إذ كان (٢٧.٦) ولادة لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان، وبلغت نسبة السكان في الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة (٤٠.٥%) ونسبة السكان في الفئة العمرية (١٥ ــ ٦٤) سنة (٥٦.٥%) وأخيراً بلغت نسبة السكان في الفئة ٦٠ سنة فأكثر (٥.٠%) لعام ٢٠٢١.

**جدول (١)**
**معدل النمو السنوي للسكان والمؤشرات المؤثرة فيه للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| معدل النمو السنوي للسكان | ٢.٥ | ٢.٥ |
| معدل الخصوبة الكلّي (ولادة لكل امرأة) عدا إقليم كردستان | ٤.٠ | ٣.٩ |
| معدل الولادات الخام لكل (١٠٠٠) نسمة من السكان | ٢٥.٨ | ٢٦.٣ |
| توقع العمر للذكور (سنة) | ٧٢.١ | ٧٢.٣ |
| توقع العمر للإناث (سنة) | ٧٦.١ | ٧٦.٣ |
| نسبة السكان في الفئة العمرية (أقل من ١٥) (%) | ٤٠.٥ | ٤٠.٥ |
| نسبة السكان في الفئة العمرية (١٥ـ٦٤) (%) | ٥٦.٥ | ٥٦.٥ |
| نسبة السكان أكثر من (٦٠) سنة (%) | ٥.٠ | ٥.٠ |

المصدر : ـ الجهاز المركزي للاحصاء، تقديرات سكان العراق ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١
ـ وزارة الصحة/ البيئة، التقرير الإحصائي السنوي،٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

## الهدف الثاني: تحقيق الإستقرار السكاني في الريف وفي المدن الأقل نمواً

وضح الجدول أدناه عدد سكان العراق وتبين أن هناك فجوة بين (عدد سكان الحضر وعدد سكان الريف) حيث بلغ عدد سكان الحضر (٢٨.٨) مليون نسمة من السكان لعام ٢٠٢١ بينما كان (٢٨.١) مليون نسمة لعام ٢٠٢٠، وبلغ عدد سكان الريف (١٢.٤) مليون نسمة من السكان لعام ٢٠٢١ بينما كان (١٢.١) مليون نسمة لعام ٢٠٢٠.

**جدول (٢)**
**نسبة وعدد سكان الحضر والريف من إجمالي السكان للأعوام**
**٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد سكان الحضر | ٢٨.١ | ٢٨.٨ |
| نسبة سكان الحضر | ٦٩.٩ | ٦٩.٩ |
| عدد سكان الريف | ١٢.١ | ١٢.٤ |
| نسبة سكان الريف | ٣٠.١ | ٣٠.١ |
| نسبة سكان الحضر إلى الريف | ٢٣١.٩ | ٢٣١.٩ |

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء تقدرات السكان للاعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١

وفيما يخص التباين السكاني بين المحافظات خلال عام ٢٠٢٠، فيتبين من خلال الشكل رقم(١) أن بغداد حصلت على النسبة الأكبر (٢١.٣%) من إجمالي سكان العراق تليها محافظة نينوى بنسبة (٩.٨%) في حين تأتي محافظة المثنى بالمرتبة الأخيرة إذ بلغت نسبة السكان (٢.١%) من إجمالي السكان.

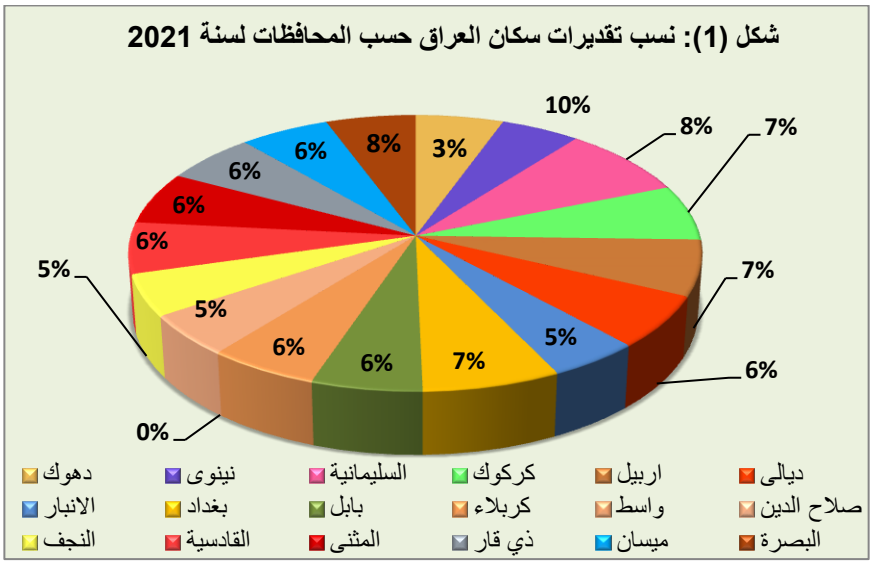

**أهم التحديات التى تواجه تحقيق أهداف قطاع السكان والقوى العاملة وكما يلى:**

١. إرتفاع معدلات النمو السكاني بالشكل الذي يفوق النمو الإقتصادي فضلاً عن الإفتقار إلى سياسات سكانية واضحة.
٢. عدم التوازن بين مخرجات القطاع التعليمي وحاجة قطاع الخدمات والنقص في الملاكات أي بين العرض والطلب على العمل في سوق العمل.
٣. محدودية دور القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي وإقتصاره على مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر.
٤. الاختلال البنيوي في توزيع قوى العمل وظيفياً ومهنياً وتعليمياً.
٥. التباين الكبير في عدد السكان بين الريف والمدينة يرافقها تباين في الخدمات المقدمة مما يتسبب في تعميق الفجوة بين البيئتين.

## ثانياً: الاقتصاد الكلّي

بمتابعة الأهداف الخاصة بالإطار الإقتصاد الكلّي يتبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ (١٩٨٤٩٦.٦) مليار دينار عام ٢٠٢١ وهو أقل بكثير من القيمة المخططة والبالغة (٢٧٣٣٩٥.٧) مليار دينار وبنسبة إرتفاع (١.٥%) عن عام ٢٠٢٠ والبالغ (**١٩٥٤٠٢.٦**) مليار دينار وعلى الرغم من هذه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة وبأفتراض ثبات معدل النمو السكاني عند (٢.٥%)، فأن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة انخفض إلى (**٤٨١٩**) ألف دينار عام ٢٠٢١ بعد ما كان (**٤٨٦٦.٨**) ألف دينار عام ٢٠٢٠ وبنسبة إنخفاض بلغت (٠.٩%) كون النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة اقل من معدل النمو السكاني وهو ايضاً أقل من القيمة المخططة والبالغة (٦٦٣٧.٣) ألف دينار، كما إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أيضاً إلى (٣٠١١٥٢.٩) مليار دينار عام ٢٠٢١ بعد ماكان (٢١٩٧٦٨.٨) مليار دينار عام ٢٠٢٠، وهذا يعود إلى التحسن الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية بعد زيادة الطلب على النفط الخام بعد تخفيف إجراءات الحظر في أكثر دول العالم وزيادة النمو الإقتصادي العالمي فضلاً عن أستمرار منظمة أوبك + في المحافظة على الأسعار من خلال السيطرة على المعروض.

جدول (٣)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة للسنوات ٢٠١٩ ـ ٢٠٢١ (مليار دينار)

| القطاع | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|---|
| الزراعة والغابات والصيد | ٧٧٧٣.١ | ٩٥١٨.٦ | ٧٥٦١.٨ |
| النفط الخام | ١٣٣٠٠٠.٨ | ١١٦٢٤٢.٧ | ١١٤٥٨٥.٧ |
| الانواع الاخرى من التعدين | ٢٧٤.٥ | ١٥٦.٨ | ٢٩٣.٩ |
| الصناعة التحويلية | ٢٣١٣.١ | ٢١٦٩.٦ | ٢٥٩٠.٤ |
| الكهرباء والماء | ٢١٣٦.٨ | ١٦١٦.٤ | ١٢٤١.٨ |
| البناء والتشيد | ١٢٩٧٩.٥ | ٥٧٥٢.٣ | ٥٤٧٧.٩ |
| النقل والاتصالات والخزن | ١٦٠٧٦.٨ | ١٥١٩٤.٢ | ١٩٠٦٧.١ |
| تجارة الجملة والمفرد | ١٦٩٧٤.٩ | ١٤٥٤٦.٣ | ١٤٦١٦.١ |
| البنوك والتـأمين | ٢٩٧٥.٤ | ١١٤٤٢.٥ | ١٠٧٧٠.٥ |
| ملكية دور السكن | ٩١٦٥.٧ | ٩٤٩٤.٧ | ٩٦٨٧.٦ |
| خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية | ٢٠٤٥٤ | ١٩٦٧٤.١ | ٢٢١٧٣.١ |
| ناقصاً رسم الخدمة | ١٩٨٣.٤ | ٩١٠.٧ | ٧٨١.٣ |
| المجموع | ٢٢٤١٢٤.٦ | ١٩٥٤٠٢.٦ | ١٩٨٤٩٦.٦ |

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية الحسابات القومية

جدول (٤)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد للأعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية (مليار دينار) | ٢١٧٤١٣.٦ | ٣٠٢٦٩٢.١ |
| متوسط نصيب الفرد بالاسعار الجارية (ألف دينار) | ٤٨٦٦.٨ | ٤٨١٩ |

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية الحسابات القومية

## ١. السياسة المالية:

شهد الإقتصاد العراقي عام ٢٠٢١ تعافياً تدريجياً من صدمتي عام ٢٠٢٠ المتمثلتين في تراجع أسعار النفط وتفشي فيروس كورونا بسبب إرتفاع أسعار النفط التي بلغت (٦٣.٣) دولاراً للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠٢١ وزيادة حصة العراق التصديرية ضمن منظمة اوبك فضلاً عن استئناف النشاط الإقتصادي بعد تخفيف القيود وخاصة قطاع الخدمات كما كان لقرار خفض قيمة العملة الدينار العراقي مقابل الدولار الإمريكي وإجراءات تعبئة الإيرادات المحلية غير النفطية وخاصة الكمركية منها دوراً في زيادة إيرادات

الموازنة العامة للدولة وتحول عجز الحساب الجاري إلى فائض، وفي أدناه توضيح للتقدم المحرز في أهداف السياسة المالية وكما يلي:

## الهدف الأول: تصحيح هيكل الإنفاق العام

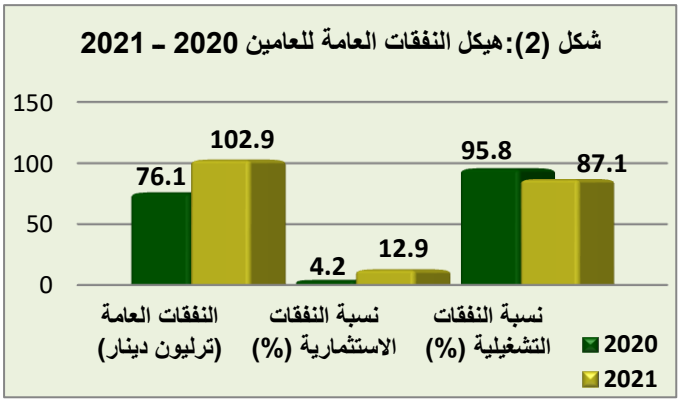


تهدف خطة التنمية إلى تصحيح هيكل الإنفاق العام من خلال زيادة نسبة الإنفاق الإستثماري من إجمالي الإنفاق العام والحد من النفقات الجارية (التشغيلية)، ولكن يتبين من الجدول اللاحق هناك تقدم نحو تحقيق الهدف، إذ إرتفعت نسبة النفقات الإستثمارية من إجمالي النفقات من (٤.٢%) عام ٢٠٢٠ لتصل إلى (١٢.٩%) عام ٢٠٢١، وهذا يعود إلى إرتفاع النفقات العامة من (٧٦.١) ترليون دينار عام ٢٠٢٠ إلى (١٠٢.٩) ترليون دينار عام ٢٠٢١، في حين كانت نسبة حصة النفقات التشغيلية من إجمالي النفقات (٨٧.١%) عام ٢٠٢١ بعد أن كان (٩٥.٨%) عام ٢٠٢٠، ويعود ذلك إرتفاع فاتورة الرواتب لموظفي القطاع العام فضلاً عن زيادة نفقات الأمن والأعانات الإجتماعية وإرتفاع خدمة الدين العام.

**جدول (٥)**
**هيكل النفقات العامة للعامين ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| النفقات العامة (تريليون دينار) | ٧٦.١ | ١٠٢.٩ |
| نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات العامة (%) | ٤.٢ | ١٢.٩ |
| نسبة النفقات التشغيلية من إجمالي النفقات العامة (%) | ٩٥.٨ | ٨٧.١ |

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية الحسابات القومية

## الهدف الثاني: تنويع هيكل الإيرادات العامة وزيادة حصلية الإيرادات غير النفطية

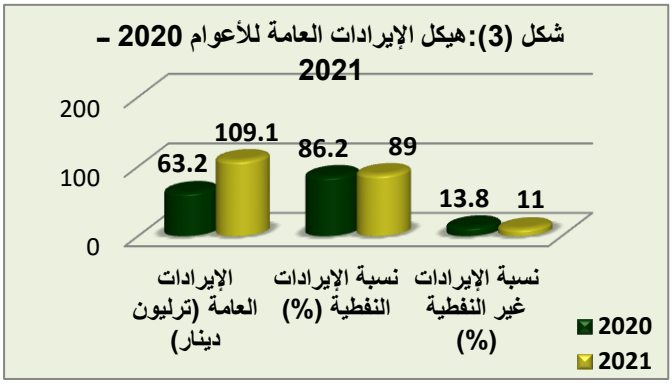


إن خطة التنمية تسعى إلى تحقيق التنوع الاقتصادي فقد شهدت الإيرادات العامة إرتفاع من (٦٣.٢) ترليون دينار عام ٢٠٢٠ لتصل إلى (١٠٩.١) ترليون دينار عام ٢٠٢١ وكانت حصة الإيرادات النفطية قد بلغت (٩٦.٦) ترليون دينار عام ٢٠٢١ والإيرادات

غير النفطية بلغت (١٢.٥) ترليون دينار ، ونلاحظ إرتفاع طفيف في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات من (٨٨.٥%) عام ٢٠٢٠ لتصل إلى (٨٨.٦%) عام ٢٠٢١ بالمقابل نجد إنخفاض في نسبة الإيرادات غير النفطية من (١١.٥%) عام لتصل٢٠٢٠ إلى (١١.٤%) عام ٢٠٢١، وكما مبين في الشكل (٣)، ويعزى ذلك إلى الإرتفاع في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وزيادة الطلب على البترول مما أنعكس بدوره على حجم الإيرادات النفطية التي أرتفعت الى (٩٥.٣) ترليون دينار عام ٢٠٢١ بعد ماكانت (٥٤.٥) ترليون دينار عام ٢٠٢٠ وقد ترتب على هذا الإرتفاع إلى زيادة الاحتياطيات وخاصة مع اعتماد الحكومة قواعد ضبط النفقات وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

## الهدف الثالث: معالجة العجز الحقيقي في الموازنة العامة للدولة

كما هو معروف أنه كلما زادت أسعار النفط زاد الإنفاق العام وخاصة النفقات التشغيلية كون إن القطاع النفطي يمتلك المقام الأول في تشكيلة الإيرادات العامة ومن ثم فأن التعافي الذي حصل في اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية عام ٢٠٢١ مع سياسة ضبط النفقات التي إنتهجتها الحكومة انعكس على تحقيق فائض في الميزانية مقداره (٦.٢) ترليون دينار بعد ماكان هناك عجزاً مقداره (١٢.٩) ترليون دينار.

**جدول (٦)**
**هيكل الإيرادات العامة للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| الإيرادات العامة (ترليون دينار) | ٦٣.٢ | ١٠٩.١ |
| نسبة الإيرادات النفطية (%) | ٨٨.٥ | ٨٨.٦ |
| نسبة الإيرادات غير النفطية (%) | ١١.٥ | ١١.٤ |

المصدر : بيانات وزارة المالية كتابهم ٩٦٣٩ في ٢٠٢٢/٤/٢٠

## الهدف الرابع: رفع معدلات الإدخار الخاص

يقوم البنك المركزي العراقي بإستحداث أوعية جديدة لأستقطاب المدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو الإستثمارات، وعلى الرغم من تنفيذ مشروع توطين رواتب موظفي القطاع العام إلّا أن نسبة الودائع المصرفية إلى العرض النقدي بمفهومه الواسع قد إنخفضت من (٤٩.٩%) عام ٢٠٢٠ إلى (٤٨.٨%) عام ٢٠٢١ كون النسبة الأكبر من هذه الودائع هي ودائع جارية ويرجع ذلك إلى عدّة أسباب من أهمها قلة الثقة بالجهاز المصرفي بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة، فضلاً عن سعر الفائدة المنخفض وغير المشجع على الإيداع.

**أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف السياسة المالية وكما يلي:**

١. التذبذب المستمر لاسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب تداخل العوامل الإقتصادية والجيوسياسية في تحديده وبالتالي فان الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام يعني ربط الإقتصاد المحلي بعوامل خارجية.
٢. إذا ما إستبعدنا الصادرات النفطية فأن الميزان التجاري يعاني من عجز بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي كما أن حرية التجارة تزيد من هذا العجز بسبب العلاقة المطلقة بين حرية التجارة واستقرار الميزان التجاري.
٣. على الرغم من الوفرة المالية التي تحققت في السنوات السابقة الناتجة عن إرتفاع أسعار النفط إلّا إنه تم توجية هذة الوفرة نحو الإنفاق التشغيلي على حساب الإنفاق الاستثماري.
٤. زيادة الرواتب والمخصصات للعاملين في القطاع العام مقابل إنخفاض الإنفاق الموجة لتنمية القطاع الخاص.
٥. ضعف مساهمة القطاعات الرئيسية في الإقتصاد العراقي كقطاع الزراعة والصناعة خاصة بكافة فروعاها في تعزيز الموارد المالية للموازنة العامة للدولة.
٦. التأخر بالتحول إلى موازنة البرامج والأداء إذ يتم استخدام نظام موازنة يعتبر قديماً نوعا ما (موازنة البنود) مما يعرقل تحقيق الأهداف الموضوعة.
٧. الفساد المالي والإداري الذي أدى إلى سرقة مبالغ كبيرة جراء تهريب النفط والشركات الوهمية والعقود غير المنفذة.
٨. نظام الموازنة العامة في العراق وتحقيق الإيرادات يركز على القواعد والإجراءات واللوائح أكثر من تركيزه على الكفاءة الإقتصادية.
٩. سوء إدارة الموارد وعدم القدرة على إدارتها وتحصيلها وخاصة الإيرادات غير النفطية، بسب كثرة التهرب الضريبي وإرتفاع الأعفاءات الضريبة فضلاً عن تخلف نظام الجباية لخدمات الماء والكهرباء.
١٠. يعاني الإنفاق الاستثماري من تدني نسب التنفيذ وذلك بسبب سوء الأوضاع السياسية والأمنية وسوء الإدارة والفساد.

### ٢. السياسة النقدية

يسعى البنك المركزي إلى السياسة النقدية الفاعلة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي بإتجاه تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية ويتم ذلك من خلال إستخدام الأدوات الأساسية وبالتنسيق مع السياسة المالية، وقد تبنت خطة التنمية الوطنية أهدافاً إستراتيجية في ذلك كما يلي:

**الهدف الأول: المحافظة على معدلات تضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة**

أبتعد هذا الهدف من تحقيق معدلات تضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة اذ يظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لهذا العام كمؤشر للتضخم إرتفاع كبير في معدل نموه ليبلغ (٦.٠ %) عام ٢٠٢١ مقابل (٠.٦%) عن عام ٢٠٢٠ ليسجل (١١١.٥) نقطة عام ٢٠٢١ مقابل (١٠٥.١) نقطة عام ٢٠٢٠، ويعزى ذلك إلى عوامل خارجية وأخرى وداخلية، أما العوامل الخارجية فتتمثل بالمشاكل التي شهدتها دول العالم من نقص وندرة في بعض المواد ومن ثم إرتفاع أسعارها عالمياً فضلاً عن إنقطاع توريد المواد بين دول العالم مما أدى إلى إرتفاع مؤشرات التضخم على مستوى العالم وبما أن الإقتصاد العراقي هو جزء من المنظومة الإقتصادية العالمية وخصوصاً أن الكثير من المواد سواء كانت انشائية أو استهلاكية مستوردة ومن ثم شهدت الأسعار إرتفاعاً بمعدلاتها خاصة المواد الغذائية، أما العوامل الداخلية فتتمثل بإرتفاع الطلب المحلي نتيجة إلى زيادة عرض النقد فضلاً عن قرار البنك المركزي العراقي القاضي بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الإمريكي أدى إلى إرتفاع نسب التضخم بنسب يفوق نسب إرتفاع قيمة الدولار.

**الهدف الثاني: المحافظة على إستقرار سعر صرف العملة المحلية**

ابتعد هذا الهدف عن تحقيق مبتغاه وهو المحافظة على استقرار سعر الصرف العملة المحلية نتيجة لقرار البنك المركزي القاضي برفع سعر صرف الدولار الإمريكي مقابل الدينار العراقي، إذ أرتفع سعر الصرف إلى (١٤٦٠) دينار لكل دولار واحد عام ٢٠٢١ بعد ماكان (١٢٠٠) دينار لكل دولار عام ٢٠٢٠ في السوق الرسمية، ويعود السبب الرئيسي إلى لجوء البنك المركزي رفع سعر صرف الدولار الإمريكي للمحافظة على الأحتياطيات الأجنبية من الاستنزاف وسد العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة وتامين رواتب الموظفين في القطاع العام نتيجة إلى تراجع الإيرادات النفطية الناجمة عن تدهور أسعار النفط عالمياً بسبب جائحة كورونا فضلاً عن دعم المنتج المحلي وانعكس هذا القرار على تخفيض الطلب على الدولار، إذ إنخفضت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي بنسبة (١٥.٩%) لهذا العام، إذ تم بيع الدولار الإمريكي من نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية (حوالة ونقد) مايقارب (٣٧.١) مليار دولار عام ٢٠٢١ بعد إن كان (٤٤.١) مليار دولار عام ٢٠٢٠، وفي المجمل استطاع البنك المركزي من المحافظة على الاحتياطيات الأجنبية وحماية العملة من الأنهيار فضلاً عن تخفيض الطلب على الدولار في نافذة بيع العملة.

جدول (٧)
مؤشرات الأستقرار المالي للعامين ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| معدل التضخم (%) | ٠.٦ | ٦.٠ |
| العملة خارج البنوك (تريليون دينار) | ٦٠.٠ | ٧١.٦ |
| نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد (%) | ٤٢.٠ | ٤٠.٤ |
| سعر صرف العملة تجاه العملة الاجنبية بالسوق الموازية (دينار/ دولار أمريكي) | ١٢٣٤ | ١٤٧٤ |
| المباع من الدولار الامريكي في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية نقداً (مليار دولار) | ٣.٤ | ٦.٦ |
| المباع من الدولار الامريكي في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية حواله (مليار دولار) | ٤٠.٧ | ٣٠.٥ |

المصدر: ـ النشرة الإحصائية للبنك المركزي ٢٠٢١
ـ بيانات البنك المركزي العراقي ٢٠٢١

## الهدف الثالث: تعزيز الشمول المالي

لم تحدث أي زيادة في عدد المصارف الحكومية خلال العامين ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١ بواقع (٧) مصارف بينما إنخفض عدد المصارف الأهلية بواقع مصرف واحد خلال العامين ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١ إذ بلغ العدد الإجمالي للمصاريف الأهلية (٦٧) مصرفاً عام ٢٠٢١، وإن (٢٥%) من السكان لديهم حسابات في المؤسسات المصرفية وهي النسبة الأقل في المنطقة، كما توجد (٢) فرع لكل (١٠٠) ألف من السكان وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول المجاورة والتي تسجل (١٢) فرعاً لكل (١٠٠) ألف من السكان.

## الهدف الرابع: العمل على خلق نشاط إئتماني محفز للنمو

عمل البنك المركزي على تثبيت أسعار الفائدة على الإئتمان الأولي والثانوي والأخير، كما وأن نسبة الأحتياطي الإلزامي/ الودائع الخاضعة للاحتياطي هي الأخرى أن تتراوح ما بين عند المستوى (١٠% ــ ١٥ %) حسب تعليمات البنك المركزي إذ بلغت (١٥%) عام ٢٠٢١ بعد ما كانت (١٣%) عام ٢٠٢٠ ومن ثم لم تتجاوز المستوى المسموح به، والجدول اللاحق يبين كيفية إدارة المصارف التجارية لعملية الأئتمان وتأثر هذه العملية بسياسة البنك المركزي.

جدول (٨)
مؤشرات عملية الأئتمان المصرفي للمصارف التجارية للعامين ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| نسبة الأحتياطي الإلزامي/ الودائع الخاضعة للأحتياطي (%) | ١٣ | ١٥ |
| نسبة الودائع المصرفية / $m_2$ (%) | ٥٠.٠ | ٤٨.٨ |
| نسبة الأئتمان الممنوح للقطاع العام من الأئتمان النقدي (%) | ٤٨.٠ | ٤٤.٢ |
| نسبة الأئتمان الممنوح للقطاع الخاص من الأئتمان النقدي (%) | ٥٢.٠ | ٥٥.٨ |

| | | |
|---|---|---|
| المضاعف النقدي (نسبة) (%) | ١.٤ | ١.٣ |

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية ٢٠٢٢

## الهدف الخامس: تعزيز الاحتياطي من النقد الأجنبي

وتبين مؤشرات الجدول أدناه التحسن بمؤشرات الإحتياطي القانوني الموجود في الداخل والخارج وأيضاً في حساب الذهب وهذا ماإنعكس على إجمالي الاحتياطيات الأجنبية التي إرتفعت بنسبة (١٨.١%) عام ٢٠٢١ عن عام ٢٠٢٠، وأن نسبة الودائع/ M٢ إنخفضت من (٤٩.٩%) عام ٢٠٢٠ إلى (٤٨.٨%) عام ٢٠٢١، وهذا يعني ان اكثر (٥٠%) من السيولة هي لدى الجمهور

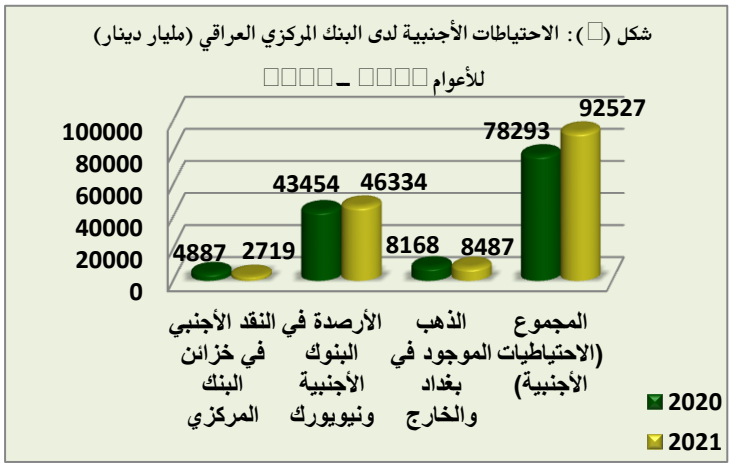


وهذا يدل على إنخفاض ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، فضلاً عن إجراءات الأغلاق بسبب جائحة كورونا والتي أدت إلى أغلاق للمؤسسات المصرفية ولفترة طويلة وتفضيل الجمهور الأحتفاظ باموالهم على شكل سيولة نقدية، وهذا ما يؤكده معدل نمو (M١) عرض النقد بالمفهوم الضيق الذي سجل إرتفاعاً بنسبة (١٦%) والذي يفسر نمو العملة خارج البنوك التي بدورها سجلت معدل نمو قدره (١٩.١%)، من ناحية أخرى يتبين أن المصارف التجارية بعيدة عن العمل المصرفي، ويتضح ذلك من خلال الفرق بين أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع وأسعار الفائدة المقتضاة على القروض المختلفة (درجة الانتشار) إذ لم ينخفض كمتوسط عن (٦%) وبالتالي غير مشجع على منح الائتمان، وهذا ما يوضحه أيضاً مؤشر المضاعف النقدي للمصارف التجارية الذي سجل (١.٣%) خلال العامين المذكورين.

ويلاحظ أيضاً أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام إنخفض من (٤٨%) عام ٢٠٢٠ إلى (٤٤.٢%) عام ٢٠٢١ بسبب الطفرة النوعية في أسعار النفط والتي تجاوزة حاجز (٧٥) دولار للبرميل الواحد وبالتالي تحقيق فائض في الموازنة وعدم اللجوء إلى الأقتراض الداخلي لسد العجز، في حين أن نسبة الأئتمان الممنوح للقطاع الخاص قد إرتفع بشكل طفيف من (٥١.٩%) عام ٢٠٢٠ إلى (٥٥.٨%) عام ٢٠٢١.

جدول (٩)
المكونات الرئيسية للأحتياطيات الأجنبية نهاية الأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ (مليار دينار)

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي | ٤٨٨٧ | ٢٧١٩ |
| الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك | ٤٣٤٥٤ | ٤٦٣٣٤ |
| الذهب الموجود في بغداد والخارج | ٨٤٨٧ | ٨١٦٩ |
| المجموع (الاحتياطيات الأجنبية) | ٧٨٢٩٣ | ٩٢٥٢٧ |

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية/٢٠٢٢

**أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف السياسة النقدية وكما يلي:**

١. ضعف فاعلية السياسة النقدية واقتصار دورها على تحقيق الاستقرار في السوق المالية.
٢. ضعف دور سعر الفائدة في تحفيز الائتمان الموجة نحو القطاعات الإنتاجية بسبب إرتفاعها إذ لم ينخفض الفرق بين إسعار الفائدة المدفوعة عن الودائع واسعاراً الفائدة المتقضاة عن الائتمان (درجة الانتشار) كمتوسط عن (٦%) فضلاًعن أتباع سياسة الإستيراد في سد الطلب المحلي.
٣. محدودية دور المصارف الأختصاصية في تمويل إستثمارات القطاع الخاص التنموي.
٤. ضعف حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف الأهلية والحكومية واقتصاره على قروض تجارية أو قروض سكن، بسبب الفرق الكبير بين أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع وأسعار الفائدة المتقضاة على الأئتمان الممنوح، فضلاً عن عدم وجود بيئة استثمارية مشجعة على الأقتراض.
٥. ضعف تأثير معدلات الفائدة على الأدخار وتعبئة الموارد المالية محلياً، بسبب إنخفاض سعر الفائدة المدفوعة للودائع فضلاً عن ضعف ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، إذ أن (٥٠%) من السيولة هي لدى الجمهور.

### ٣. السياسة التجارية

إن إصلاحات السياسة التجارية له دور مهم في النهوض بالإقتصاد الوطني، إذ تشير التجارب إلى أن الدول التي ركزت على تنويع الصادرات حققت نمو إقتصادي أسرع من الدول التي أتبعت سياسة أحلال الواردت.

**الهدف الأول: تحسين مستوى تنافسية السلع المنتجة محلياً والنهوض بالإنتاج المحلي**

يلاحظ من خلال مؤشرات الجدول أدناه أن هناك تحسن في نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال عام ٢٠٢١ إذ بلغت (٤٣.٥%) بعدما كان (٣٨.٢%) عام ٢٠٢٠، بسبب قرار رفع صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الإمريكي الأمر الذي انعكس على زيادة الطلب على المنتج المحلي كونه أصبح ارخص من المنتج المستورد بالمقابل إرتفعت نسبة الإستيرادات الاستهلاكية من إجمالي الإستيرادات عام ٢٠٢١ إلى (٩٥%) بعد ما كانت (٦٧.٥%) عام ٢٠٢٠ بسبب كون هذه الإستيرادات هي إستيرادات غير ضرورية الهدف منها غسيل الأموال، في حين إنخفضت نسبة الإستيرادات الرأسمالية إلى إجمالي الإستيرادات من (٣٢.٥%) عام ٢٠٢٠ إلى (٥%) عام ٢٠٢١.

**جدول (١٠)**
**مؤشرات السياسة التجارية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١ (%)**

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%) | ٣٨.٢ | ٤٣.٥ |
| نسبة الإستيرادات الاستهلاكية من إجمالي الإستيرادات (%) | ٦٧.٥ | ٩٥.٠ |
| نسبة الإستيرادات الرأسمالية من إجمالي الإستيرادات (%) | ٣٢.٥ | ٥.٠ |

المصدر : ـ الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء التجاري، تقارير متفرقة/ ٢٠٢٠و٢٠٢١
- الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير متفرقة/ ٢٠٢٠ و٢٠٢١

**الهدف الثاني: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات**

سجل الميزان التجاري فائضاً كبيراً عام ٢٠٢١ يقدر بـ (١٠١.١) ترليون دينار بعد ماكان (٣٨.٧) ترليون دينار عام ٢٠٢٠ بسبب اسعار النفط عالمياً خاصة بعد رفع القيود المفروضة بسبب انتشار جائحة كوفيد ـ١٩ والتي انعكست على إرتفاع الإيرادات فضلاً عن قرار رفع سعر صرف الدينار العراقي الأمر الذي أدى إلى إنخفاض الإستيرادات، أما الميزان التجاري السلعي (غيرالنفطية) والذي دأب العراق على تصدير المنتجات غير النفطية إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد إنخفض العجز المالي من (١١.٩) ترليون دينار عام ٢٠٢١

إلى (٩.٦) ترليون دينار عام ٢٠٢٠، ويعود هذا الإنخفاض الى العجز في زيادة نسبة الصادرات السلعية غير النفطية من إجمالي الصادرات وإنخفاض قيمة الإستيرادات بسبب رفع سعر صر ف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

**جدول (١١)**
**مؤشرات ميزان المدفوعات للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| مقدار الفائض في الميزان التجاري (ترليون دينار) | ٣٨.٧ | ١٠١.١ |
| مقدار العجز في الميزان التجاري السلعي غير النفطي (ترليون دينار) | ١١.٩ | ٩.٦ |
| قيمة الصادرات (ترليون دينار) | ٥٧.٢ | ١٢١.٦ |
| قيمة الاستيرادات (ترليون دينار) | ١٦.٥ | ٢٠.٥ |
| نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات (%) | ٩١.٨ | ٩٠.٢ |
| نسبة الصادرات السلعية غير النفطية من إجمالي الصادرات (%) | ٨.٢ | ٩.٨ |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير متفرقة،٢٠٢٠،٢٠٢١.

## أهم التحديات التى تواجه تحقيق أهداف السياسة التجارية وكما يأتى:

١. استحواذ قطاع النفط والغاز في العراق على كامل قيمة صادرات البلاد كما إن نمط الإستيراد في العراق، لم يتمكن من رفد الموازنة العامة للدولة بحصيلة إيرادات كمركية تتناسب مع حجم الأوعية التي أصبحت تُشكّلها هذه الإستيرادات.

٢. وجود عجز دائم في الميزان التجاري إذا ما استبعدنا الصادرات النفطية والسبب يعود إلى إنخفاض قيمة الصادرات غير النفطية مقابل الإستيرادات كون الجهاز الإنتاجي متخلف فضلاً عن وجود الحرية التجارية فكلما زادت هذه الحرية زاد العجز التجاري في الميزان بسبب زيادة نسبة الإستيرادات.

٣. قله القوانين وضعف التشريعات والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات الكمركية والتخليص الكمركي.

٤. ضعف تفعيل سياسة حماية المنتج الوطني، فضلاً عن كثرة الإعفاءات الممنوحه للسلع المستوردة من الدول وخاصة المجاورة.

٥. الإستيراد غير المنظم وأتباع سياسات الأغراق بالسلع والخدمات المستوردة، فضلاً عن ضعف سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية وخاصة التي تقع في إقليم كردستان.

٦. ضعف بعض المنتجات المحلية مما جعلها غير قادرة عن منافسة المنتج المستورد، بسبب ضعف الدعم المقدم والمتمثل بضعف البنى التحتية.

٧. ضعف الدعم المقدم للقطاع الصناعي والزراعي الخاص.

٨. ضعف التنسيق بين القطاع العام والخاص لغرض النهوض بالصادرات وتنويعها فضلاً عن عدم الأهتمام بالملحقيات التجارية لتعزيز المصالح التجارية بين العراق والدول الأخرى.

## ثالثاً: القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار

نظراً للدور الأساسي الذي يلعبه الاستثمار في عملية التنمية الإقتصادية وتعد البرامج الاستثمارية سواء الحكومية منها أو الاستثمار بصورة مباشرة أحدى الأدوات السياسية الإقتصادية المتوازنة وهو محرك للطاقات الإنتاجية، بالتالي زيادته تؤدي إلى زيادة قدرة المجتمع على إستغلال الموارد الإقتصادية غير المستغلة من خلال ذلك وضعت خطة التنمية الوطنية العديد من الأهداف المناسبة التي تسهم وتدعم القطاع الخاص وتحسن بيئة الاعمال والاستثمار في العراق التي يمكن تحقيقها من خلال العديد من الوسائل والإجراءات.

### الهدف الأول: زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

إنخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة بشكل ملحوظ لتصل (٣٠.٨%) عام ٢٠٢١ بعد ما كانت (٣٠.٠%) عام ٢٠٢٠، وهذا يعود إلى ضعف القاعدة الإنتاجية للقطاعات السلعية في توفير السلع الضرورية فضلاً عن ضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي والاعتماد على الاستيرادات من الخارج في سد الطلب المحلي، إما بالنسبة لمساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص من إجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد إنخفض إلى (٤٥.٧%) عام ٢٠٢١ بعد أن كانت (٥٥.٥%) عام ٢٠٢٠ بسبب تهالك الأصول الثابتة.

**جدول (١٢)**
**مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (%) | ٣٠.٠ | ٣٠.٨ |
| نسبة مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص من إجمالي تكوين راس المال الثابت (%) | ٥٥.٥ | ٤٥.٧ |

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء / مديرية الحسابات القومية / ٢٠٢٠، ٢٠٢١

## الهدف الثاني: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إرتفع عدد المنشات الصغيرة الى (٢٦٨٢٨) منشأة عام ٢٠٢١ بعد ماكان (٢٦٢٤٧) منشأة عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع بلغت (٢.٢%) الأمر الذي انعكس على إرتفاع عدد المشتغلين الكلي من ضمنهم المشتغلين بدون أجر إلى (٩١٣٨١) عامل عام ٢٠٢١ بعد ماكان (٨٦٦٦٣) عامل عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع بلغت (٥.٤%) كما

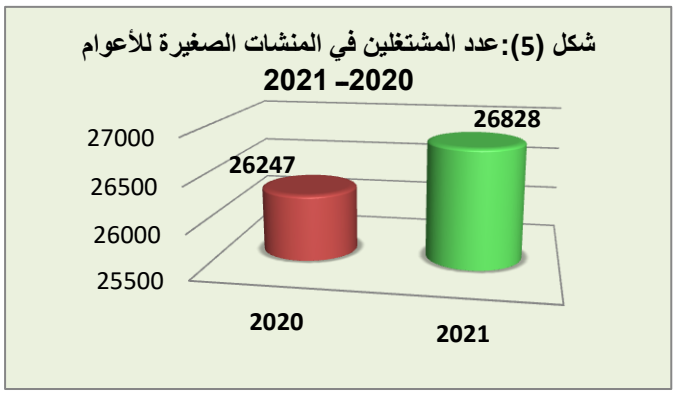


إرتفت قيمة الإنتاج الكلي (٢٥٢٧.٤) مليار دينار عام ٢٠٢١ بعد ماكانت (١٧٥١.٦) مليار دينار عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع بلغت (٤٤.٣%) وانعكس إرتفاع المؤشرات أعلاه على إرتفاع ملحوظ في القيمة المضافة إلى (١٠٩١.٥) مليار دينار عام ٢٠٢١ بعد ماكانت (٨٣٥.٨) مليار دينار عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع بلغت (٣٠.٦%) وهذا يعود إلى تخفيف قيود الحظر بعد زوال خطورة جائحة كورونا فضلاً عن إرتفاع أسعار النفط عالمياً وزوال الأزمة المالية التي مر بها العراق جراء إنخفاض أسعار النفط.

## الهدف الثالث: تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

تم تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص وتفعيله بموجب الأمر الوزاري (١١٥٢) في ٢٠٢١/٣/٢٥ تحت مظلة الركيزة الرابعة من استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤ ـ ٢٠٢٣ تراجع العراق في ترتيب تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولي (business ٢٠١٨, Reforming to create job Doing) إلى المرتبة (١٧٢) من أصل (١٩٠) دولة وبـ (٤٤.٧) نقطة من أصل ١٠٠ نقطة، إذ يشتمل العراق على بيئة أعمال أكثر خطورة مع الإصلاحات محدودة جداً.

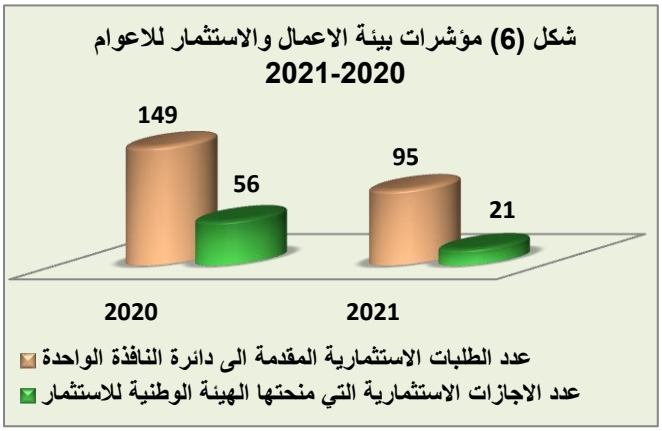


إنخفضت عدد الطلبات الاستثمارية المقدمة إلى دائرة النافذة الواحدة فقد بلغ (٩٥) طلباً استثمارياً خلال عام ٢٠٢١ موزعة على العديد من القطاعات الاقتصادية ومنها (السكني، الصناعي، الزراعي، السياحي...) بعد إن كان (١٤٩) طلباً

استثماريا عام ٢٠٢٠.

كما إنخفضت عدد الاجازات الاستثمارية التي منحتها الهيئة الوطنية للاستثمار فقد بلغت (٢١) إجازة استثمارية خلال عام ٢٠٢١ بينما كانت (٥٦) إجازة استثمارية خلال عام ٢٠٢٠ منها ما يخص الهيئة الوطنية والأخرى لبعض من هيئات الاستثمار في المحافظات والتي لم تستكمل تشكيل مجالس إدارتها.

وهنالك (٤٣) مشروعاً استثمارياً قيد الدراسة بأنتظار استكمال الإجراءات والموافقات الأصولية ويعزى ذلك إلى الوضع الأمني والسياسي الذي مرت به المحافظات بسبب جائحة كورونا، فضلاً عن الإجراءات الطويلة للحصول على التراخيص والتي لا تقل عن (١٥٠) يوم في العراق.

**جدول (١٣)**
**مؤشرات بيئة الأعمال والاستثمار للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد الطلبات الاستثمارية المقدمة إلى دائرة النافذة الواحدة | ١٤٩ | ٩٥ |
| عدد الاجازات الاستثمارية التي منحتها الهيئة الوطنية للاستثمار | ٥٦ | ٢١ |

المصدر : تقرير إنجازات الهيئة الوطنية للاستثمار /٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

**أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع الخاص وكما يلي:**

١. قلة مصادر التمويل للمشاريع وفرض الشروط التعجيزية على منح القروض وآلية التسديد وإرتفاع أسعار الفائدة مع ضعف مساهمة القطاع المصرفي في تمويل تلك المشاريع.
٢. ضعف تمويل المشاريع الصغيرة.
٣. ضعف البيئة الاستثمارية الجاذبة والمحفزة مع قلة وجود إستثمار أجنبي مباشر رسمي بسبب القواعد التقييدية مما يؤدى الى ضعف مناخ الاستثمار الأجنبي الخاص وإستثمارات القطاع الخاص.
٤. عدم إستقرار الوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي والأمني محليا وإقليمياً مع إنتشار وباء كورونا في العراق مما ترك آثار سلبية على الإقتصاد العراقي وبالأخص على القطاع الخاص.
٥. إن أغلب الاجازات الاستثمارية الممنوحة هي تجاري وسياحية وبالتالي ضعف القيمة المضافة التي تخلقها تلك الأنشطة مقارنة بالقطاع الصناعي والزراعي.
٦. ضعف السياسات الحكومية الداعمة والإلتزام بتنفيذ الستراتيجيات الوطنية الممكنة للقطاع الخاص مع إرتفاع تكلفة التمويل.
٧. ضعف الشراكة بين قطاعي العام والخاص مع تضخم القطاع الخاص غير المنظم.

٨. عدم قدرة وإستجابة الجهاز المصرفي للتحديات التي تفرضها المتغيرات الإقتصادية الداخلية والخارجية منها.

٩. التباطؤ بتنفيذ المشاريع وضعف كفاءة الشركات المنفذة للمشاريع والتأخر بتخصيص الأراضي.

١٠. نقص في البنى التحتية كمتطلبات هامة للمستثمر العراقي والأجنبي والخاصة بالمناطق الصالحة للاستثمار .

١١. وجود بعض القوانين والأنظمة والتعليمات تخص الاستثمار تتقاطع مع قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل مما يشتت المستثمر بين أكثر تشريع مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات .

١٢. عدم الإستقرار الإقتصادي مع إفتقار للبيانات والمعلومات الدقيقة وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار .

١٣. تعدد الوزارات المشرفة على الاستثمار وتضارب الاختصاصات أي تعدد مراكز إتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر.

١٤. صعوبة تغيير إستعمالات الاراضي الى الاستعمال السكني أو غيرها من الاستثمارات الأخرى.

١٥. وجود متجاوزين في أغلب الاراضي التي تم تخصيصها للمشاريع الاستثمارية سواء كانو من الدوائر الحكومية أو بناء عشوائي

## رابعاً: التخفيف من الفقر

عنيت خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨ ــ ٢٠٢٢) بتعزيز روابطها مع محصلات استراتيجية إستراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠١٨ – ٢٠٢٢ ) لتحسين اوضاع الفقراء وزيادة دخولهم وتحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين.

لتنفيذ مشاريع تحقق المحصلات التي جاءت بها الاستراتيجية تم احتساب نسبة الفقر على مستوى المحافظات إذ بلغت أعلى نسبة فقر في محافظة نينوى (١٥.٣%) تليها بغداد وبنسبة (١٣.٢%)، أما محافظة كركوك فقد حققت أقل نسبة فقر (٢%) وكما مبين في الجدول أدناه.

تم تخصيص مبلغ وقدره(٥٠) مليار دينار عام ٢٠٢١ لتنفيذ مشاريع على مستوى المحافظات تحقق المحصلات التي جاءت بها استراتيجية التخفيف من الفقر حازت محافظة نينوى على اعلى مالي من اجمالي تخصيصات استراتيجية الفقر بمبلغ قدره(٧,٦٥٠) مليار دينار تلتها

محافظة بغداد بمبلغ قدرة(٦,٦٠٠) مليار ينار بينما جاءت محافظة كركوك بأقل تخصيص مالي قدره(١٠٠٠) مليار دينار.

**جدول (١٤)**
**تخصيصات إستراتيجية التخفيف من الفقر (مليار دينار) ونسبة الفقر حسب المحافظات لعام ٢٠٢١**

| المحافظة | التخصيصات المالية | (%) |
|---|---|---|
| نينوى | ٧,٦٥٠ | ١٥.٣ |
| الانبار | ٣,٦٥٠ | ٧.٣ |
| صلاح الدين | ٣,٣٠٠ | ٦.٦ |
| بغداد | ٦,٦٠٠ | ١٣.٢ |
| ذي قار | ٥,٨٥٠ | ١١,٧ |
| ديالى | ٢,٣٠٠ | ٤.٦ |
| بابل | ٢,٠٥٠ | ٤.١ |
| واسط | ٢,٤٥٠ | ٤.٩ |
| كركوك | ١,٠٠٠ | ٢ |
| النجف | ١,١٠٠ | ٢.٢ |
| الديوانية | ٣,٩٠٠ | ٧.٨ |
| المثنى | ٢,٩٥٠ | ٥.٩ |
| كربلاء | ١,٠٥٠ | ٢.١ |
| ميسان | ٣,٢٠٠ | ٦.٤ |
| البصرة | ٢,٩٥٠ | ٥.٩ |
| المجموع | ٥٠,٠٠٠ | ١٠٠.٠ |

المصدر: تقرير ختامي موازنة المحافظات ٢٠٢١، دائرة البرامج الاستثمارية

## أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف إستراتيجية التخفيف من الفقر وكما يلي:

١. قلة التخصيصات الموجة نحو مشاريع المستهدفة لمشاريع الاستراتيجية التخفيف من الفقر.

٢. عدم توفر الأراضي لتنفيذ الخطط والمشاريع التي تروم الاستراتيجية تنفيذها.

٣. عدم وجود ضوابط لمسائلة الوزارة او المحافظة المعنية عن اسباب عدم المباشرة او تاخر تنفيذ مشاريع وانشطة تخفيف الفقر.

٤. ضعف الدراسات والمسوحات والاحصاءات لتحديد أولويات تلك المناطق من المشاريع الخدمية.

## رابعاً: التنمية القطاعية والمكانية

### ١. قطاع الزراعة والموارد المائية

أن المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية تعتبر من القواعد الأساسية لرفد الجهات ذات العلاقة لأغراض التخطيط والتنبؤ ورسم السياسات الزراعية والإقتصادية، وأن هذه المنتجات والمحاصيل على الرغم من أهميتها الإستراتيجية فهي لاتفي بمتطلبات السوق والمستهلك العراقي حيث أن الإنتاج المحلي لجميع المحاصيل الزراعية لايؤمن الطموح في تلبية الأحتياجات الغذائية أي أن هناك فجوة غذائية من حيث المتاح للأستهلاك والإنتاج المحلي وذلك لوجود عجز كبير في إنتاج هذه السلع منذ عشرات السنين بسبب الوضع الأمني وعدم فاعلية مكافحة ونقص المستلزمات والتجهيزات الزراعية ويتم اللجوء إلى إستيراد من الأسواق العربية والعالمية لسد العجز مما يتطلب تكثيف الجهود لبلورة سياسة زراعية للنهوض بالواقع الزراعي في العراق وفي جميع الأتجاهات وبالتالي النهوض بالإقتصاد العراقي والمستوى المعاشي للمواطن العراقي، إن جائحة كوفيد ١٩ والأزمة الاقتصادية المصاحبة لها أثرت وبشكل فاعل على أنظمة الأغذية والزراعة وكشفت النقاب عن أوجه الضعف في نظمنا الغذائية بشكل يهدد رفاهية المجتمع ولمنع تفاقم أزمة الغذاء نحتاج إلى تقييم وإتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حق الوصول إلى الغذاء والحفاظ على سير عمل سلاسل الإمدادات الغذائية إلى جميع أنحاء المحافظات ويجب إيلاء أهمية خاصة للسكان الضعفاء كونهم الفئة الأكثر تأثراً بالجائحة.

ركزت خطة التنمية الوطنية على جانبين **الأول**: تأهيل وتطوير القطاع الزراعي بزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام عن طريق تحقيق تنمية زراعية مستدامة، **أما الثاني**: توفير الموارد المائية بشكل مستدام لتقليل أثر العوامل المناخية المفاجئة.

**الهدف الأول: زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (للأنشطة غير النفطية) من ٤.٥% عام ٢٠١٥ إلى ٥.٢% عام ٢٠٢٢، وتحقيق نمو في القطاع الزراعي في سنة الهدف يصل إلى ٨.٤%**

لم يحدث إي تحسن في مؤشر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق (مع إقليم كردستان) إذ سجلت (١٣.٥) مليون دونم للأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١ وهذا يعكس عدم تحقق الهدف التي جاءت به خطة التنمية.

تشهد أغلب المحاصيل الزراعية بشقيها النباتي والحيواني إنخفاضاً ملحوظاً خلال العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ يرجع سبب الإنخفاض إلى عدم توجه الدولة نحو الزيادة الفعلية في الإنتاج وسد حاجة الطلب المحلي من المحاصيل الأساسية وتقليل الإستيراد من الخارج، وهذا الأمر إنعكس سلبياً على المساحة المزروعة للمحاصيل الإستراتيجية إذ إنخفضت إلى (١٣٥١٠.٩) ألف دونم عام ٢٠٢١ في حين كانت (١٤١٦٦.٦) ألف دونم عام ٢٠٢٠، وبنسبة إنخفاض بلغت (٤.٦%) عما كانت عليه عام ٢٠٢٠، ويتبين أيضاً إن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الأسعار الثابتة قد إنخفضت (٣.٨%) خلال عام ٢٠٢١ بينما كانت (٤.٨%) عام ٢٠٢٠.

وتجدر الإشارة بأن بعض المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية تميل إلى إنخفاض كما في إنتاج الحنطة حيث بلغ الإنتاج بواقع (٤٢٣٤) ألف طن في عام ٢٠٢١ بينما كانت (٦٢٣٨) ألف طن في عام ٢٠٢٠ وبنسبة إنخفاض (٣٢.١%)، وكذلك سجل إنتاج الذرة الصفراء إنخفاض من (٤١٩.٣) ألف طن عام ٢٠٢٠ إلى (٣٧٤.٤) ألف طن عام ٢٠٢١، ونلاحظ هناك إرتفاع في إنتاج لحوم الأسماك (١٣٦.٦) ألف طن عام ٢٠٢١ وبنسبة إرتفاع بلغت (٧٣.١%) لعام ٢٠٢١ في حين كان الإنتاج (٧٨.٩) ألف طن عام ٢٠٢٠.

**جدول (١٥)**
**إنتاج المحاصيل الزراعية للأعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١**

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الثابتة (%) | ٤.٨ | ٣.٨ |
| مساحة الاراضي الصالحة للزراعة (مليون دونم) | ١٣.٥ | ١٣.٥ |
| المساحات المزروعة للمحاصيل الإستراتيجية[1]* (ألف دونم) | ١٤١٦٦.٦ | ١٣٥١٠.٩ |
| مساحة الأراضي المستصلحة (ألف دونم) | ٥٥١٢ | ٥٢٧٨.٧ |

*يقصد بالمحاصيل الاستراتيجية (الحنطة، الشعير، الشلب، البطاطا، الذرة الصفراء، الطماطة، البصل) علمًا أن أغلب البيانات لايتضمن إقليم كردستان والمحافظات (نينوى، صلاح الدين والأنبار).

| | | |
|---|---|---|
| مساحات الأراضي قيد الإستصلاح (ألف دونم) | ٢٤٥.٧ | ٢٦٥.٩ |
| مساحات الأراضي التي لم يتم إستصلاحها (ألف دونم) | ٦٨٩٠.٦ | ٧٢١٥.٨ |
| النسبة المئوية للأراضي المستصلحة إلى المشمولة بالإستصلاح | ٤٣.٦ | ٤١.٤ |
| إنتاج الحنطة (ألف طن) | ٦٢٣٨ | ٤٢٣٤ |
| إنتاج الشعير (ألف طن) | ١٧٥٦ | ٢٦٧ |
| إنتاج الشلب (ألف طن) | ٤٦٤.٢ | ٤٢٢.٥ |
| البطاطا (ألف طن) | ٦٧٤.٨ | ٤٦٦.١ |
| التمور (ألف طن) | ٧٣٥.٤ | ٧٥٠.٢ |
| الذرة الصفراء (ألف طن) | ٤١٩.٣ | ٣٧٤.٤ |
| الطماطة (ألف طن) | ٧٥٥ | ٧٤٤.٢ |
| البصل (تجميعي) (ألف طن) | ٦٥.٨ | ٧٤.٢ |
| بيض المائدة (مليون بيضة) | ١١١٨ | ٢٠٧١ |
| لحوم بيضاء (دجاج) (ألف طن) | ٢٣٥.٤ | ٢٧٢.٥ |
| اللحوم الحمراء (ألف طن) | ١٨٥.٦ | ١٨٩.١ |
| الأسماك (ألف طن) | ٧٨.٩ | ١٣٦.٦ |
| الحليب (ألف طن) | ٣٤١.٢ | ٣٤٨.٦ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقارير متفرقة ٢٠٢٠ و٢٠٢١.
- الجهاز المركزي للإحصاء/ الإحصاءات البيئية للعراق/ المؤشرات الزراعية ٢٠٢٠ و٢٠٢١.
- الجهاز المركزي للاحصاء/ بيانات أولية/ مديرية الحسابات القومية.

حيث بلغت مساحة الأراضي المستصلحة (كلياً وجزئياً) (٥.٣) مليون دونم لعام ٢٠٢١ وبنسبة (٤١.٤%) من مساحة الأراضي المشمولة بالإستصلاح، في حين بلغت مساحة الأراضي قيد الإستصلاح (٢٦٥.٩) ألف دونم، ولا يزال (٧.٢) مليون دونم من الأراضي المشمولة بالإستصلاح لم يتم إستصلاحها وقد تغيرت مساحات بعض المحافظات للأراضي المستصلحة أو قيد الإستصلاح أو المساحات التي لم يتم إستصلاحها عن السنة السابقة بسبب إعادة أحتساب نسب توزيع المساحات حسب الدراسة الستراتيجية، إضافة إلى إعتماد مخرجات الدراسة وأهملت البيانات القديمة.

شكل ( 7): مساحات الأراضي للأعوام 2020 – 2021

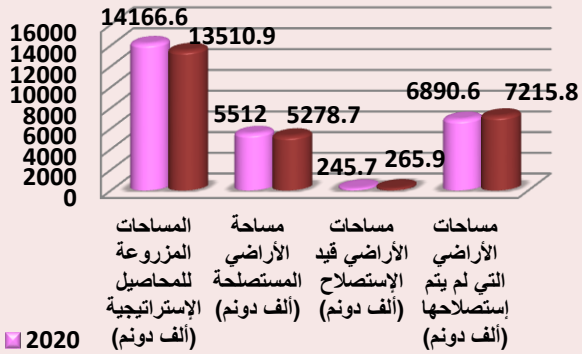

## الهدف الثاني: تحقيق أمن غذائي مستدام

فيما يخص هذا الهدف فقد أولت خطة التنمية إهتماماً كبيراً لما له من أثر كبير على الإقتصاد العراقي والأمن الغذائي، وإستناداً لذلك فقد بلغت تخصيصات المشاريع المدرجة في الموازنة الاستثمارية للقطاع الزراعي (٣٦٨,٩٨٦) مليار دينار عام ٢٠٢١ للقطاع الزراعي وبعدد (٢١٨) مشروع.

## الهدف الثالث: تأمين الطلب السنوي على المياه للاستخدامات المستدامة في المجالات (الزراعية والصناعية والبلدية) وبما يحقق التوازن المائي مع إمكانية خفض الطلب السنوي على المياه ٥٠٠ مليون م٣ سنوياً

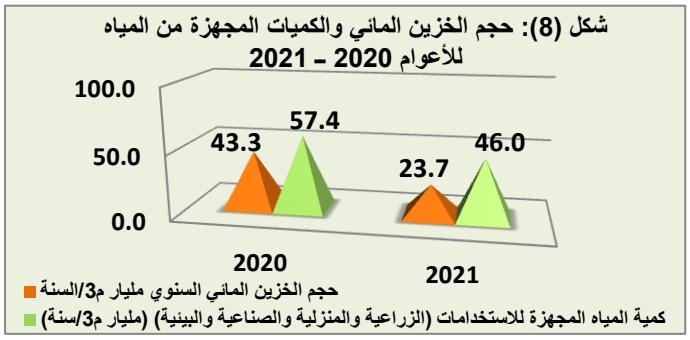


من خلال متابعة المؤشرات أدناه، يتبين أن هناك إنخفاض في حجم الخزين المائي السنوي إذ بلغ (٢٣.٧) مليار م٣/السنة لعام ٢٠٢١ في حين كان (٤٣.٣) مليار م٣/السنة عام ٢٠٢٠، وذلك نتيجة العوامل الطبيعية متمثلة بالتغيرات الحاصلة في مناخ العالم بسبب ظاهرة الأحتباس الحراري الذي تفاقمت آثارة حيث تشير التقارير إلى تزايد ظاهرة الجفاف وإنحسار الأمطار وإرتفاع معدلات التبخر والتي تعتبر الأعلى في العالم إضافة لعوامل بشرية عديدة أخرى أبرزها تلوث المياه والآثار السياسية التي أفرزتها سياسات دول الجوار التي أخذت تهيمن على الموارد المائية بإنشاء سدود على الأنهر الصغيرة العابرة للحدود بالمقابل عدم إنشاء سدود جديدة لزيادة المخزون، والذي بدوره انعكس على كمية المياه المجهزة للإستخدامات (الزراعية، المنزلية، الصناعية والبيئية) إذ إنخفضت إلى (٤٦.٠) مليار م٣/السنة خلال عام ٢٠٢١ بعد ما كانت (٥٧.٤) مليار م٣/السنة عام ٢٠٢٠، فكانت أعلى كمية من المياه مجهزة للإستخدامات الزراعية بواقع (٣١.٢) مليار م٣/السنة وأقل كمية مجهزة للإستخدامات الصناعية إذ بلغت (٢.٦) مليار م٣/السنة.

**جدول (١٦)**
**الخزين المائي والكميات المجهزة من المياه للاعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١**

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| حجم الخزين المائي السنوي مليار م٣/السنة | ٤٣.٣ | ٢٣.٧ |
| كمية المياه المجهزة للاستخدامات (الزراعية والمنزلية والصناعية والبيئية) (مليار م٣/سنة) | ٥٧.٤ | ٤٦.٠ |

المصدر : ـ الجهاز المركزي للاحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق، كمية ونوعية المياه ٢٠٢٠ و ٢٠٢١
ـ وزارة الموارد المائية، دائرة التخطيط والمتابعة ٢٠٢٠ و ٢٠٢١

## الهدف الرابع: العمل على توفير موارد مائية مستدامة

تم التخطيط إلى توفير موارد مائية مستدامة تكفي لتلبية الطلب على المياه وبذلك نلاحظ إنخفاض من خلال الشكل أدناه في مجموع الواردات المائية لنهري دجلة والفرات قد بلغت (٣١.٢) مليار م$^{3}$/سنة للسنة المائية ٢٠٢١ مقارنة لعام ٢٠٢٠ والبالغه (٤٩.٧) مليار م$^{3}$/سنة بسبب قلة الأمطار وبنسبة إنخفاض تقدر بـ (٣٧.٢%)، مما أثر على مساحة الأهوار المغمورة والتي سجلت إنخفاضاً من (٧٦.٥%) عام ٢٠٢٠ إلى (٤٦.٧%) عام ٢٠٢١، حيث بلغت كمية المياه الداخلة إلى الأهوار (٣٤١٤.٤) مليون م$^{3}$ /سنة عام ٢٠٢١ بينما كانت (٥٤٥٣) مليون م$^{3}$ / سنة عام ٢٠٢٠ ويرجع هذا الإنخفاض إلى التجاوزات على الحصص المائية للأهوار لأغراض الزراعة وأحواض تربية الأسماك فضلاً عن إعتماد نسبة إغمار مساحات الأهوار على توفير الإيرادات المائية الداخلة للأهوار من كميات الأمطار والسيول والتي تتغير من سنة إلى أخرى.

شكل (9): الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وإنعاش الأهوار للأعوام 2020 – 2021

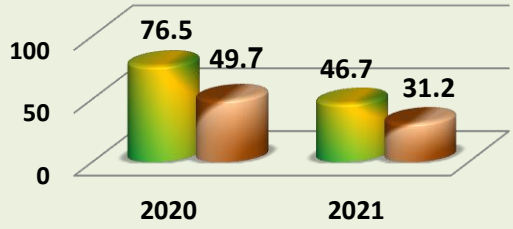


**جدول (١٧)**
**الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وإنعاش الأهوار للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| نسبة مساحة الأهوار المغمورة بالمياه (%) | ٧٦.٥ | ٤٦.٧ |
| الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وروافدهما (مليار م$^{3}$/سنة) | ٤٩.٧ | ٣١.٢ |

المصدر : ـ الجهاز المركزي للاحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق/ كمية ونوعية المياه ٢٠٢٠ و٢٠٢١.
ـ وزارة الموارد المائية، دائرة التخطيط والمتابعة/ الكتاب المرقم ١٥٣٦١ في ٢٠٢٢/٥/٣٠

## أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع الزراعي والموارد المائية وكما يلي:

١. أعتماد الإقتصاد العراقي على النفط كمصدر وحيد للثروة وهو الخيار آني وليس إستراتيجياً وأهمال القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي.
٢. إرتفاع نسبة الأراضي الزراعية التي تعاني من الملوحة إذ تشير الإحصاءات أن (٧٥%) من الأراضي المروية تعاني من الملوحة والذي من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع نسبة الأراضي المتصحر بسبب تلكوء بعض المشاريع الخاصة بالقطاع الزراعي والموارد المائية مثل استصلاح الأراضي.

٣. إنخفاض كميات المياه التي تدخل للعراق بسبب قلة الأمطار فضلاً عن قيام تركيا وإيران بإنشاء سدود على نهري دجلة والفرات والأنهر التي تغذيهم مثل نهر الكارون، إذ إن عدد السدود تحت الانشاء والمزمع انشاءها من قبل تركيا (٢١٠) سد.

٤. أستعمال الطرق القديمة في الري للأراضي الزراعية مما أدى إلى ملوحة التربة وعدم كفاية المياه لها.

٥. تزايد فاتورة الأستيراد الغذائي والحيواني بسبب وجود كميات من المنتج المستورد والداخل بصفة غير قانونية من العديد من المواد مثل (مادتي بيض المائدة ولحوم الدواجن، الأسماك المجمدة...الخ) بالرغم من منع استيرادها مما يؤدي إلى التأثير على سعر المنتج المحلي وتكليف الإقتصاد والموازنة مبالغ طائلة.

٦. تراجع دور القطاع الخاص في المساهمة بالإنتاج الزراعي والحيواني، فضلاً عن ضعف دور البحث والتطوير ومراكز البحوث، إذ أن معظم البذور المزروعة من محصولي (الحنطة والشعير) ذاتية التجهيز أو من الأسواق المحلية وغير معروفة الإنتاجية والصنف وبعض منها غير معتمد من قبل لجنة إعتماد البذور مما سبب ضعف في الإنتاج ورداءة النوعية.

٧. المشاكل والظواهر البيئية العالمية مثل ظاهرة التغير المناخي وما ينتج عنها من آثار كالتصحر، وشح مصادر المياه، وانحسار الرقعة الخضراء فضلاً عن شح المياه وحالة التصحر التي ولدتها في مساحات شاسعة من الأراضي نتيجة حالة المناخ والظروف الجوية والأحتباس الحراري التي أسهمت في قلة تساقط الأمطار.

٨. عدم تقدير غلة الدونم للمحصول بشكل دقيق من قبل الشعب الزراعية وبالتنسيق مع دائرة الإحصاء في بعض المحافظات عند وضع الخطط الزراعية مما يسبب مشاكل أثناء التسويق.

٩. بدائية عملية التسويق حيث لايملك معظم الفلاحين مخازن نظامية لتجميع منتجاتهم ومحاصيلهم الزراعية وإعتماد الطرق البدائية في زراعة الحبوب وتجفيف وخزن الحبوب المحصودة التي تتم في مكان مكشوف مما يعرضها للتلف.

١٠. وجود تجاوزات من قبل الفلاحين على الأنهر والمشاريع الأروائية ناهيك عن التلكؤ في أدامة وتأهيل القنوات الأروائية وخاصة في مشروع نهر الكوت من قبل وزارة الموارد المائية مما سبب شحة المياه فيها.

١١. إنتشار القصب البردي في أغلب الأنهار ومبازل بعض المحافظات وعدم تطهيرها وإنتشار عشبة النيل بشكل خاص في محافظات (بابل، ديوانية، المثنى) مما أثر على إنسيابية جريان المياه في المشاريع الإروائية الفرعية.

١٢. قلة الطاقات الخزنية في المراكز التسويقية التابعة للشركة العامة لتجارة الحبوب وقلة أجهزة الفحص.

١٣. تحويل أكثر الأراضي الزراعية إلى دور سكن مما تسبب في قلة الأراضي الصالحة للزراعة مع غياب الرقابة الحكومية على هذا التصرف وعدم إتخاذ أية إجراءات رادعة لمنع ذلك وتعرض الكثير من الأراضي الزراعية إلى التجريف وتحويلها إلى إستثمارات سكنية أو سياحية أو تعليمية في الكثير المناطق.

١٤. ضعف في تشجيع الزراعة العضوية ودعمها وفي تقييم الممارسات والإساليب الزراعية المستخدمة على عناصر البيئة المختلفة.

١٥. ضعف في إدارة وتطوير المراعي ومراقبة ومنع الرعي الجائر.

١٦. عدم وجود إدارة سليمة للنفايات الزراعية لا سيما النفايات الخطرة منها.

١٧. قلة الحصة المائية لمشاريع الثروة السمكية وبالأخص المفاقس خلال موسم التكاثر، بالإضافة إلى قلة حصة المسطحات والبحيرات.

١٨. زيادة حالات الصيد غير المنظم بأستخدام المفرقعات والصعق الكهربائي.

١٩. قلة التجارب على الانظمة الجديدة للاستزراع السمكي التي تعمل على تقليل إستهلاك المياه وزيادة الإنتاج.

٢٠. إنخفاض مناسيب الماء في الانهر وقلة الماء في الأنهر وتلوث المصدر المائي لنهر دجلة نتيجة رمي المخلفات بدون معالجة وعدم تنظيف النهر من الترسبات فضلاً عن التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية المتوقعة على كميات وتوزيع الأمطار تزيد من تفاقم مشكلة نقص المياه حيث من المتوقع أن يؤثر على تغذية الأحواض الجوفية، ولايوجد إستغلال مناسب لمصادرالمياه غير التقليدية مثل المياه العادمة المعالجة وكذلك مياه الأمطار

### ٢. قطاع النفط والغاز

يعدّ عام ٢٠٢١ بداية التعافي لقطاع الطاقة في السوق العالمية بعد الأزمة التي شكلها انتشار فيروس (كوفيد ـــ١٩)، وانعكاساً لانتشار اللقاح وتطبيق سياسات الدعم المالي والنقدي غير المسبوق، بالإضافة إلى زيادة الطلب على النفط كمصدر ومنافس قوي في السوق العالمية بعد التخفيف من إجراءات الحضر التي كانت متبعة مسبقاً أثر انتشار

الفايروس مما أدى إلى زيادة وتيرة إنتاج النفط الصخري رغم قفز الأسعار وبالتالي زيادة الطلب على النفط وزيادة أسعاره بالتتابع، إذ إرتفع سعر النفط ضمن سلة أوبك خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ إلى (٥٩.١) دولار للبرميل الواحد و(٦٦.٥) دولار للبرميل خلال الربع الثاني وأستمر على هذا النمط تصاعدي ليصل إلى (٧٦.٥)[٢] دولار للبرميل في نهاية عام ٢٠٢١ وهو أعلى معدل يصل إليه سعر النفط منذ عام ٢٠١٨، ويتوقع الخبراء حدوث زيادة في الطلب على مصادر الطاقة وخاصة النفط في السنوات القريبة القادمة.

## الهدف الأول: زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام للوصول إلى (٦.٥) مليون برميل يومياً

من خلال ملاحظة المؤشرات في الجدول أدناه نجد إن هناك زيادة طفيفة في كمية إنتاج النفط الخام حيث كان (٣.٦٧) مليون برميل/ يوم عام ٢٠٢٠ ليصبح (٣.٧٩) مليون برميل/ يوم لعام ٢٠٢١ ويبقى المؤشر مبتعداً عن المخطط له في خطة التنمية الوطنية، هناك طفرة نوعية مع أعداد الآبار المستحصلة إذا إرتفعت لتصل إلى (٤٨٠) بئر نفطي عام ٢٠٢١ بعد ماكان (١٩٩) بئر نفطي عام ٢٠٢٠ وبلغ عدد الآبار المحفورة بواقع (١٦١) بئر لعام ٢٠٢١ في حين كانت (١٤٢) بئر لعام ٢٠٢٠.

شكل (10): كمية إنتاج النفط الخام وعدد الآبار المستصلحة والمحفورة للأعوام 2020 – 2021

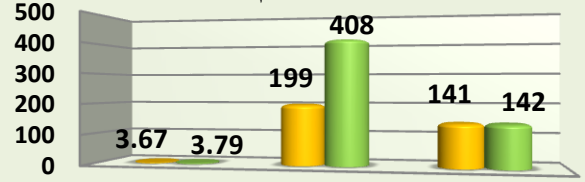


**جدول رقم (١٨)**
**كمية إنتاج النفط الخام وعدد الآبار المستصلحة والمحفورة للأعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١**

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| كمية إنتاج النفط الخام (مليون برميل/ يوم ) | ٣.٦٧ | ٣.٧٩ |
| عدد الآبار المستصلحة | ١٩٩ | ٤٨٠ |
| عدد الآبار المحفورة | ١٤٢ | ١٦١ |

المصدر: وزارة النفط، دائرة السياسات والتخطيط والمتابعة

## الهدف الثاني: زيادة القدرة التصديرية للنفط الخام إلى (٥.٢٥) مليون برميل يومياً

تشير البيانات المتوفرة هناك زيادة في كمية النفط الخام المصدر والتي تتجة نحو تحقق المستهدف بنهاية الخطة والبالغ (٥.٢٥) مليون برميل/ يوم نتيجة للحاجة المتزايدة عالمياً على النفط مما أدى إلى زيادة كمية النفط المصدر لتبلغ (٣.٠٢) مليون برميل/ يوم لعام ٢٠٢١ حيث كانت (٢.٩٩٧) مليون برميل/ يوم لعام ٢٠٢٠، بينما نلاحظ إن الطاقة التصديرية للمنظومة

[٢] مديرية الحسابات القومية/ مؤشرات الأنذار المبكر عام ٢٠٢١.

الحالية والطاقة الخزنية للنفط الخام في مستودعات التصدير ويبقى محافظاً على مدار عامين، إذ لم يصل إلى الهدف المخطط له بنهاية الخطة وهذا يعود إلى التلكؤ في إنجاز مشاريع توسيع الطاقة الخزنية للنفط الخام.

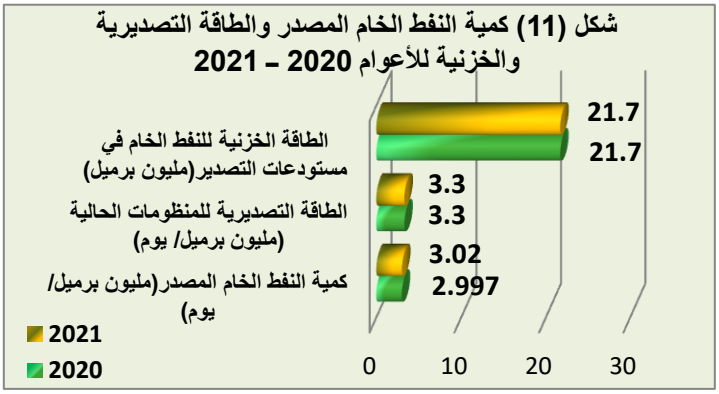


جدول (١٩)
كمية النفط الخام المصدر والطاقة التصديرية والخزنية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| كمية النفط الخام المصدر (مليون برميل/ يوم) | ٢.٩٩٧ | ٣.٠٢ |
| الطاقة التصديرية للمنظومة الحالية (مليون برميل/ يوم ) | ٣.٣ | ٣.٣ |
| الطاقة الخزنية للنفط الخام في مستودعات التصدير (مليون برميل ) | ٢١.٧ | ٢١.٧ |

المصدر:وزارة النفط، دائرة السياسات والتخطيط والمتابعة ٢٠٢١

## الهدف الثالث: رفع إنتاج الغاز الطبيعي للوصول إلى (٣٥٠٠) مقمق يومياً:

يعتمد إنتاج الغاز المصاحب على إنتاج النفط الخام ونتيجة لإرتفاع إنتاج النفط أدى إلى إرتفاع في إنتاج الغاز المصاحب بنسبة (٤.٩%) عن العام السابق.

كما نلاحظ هناك إرتفاع على التوالي في كمية الغاز المستثمر والطبيعي بنسبة (٩.٢% و٦.١%) عام ٢٠٢١ عن عام ٢٠٢٠ بسبب زيادة إنتاج الغاز الحر بسبب الحاجة له لتعويض النقص الحاصل في إنتاج الغاز الجاف فضلاً عن اكتمال بعض منشأت مشاريع استثمار الغاز.

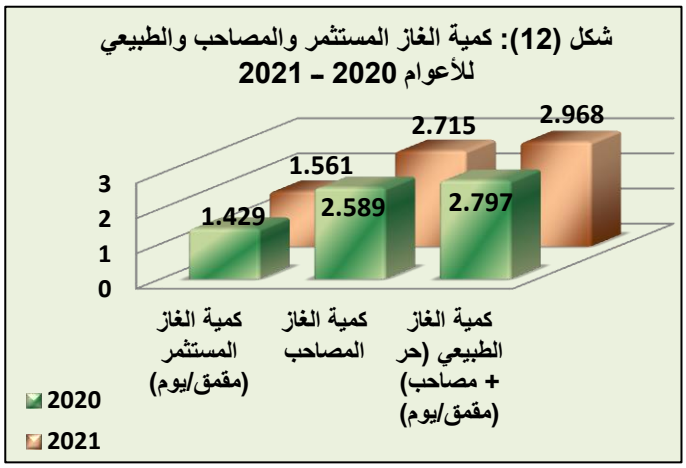


جدول (٢٠)
كمية الغاز المستثمر والمصاحب والطبيعي للأعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| كمية الغاز المستثمر (مقمق/يوم) | ١.٤٢٩ | ١.٥٦١ |
| كمية الغاز المصاحب | ٢.٥٨٩ | ٢.٧١٥ |
| كمية الغاز الطبيعي (حر + مصاحب) (مقمق/يوم) | ٢.٧٩٧ | ٢.٩٦٨ |

المصدر: وزارة النفط ، دائرة السياسات والتخطيط والمتابعة ٢٠٢١.

**الهدف الرابع: تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير المشتقات بزيادة طاقات التصفية للوصول إلى (٩٠٠) ألف برميل يومياً**

من خلال متابعة بيانات الجدول أدناه يتبين إن هنالك إرتفاع ملحوظ في كمية النفط الخام المكرر بنسبة (١٥%) عن عام ٢٠٢١ بسبب زيادة عددالسيارات بشكل كبير فضلاً عن زيادة الرحلات لذلك إرتفعت كمية إستهلاك المشتقات النفطية لتصل إلى (٨٣٤٩٠) م$^{٣}$ / يوم عام ٢٠٢١ بعدما كان (٦٩٧٥٤) م$^{٣}$ / يوم لعام ٢٠٢٠.

**الهدف الخامس: المحافظة على البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط النفط والغاز للمنشأت القائمة وتقليل أنبعاث $CO_2$**

من خلال متابعة المؤشرات تبين ان كمية الغاز المحروق قد إرتفع إلى (١٤٠٧) مقمق/ يوم عام ٢٠٢١ بعد إن كان (١٣٦٨) مقمق/ يوم لعام ٢٠٢٠ وبالمقابل إرتفع الإستهلاك للمشتقات النفطية بنسبة (١٩.٧%) وذلك بسبب زيادة الطلب على البانزين لكثرة السيارات وكذلك كثرة الرحلات الجوية.

**جدول (٢١)**
**كمية الغاز المحروق وكمية الأستهلاك للمشتقات النفطية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| كمية الغاز المحروق (مقمق/يوم) | ١٣٦٨ | ١٤٠٧ |
| كمية الاستهلاك للمشتقات النفطية (بنزين وقود طائرات نفط أبيض، زيت الغاز، زيت الديزل، زيت الوقود) (م$^{٣}$/يوم) | ٦٩٧٥٤ | ٨٣٤٩٠ |

المصدر: وزارة النفط، دائرة السياسات والتخطيط والمتابعة، ٢٠٢١.

**أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع النفطي والغاز وكما يلي:**

١. ما تزال مشكلة حقن المياه تشكل عقبة أمام إنتاج أو إستخراج النفط من باطن الأرض وخاصة في الحقول الجنوبية وذلك تتابعاً لإنخفاض مناسيب المياه العذبة في نهري دجلة والفرات إذ تبلغ سعة حقن المياه حاليا (٤) ملايين برميل مياه يومياً لكنها غير كافية.
٢. تحتاج العديد من الحقول وخاصة القديمة منها إلى إعادة تأهيل وصيانة.
٣. مازال وزارة النفط العراقية تلجأ إلى حرق الغاز المصاحب لإستخراج النفط لعدم القدرة على استثماره محلياً.
٤. العديد من المشاكل الإدارية والتمويلية تتضمن أهمها غياب التشابك التنظيمي بين الصناعة النفطية وبين فروع الصناعة التحويلية.
٥. يواجه قطاع النفط في العراق تحدي مستمر يتعلق بالظرف الأمني والسياسي وعدم وضوح الأمور القانونية وخاصة التي تتضمن الاستكشاف والإنتاج مع شركات النفط

الدولية والتي من أهمها المعوقات القانونية والتعاقدية بين المتعاقدين من جهة وبين وزارة النفط والجهات الحكومية.

٦. عدم وجود كادر نفطي قادر على قيادة القطاع النفطي للمرحلة القادم.

### ٣. قطاع الكهرباء

يعاني قطاع الكهرباء من تحديات كبيرة ومتجذرة، وقد قدرت وزارة الكهرباء الفجوة بين الإنتاج والطلب المخمن لعام ٢٠٢٢ يصل إلى (٣٢٠٠٠) ميكا واط الناتجة عن إرتفاع معدلات الطلب على الطاقة الكهربائية بشكل غير مسبوق وزيادة إستخدام الأجهزة المنزلية الحديثة ذات الكفاءة المتدنية وإنتشار طريقة البناء العشوائي، لذا يتطلب ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للمنظومة الكهربائية بتوسيع حجم شبكات النقل والتوزيع.

**الهدف الأول: زيادة الطاقة الإنتاجية في المنظومة الكهربائية لتصل (٢٠٨٦٩) ميكا واط**

من أبرز وأهم الأهداف لخطة التنمية الوطنية هو زيادة الطاقة الإنتاجية في منظومة الكهرباء لتغطية كامل الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية إذ بلغ إجمالي الطاقة الكهربائية (١٤٥٦٣) ميكا واط لعام ٢٠٢١ بعد أن كانت (١٤٢٧٥) ميكا واط لعام ٢٠٢٠ وهذا يسجل إنحراف عما كان مخطط له في خطة التنمية الوطنية وهو الوصول إلى (٢٠٨٦٩) ميكا واط، كما إنخفض معدل الطاقة الكهربائية المستوردة بواقع (٧٣٢) ميكاواط لعام ٢٠٢١ بعد ما كان (١١٠٥) ميكا واط لعام ٢٠٢٠، في حين نلاحظ إرتفاع طفيف في الطاقة الكهربائية المنتجة إذ بلغ (٩٨٣٠) ميكا واط لعام ٢٠٢١ بينما كان (٩٨٠٧) ميكاواط في عام ٢٠٢٠.

**الهدف الثاني: زيادة حصة الفرد من الطاقة الكهربائية للوصول إلى (٤٠٤١) كيلو واط . ساعة**

ركزت خطة التنمية الوطنية على تحسين نوعية خدمة الكهرباء المقدمة للمواطنين وذلك بزيادة ساعات التجهيز لتصل إلى (١٩) ساعة/ يوم كمستهدف بنهاية الخطة لكن نجد أن الفعلي ابتعد عن المستهدف ليكون (١٦.٧) ساعة/ يوم لعام ٢٠٢١ ليسجل إنخفاض عن العام السابق إذ كان (١٨) ساعة/يوم لعام ٢٠٢٠.

وقد أستهدفت وزارة الكهرباء زيادة حصة الفرد من الطاقة الكهربائية إلى (٤٠٤١) كيلواط.ساعة في نهاية الخطة وعموماً يلاحظ هناك زيادة طفيفة عن العام الماضي حيث كان متوسط حصة الفرد من الطاقة الكهربائية (٣٠٣٦) كيلواط.ساعة بينما سجل (٣٠٩٧) كيلواط.ساعة لعام ٢٠٢١.

على الرغم من الزيادة الطفيفة في الإنتاج إلّا أن التجهيز إنخفض نتيجة للزيادة في الانشطار الأسري فضلاً عن الأنشطار السكني الكبير الحاصل وتهالك شبكات التوزيع وعدم صيانتها بشكل دوري مما أدى إلى إنخفاض ساعات التجهيز.

**جدول (٢٢)**
**معدل التجهيز وحصة الفرد من الطاقة الكهربائية للأعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| معدل تجهيز الطاقة الكهربائية (ساعة/ يوم ) | ١٨ | ١٧ |
| متوسط حصة الفرد من الطاقة الكهربائية (كيلو واط.ساعة) | ٣٠٣٦ | ٣٠٩٧ |

المصدر:ـ وزارة الكهرباء /دائرة التخطيط والدراسات الكتاب ذي العدد ٣٤١٦٧ في ٢٠٢٢/٧/٣

## الهدف الثالث: تحسين كفاءة المنظومة الكهربائية

أكدت خطة التنمية الوطنية على تحسين كفاءة المنظومة الكهربائية من خلال زيادة أطوال خطوط النقل لتفادي مشكلة الاحمال الكهربائية، تبين زيادة طفيفة في أطوال خطوط النقل (١٣٢) ك.ف ليصبح (١٤١٧٢.٦) كيلو متر لعام ٢٠٢١ بعد إن كان (١٤١٥٤.٩) كيلو متر عام ٢٠٢٠.

ومن خلال مؤشر معامل كفاءة الإنتاج للمحطات الغازية فقد إرتفع بشكل طفيف ليبلغ (٢٨%) عام ٢٠٢١ بعد إن كان (٢٧.٨%) عام ٢٠٢٠.

## الهدف الرابع: ترشيد إستهلاك الطاقة الكهربائية للاستخدامات المختلفة وخفضها بمعدل ٧% سنوياً

من خلال متابعة المؤشرات لوحظ إن هنالك إرتفاع في إستهلاك الطاقة الكهربائية بأصنافهم (منزلي، حكومي، تجاري، زراعي، صناعي)، وكانت الحصة الأكبر للإستهلاك المنزلي إذ بلغ (٣١٤٤٥) ميكا واط عام ٢٠٢١ وبنسبة إرتفاع بلغت (٤.٨%) والجدول أدناه (٢٣) يبين الطاقة الكهربائية المستهلكة وحسب الأصناف.

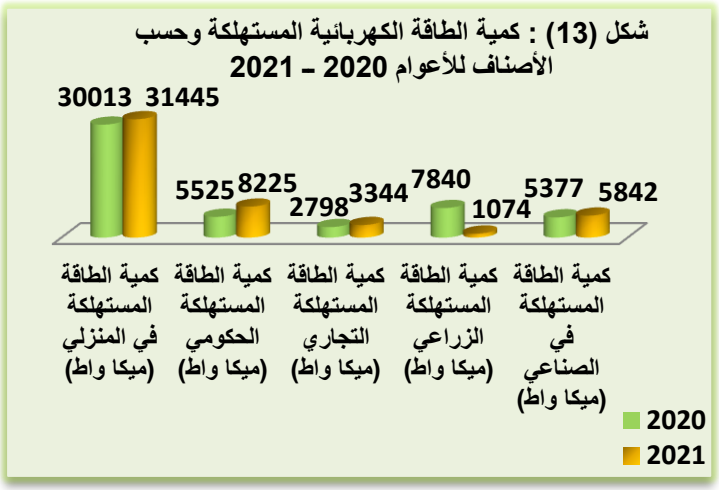


وإنخفضت نسبة الإستهلاك الداخلي والضائعات في شبكات التوزيع لهذا العام لتصبح (٥٢%) عام ٢٠٢١ بعدما كانت (٥٥%) عام ٢٠٢٠.

جدول (٢٣)
كمية الطاقة المستهلكة وحسب الأصناف للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| كمية الطاقة المستهلكة في المنزلي (ميكا واط) | ٣٠٠١٣ | ٣١٤٤٥ |
| كمية الطاقة المستهلكة الحكومي (ميكا واط) | ٥٥٢٥ | ٨٢٢٥ |
| كمية الطاقة المستهلكة التجاري (ميكا واط) | ٢٧٩٨ | ٣٣٤٤ |
| كمية الطاقة المستهلكة الزراعي (ميكا واط) | ٧٨٤ | ١٠٧٤ |
| كمية الطاقة المستهلكة في الصناعي (ميكا واط) | ٥٣٧٨ | ٥٨٤٢ |

المصدر:ـ وزارة الكهرباء /دائرة التخطيط والدراسات الكتاب ذي العدد ٣٤١٦٧ في ٢٠٢٢/٧/٣

**أهم التحديات التى تواجه تحقق أهداف قطاع الكهرباء وكما يلى:**

١. قلة التخصيصات المالية والتي تؤثر سلبًا على تنفيذ خطط الوزارة في تحقيق الأهداف المطلوبة.
٢. التعارضات وتأثيرها في التوقيتات الخاصة بالمشاريع.
٣. ملف الاستملاكات ومعضلة عدم وجود أراضي لغرض أنشاء محطات ثانوية.
٤. شحة المياه أدت إلى أنخفاض منسوب الأنهار وتوقف عمليات تولّيد الطاقة من المحطات الكهربائية.
٥. تهالك شبكات النقل والتوزيع وحاجتها إلى أعمال تأهيل سنوية طارئة بسبب زيادة الضغط على الشبكة نتيجة للأنشطار السكني.
٦. زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية بشكل يفوق الزيادة من الإنتاج بسبب الزيادة في الأنشطار الأسري قلة الإيرادات المستحصلة من قطاع الكهرباء نتيجة عدم كفاءة أنظمة الجباية.

### ٤. قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية (عدا النفط)

ركزت خطة التنمية الوطنية على عدة أهداف للنهوض بالقطاع الصناعي ومنها تفعيل الاستراتيجيات الصناعية وتحديثها ودعمها وكذلك تشابك قطاع الصناعات التحويلية مع القطاعات الأخرى ومن أهم أهدافها (زيادة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠% عن سنة الأساس).

ولأجل تنمية هذا القطاع تم تخصيص (١٢.٩) ترليون دينار عام ٢٠٢١ من الموازنة الإستثمارية السنوية (منهاج استثماري +تنمية اقاليم)، علماً لم يتم تخصيص أي مبلغ عام ٢٠٢٠ وذلك لعدم إقرار الموازنة العامة للدولة وإستمرار الصرف المالي على المشاريع المستمرة.

كما نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية إذ بلغت (٢.١%) في عام ٢٠٢١ بعد إن كانت (٣%) في عام ٢٠٢٠، ويعود هذا الإنخفاض إلى إرتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الإجمالي خاصة بعد تحسن الأسعار في الأسواق العالمية، وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلّا إن مجموع الإنتاج للمنشآت الصناعية الكبيرة (الاستخراجية والتحويلية) إرتفعت إلى (٨,٨٨٤) مليار دينار عام ٢٠٢١ بعد ماكانت (٦,٧١٧) مليار دينار عام ٢٠٢٠ أي بنسبة إرتفاع مقدارها (٣٢.٣%) إلى (٧٩٩) منشآة عام ٢٠٢١ بعد ماكانت (٧١٩) منشآة عام ٢٠٢٠ وإرتفاع عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية الكبيرة إلى (١٣٣٠٣٣) مشتغل عام ٢٠٢١ بعد ماكانت (١٢٦٧٩٠) مشتغل عام ٢٠٢٠.

وتشير الإحصاءات إن صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى إحتلت المرتبة الأولى في عدد المنشآت ضمن أنشطة الصناعة التحويلية والتي شكلت ما نسبته (٥٠%) وتلتها نشاط صناعة المنتجات الغذائية بنسبة (٣٣%) أما بقية الأنشطة كانت بنسبة (١٨%) من مجموع الصناعات المختلفة

**جدول (٢٤)**
**المؤشرات الرئيسة للمنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| قيمة الإنتاج للمنشآت الصناعية الكبيرة (الاستخراجية والتحويلية (مليار دينار) | ٦٧١٧ | ٨٨٨٤ |
| قيمة المبيعات الفعلية للمنشآت الصناعية الكبيرة (مليار دينار) | ٦٠٧٠ | ٩١٢١ |
| القيمة المضافة للمنشآت الصناعية الكبيرة (مليار دينار) | ٣٢٤١ | ٣٣٩١ |
| عدد المشتغلون لنشاط الصناعات التحويلية (بأجر وبدون أجر) | ١٢٦٧٩٠ | ١٣٣٠٣٣ |

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات / الإحصاء الصناعي ٢٠٢٠ و٢٠٢١

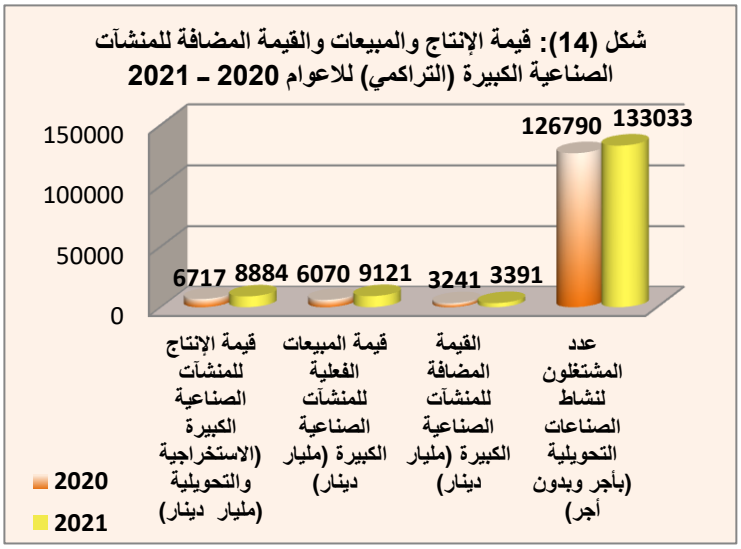


وانعكست الزيادة في قيمة الإنتاج للمنشآت الكبيرة على إرتفاع قيمة المبيعات إلى (٩,١٢١) مليار دينار عام ٢٠٢١ بعد ماكانت(٦,٠٧٠) مليار دينار عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع بلغت (٥٠.٣%) بالمقابل إرتفعت القيمة المضافة إلى

(٣,٣٩١) مليار دينار عام ٢٠٢١ بعد ماكانت (٣,٢٤١) مليار دينار عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع (٤.٦%)دلالة عن العلاقة الطردية ما بين (الإنتاج، المستلزمات) و(القيمة المضافة).

وفي المجمل لازال قطاع الصناعي بعيد كل البعد في الوصول إلى المستهدف.

**أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع الصناعي وكما يلي:**

١. قلة التخصيصات المالية اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية الخاصة بالقطاع الصناعي.
٢. تأخير القوانين والتشريعات التي تتناسب مع التوجه الاقتصادي لدعم الصناعة الوطنية (تعديل قانون الاستثمار الصناعي، الاستثمار المعدني، الملكية الفكرية والعلامات التجارية، تعديل قانون وزارة الصناعة رقم ٣٨ لسنة ٢٠١١).
٣. عدم وجود ضوابط تحد من إستيراد المنتجات المماثلة.
٤. إرتفاع كلف الإنتاج من جراء التضخم في أعداد العاملين في أعداد العاملين لتشكيلات الوزارة.
٥. عزوف الوزارات عن شراء المنتج الوطني على الرغم من جودة المنتج ومطابقة للموصفات.
٦. ضعف الدعم الحكومي اللازم لتجهيز مصادر الطاقة لديمومة الإنتاج (إرتفاع اسعار الوقود، عدم استقرار تجهيز الكهرباء).
٧. تأثير جائحة كورونا والدوام الغير مستمر مما أدى إلى إرباك العملية الانتاجية.

### ٥. قطاع النقل والأتصالات والخزن

يعتبر هذا قطاع النقل من القطاعات المهمة في الاقتصاد وأهمية هذا القطاع تتجسد في التأثير المباشر واليومي لأنشطته على حياة المواطنين كما يمتاز هذا القطاع بعلاقته المتشابكة مع القطاعات الإقتصادية الأخرى فلا يمكن للقطاعات الاقتصادية أن تتطور وتنمو بدون بنى تحتية وخدمات مناسبة وكفوءة، وكل أنواع إستعمالات الأرض يتطلب شبكة من الطرق والنقل تناسب ذلك الاستعمال كما يمتاز هذا القطاع بمساحة واسعة بمساهمة القطاع الخاص (العراقي والأجنبي) والإستثمار في تنفيذ وتشغيل العديد من مشاريعه والذي يساعد في تحقيق النمو الإقتصادي وخلق فرص عمل ومجالات عديدة للأعمال التجارية المحلية والدولية وبالنتيجة سيؤدي الى تنويع الإيرادات وتقديم خدمات أفضل للمواطنين والمستخدمين كافة.

## أ. قطاع النقل

### الهدف الأول: رفع طاقة الموانئ الحالية وممراتها الملاحية لتصبح ٢٣ مليون طن سنوياً

من خلال بيانات المؤشرات الموضحة بالشكل أدناه يمكن ملاحظة إنخفاض في عدد سفن البضائع القادمة (المحملة) للموانئ العراقية بنسبة (١٥.٦%) إذ بلغت (١٧٣٩) سفينة لعام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠ التي كان عددها (٢٠٦٠) سفينة ويعود ذلك إلى الخطة الإستيرادية لمؤسسات الدولة والتي تتضمن إنهاء العقود المبرمة أو تجديدها، بالمقابل إرتفع عدد سفن البضائع المغادرة (المحملة) من الموانئ العراقية حيث بلغت (٩٤٣) سفينة لعام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠ التي كان عددها (٨٠٨) سفينة بإرتفاع بلغت نسبته (١٦.٧%) بسبب إرتفاع تصدير المنتجات النفطية عبر ميناء خور الزبير وأم قصر الجنوبي الذي بدأ يتحول إلى ميناء صناعي بعد ما كان ميناء تجاري.

شكل (15): مؤشرات أداء نشاط الموانئ للأعوام 2020-2021

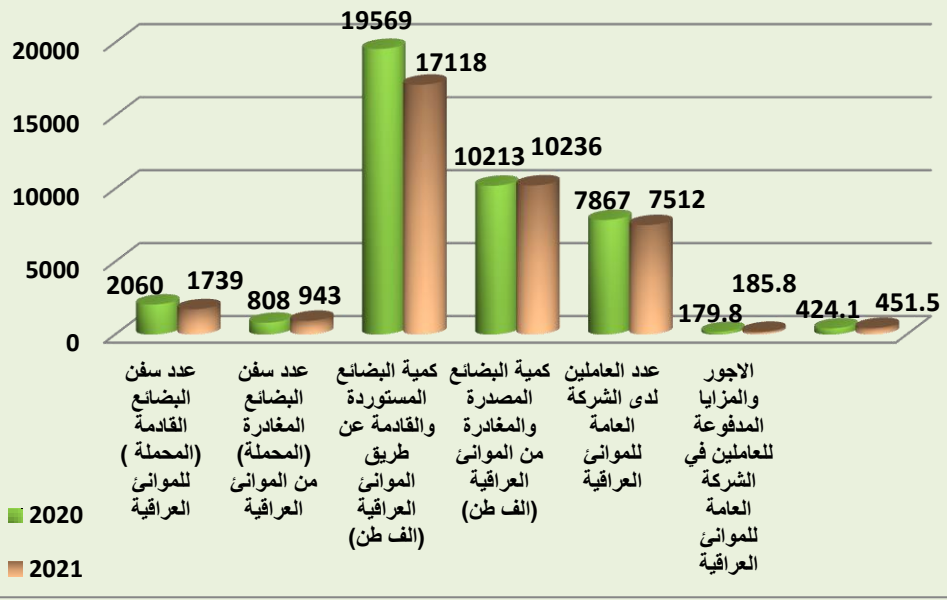

وبسبب إنخفاض في عدد الوحدات البحرية (السفن) الوافدة إلى الموانئ انخفضت كمية البضائع المستوردة عن طريق الموانئ العراقية بنسبة مقدارها (١٢.٥%) حيث بلغت (١٧١١٨) ألف طن لعام ٢٠٢١ مقابل (١٩٥٦٩) ألف طن في عام ٢٠٢٠، في حين إرتفعت كمية البضائع المصدرة من الموانئ العراقية بنسبة مقدارها (٠.٢%) حيث بلغت (١٠٢٣٦) ألف طن

لعام ٢٠٢١ مقابل (١٠٢١٣) ألف طن في عام ٢٠٢٠ بسبب إرتفاع عدد الوحدات البحرية (السفن) المغادرة، إذ إن العلاقة بين عدد الوحدات البحرية (السفن) والحمولات علاقة طردية أي كلما زادت عدد السفن زادت عدد الحمولات وبالعكس، بالمقابل بلغ مجموع الإيرادات المتحققة للشركة العامة لموانئ العراق التابعة لوزارة النقل (٤٥١.٥) مليار دينار لعام ٢٠٢١ في حين كانت الإيرادات للشركة (٤٢٤.١) مليار دينار عام ٢٠٢٠ ونسبة إرتفاع مقدارها (٦.٥%) وذلك بسبب زيادة حمولات التخصص النفطي.

**جدول (٢٥)**

**مؤشرات أداء نشاط الموانئ للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد سفن البضائع القادمة (المحملة ) للموانئ العراقية | ٢٠٦٠ | ١٧٣٩ |
| عدد سفن البضائع المغادرة (المحملة) من الموانئ العراقية | ٨٠٨ | ٩٤٣ |
| كمية البضائع المستوردة عن طريق الموانئ العراقية (ألف طن) | ١٩٥٦٩ | ١٧١١٨ |
| كمية البضائع المصدرة والمغادرة من الموانئ العراقية (ألف طن) | ١٠٢١٣ | ١٠٢٣٦ |
| عدد العاملين لدى الشركة العامة للموانئ العراقية | ٧٨٦٧ | ٧٥١٢ |
| حمولة البضائع المصدرة من الموانئ النفطية (ألف طن) | ٩٤٦٠٣ | ١٠٠٤٢٥ |
| مجموع ايرادات الشركة العامة لموانئ العراق التابعة لوزارة النقل (مليار دينار) | ٤٢٤.١ | ٤٥١.٥ |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء/ إحصاءات النقل والاتصالات/٢٠٢٠ و ٢٠٢١

## الهدف الثاني: تعزيز دور الناقل الوطني البحري في تأمين تجارة العراق

تشير البيانات أدناه إلى إن الحمولة الإجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة بواسطة السفن المملوكة (٤٠٦) ألف طن عام ٢٠٢١ وبنسبة إنخفاض بلغت (٢٤.٣%) عن عام ٢٠٢٠ والبالغة (٥٣٦) ألف طن بسبب العرض والطلب وحسب الأسواق العالمية والعقود المتوفرة لدى الشركة، وبلغ عدد الركاب المنقولين بواسطة زوارق التكسي النهري للشركة العامة للنقل البحري (١٢٠٠٧) ألف راكب عام ٢٠٢١ بعد ما كانت (٢٩٥٠) ألف راكب عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع مقدارها (٣٠٧.٠%) بسبب تحسن الظروف الصحية التي يمر به البلد والخاصة بجائحة كورونا

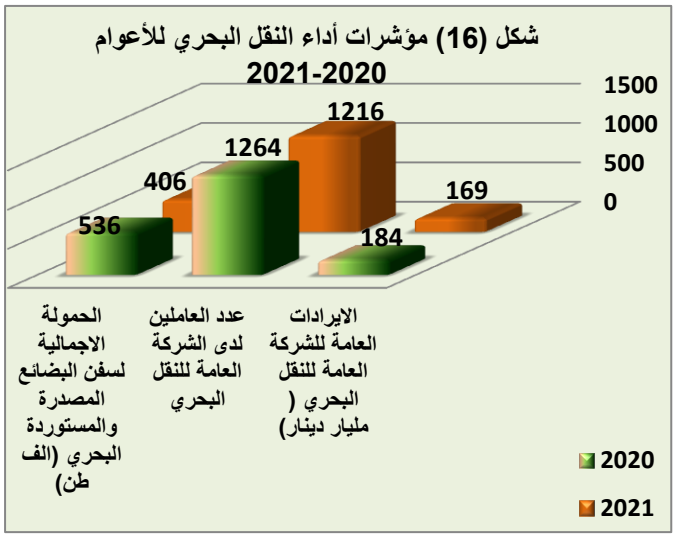

مما أدى إلى زيادة اقبال الركاب المنقولين بواسطة زوارق التكسي النهري.

ونلاحظ أيضاً إنخفاض في عدد العاملين لدى الشركة العامة للنقل البحري إلى (١٢١٦) عامل عام ٢٠٢١ بعد ما كان (١٢٦٤) عامل عام ٢٠٢٠ وبنسبة إنخفاض (٣.٨%) لأسباب منها إنتهاء العمل وإحالة الكثير على التقاعد دون أن يكون هناك تعويض من خلال توظيف كادر جديد.

بلغ مجموع الإيرادات للشركة العامة للنقل البحري (١٦٩) مليار دينار عام ٢٠٢١ بنسبة إنخفاض مقدارها (٨.٢%) عن عام ٢٠٢٠ والبالغة (١٨٤) مليار دينار بسبب إنخفاض إيراد السفن المملوكة للشركة لنقل الحمولات إلى الدول الأوربية.

**جدول (٢٦) الحمولة الإجمالية للسفن وعدد العاملين للشركة العامة للنقل البحري للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| الحمولة الإجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة البحري (ألف طن) | ٥٣٦ | ٤٠٦ |
| عدد العاملين لدى الشركة العامة للنقل البحري | ١٢٦٤ | ١٢١٦ |

المصدر : مديرية إحصاءات النقل والأتصالات/ الجهاز المركزي للإحصاء /٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

## الهدف الثالث: تحسين أداء وتطوير دور الناقل الوطني عبر شراكة عالمية بكفاءة اقتصادية في مجال النقل الجوي

سجلت حركة الشحن الجوي خلال عام ٢٠٢١ إرتفاعاً كبيراً في التجارة الدولية وأنشطة السياحة وأزدياد أعداد المسافرين الدوليين ، وكما لوحظ إرتفاع عدد المسافرين القادمين والمغادرين في عام ٢٠٢١ إذ بلغ (١٤٣٦٢٣٤) مسافر في حين بلغ (٧٨٦٠٣٢) مسافر في عام ٢٠٢٠، أما بالنسبة لعدد الرحلات الجوية في المطارات العراقية فقد شكلت إرتفاعاً إذ بلغت (٢٠٣٧٦) رحلة عام ٢٠٢١ بعد ما كانت (١١١٥٠) رحلة عام ٢٠٢٠ وذلك بسبب انحسار جائحة كورونا وإجراءات فتح الأغلاق الجوي وفتح السفر بين دول العالم زاد عدد رحلات وأعداد المسافرين لعام ٢٠٢١، ونلاحظ إنخفاض عدد العاملين في الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية، إذ سجلت البيانات إن عدد العاملين في الشركة إنخفض إلى (٢٦٧٩) عامل عام ٢٠٢١ بعد ما كان (٢٧٥٨) عامل في عام ٢٠٢٠ وبنسبة إنخفاض قدرها (٧.٩%).

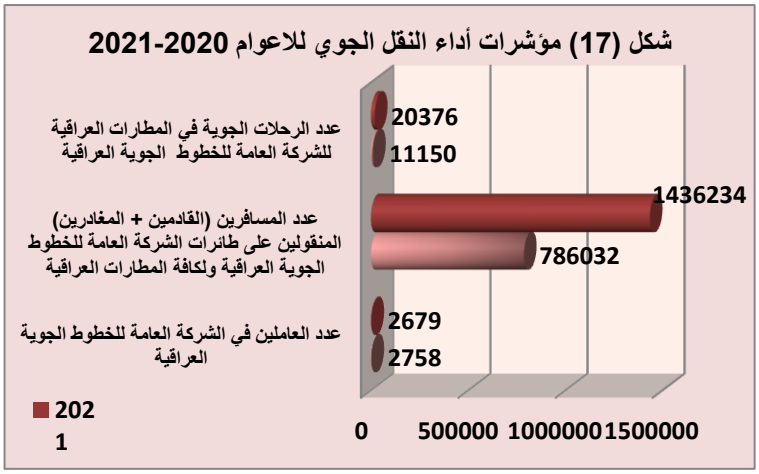

جدول (٢٧)
عدد المسافرين القادمون والمغادرون لنشاط النقل الجوي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد العاملين في الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية | ٢٧٥٨ | ٢٦٧٩ |
| عدد المسافرين (القادمين + المغادرين) المنقولين على طائرات الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية ولكافة المطارات العراقية | ٧٨٦٠٣٢ | ١٤٣٦٢٣٤ |
| عدد الرحلات الجوية في المطارات العراقية للشركة العامة للخطوط الجوية العراقية | ١١١٥٠ | ٢٠٣٧٦ |

المصدر : وزارة النقل/ دائرة الخطيط والمتابعة

## الهدف الرابع: تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة النقل الشامل على المدى البعيد والقريب وتفعيل المشاركة الحقيقية له مع القطاع العام

إرتفع عدد الشاحنات العاملة لنقل البضائع المملوكة في عام ٢٠٢١ بنسبة (١١.٥%) عن عام ٢٠٢٠ ويعزى ذلك صيانة وتأهيل بعض الشاحنات التي كانت متوقفة وعاطلة، أما بالنسبة لعدد الشاحنات العاملة لنقل البضائع (غير المملوكة) إرتفعت إلى (٢٦٠٠) شاحنة عام ٢٠٢١ بعد إن كان عددها (٢٥٠٠) شاحنة خلال عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع (٤.٠%) بسبب إرتفاع التعاقد مع الشركات الأهلية لوجود نقل متخصص يحتاج إلى شاحنات تخصصية غير متوفرة في أسطول الشركة مقارنة بشاحنات الشركات الأهلية العاملة.

وإنخفض عدد العاملين في الشركة العامة للنقل البري بنسبة (٧.٥%) إذ بلغ (١٧٦٢) عامل في عام ٢٠٢١ مقابل (١٩٠٥) عامل عام ٢٠٢٠ ويعزى سبب الإنخفاض إلى التقاعد والاستقالة وإنهاء الخدمات والوفاة والنقل للعاملين، كما شهد إرتفاع بكمية البضائع المنقولة بالشاحنات (المملوكة) للشركة العامة للنقل البري بواقع (٤٣١) ألف طن في عام ٢٠٢١ وبنسبة إرتفاع بلغت (٠.٥٪) عن عام ٢٠٢٠ التي كانت كميتها (٤٢٩) ألف طن بسبب إرتفاع عدد الشاحنات العاملة، وبلغت كمية البضائع المنقولة بالشاحنات (غير المملوكة) للنقل البري (٦٥٦٤) ألف طن في عام ٢٠٢١ وبنسبة إرتفاع بلغت (٣٦.٦%) عن عام ٢٠٢٠ والبالغة (٤٨٠٥) ألف طن بسبب إرتفاع عدد الشاحنات العاملة.

كما يلاحظ وجود إنخفاض بعدد الركاب والمسافرين والوفود بنسبة (٣٠%) عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠ بسبب الإنخفاض في عدد الركاب والمسافرين والوفد بشكل عام نتيجة للظروف الأمنية والصحية الخاصة بجائحة كورونا التي يمر بها البلد.

جدول (٢٨) مؤشرات الأداء لنشاط النقل البري للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد الشاحنات العاملة لنقل البضائع المملوكة للشركة العامة للنقل البري | ٤٠١ | ٤٤٧ |
| عدد الشاحنات العاملة لنقل البضائع غير المملوكة للشركة العامة للنقل البري | ٢٥٠٠ | ٢٦٠٠ |
| عدد العاملين في النقل البري للبضائع | ١٩٠٥ | ١٧٦٢ |
| كمية البضائع المنقولة بالشاحنات المملوكة للشركة العامة للنقل البري (ألف طن) | ٤٢٩ | ٤٣١ |
| كمية البضائع المنقولة بالشاحنات غير المملوكة للشركة العامة للنقل البري (ألف طن) | ٤٨٠٥ | ٦٥٦٤ |
| عدد الحافلات العاملة في الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود | ٨٤٦ | ٨٩٧ |
| عدد الركاب والمسافرين والوفود (مليون راكب ومسافر) | ٥.٠ | ٣.٥ |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية إحصاءات النقل والاتصالات/ ٢٠٢٠ ـــ ٢٠٢١

## الهدف الخامس: تحديث منظومة السكك الحديدية وتطويرها ورفع طاقاتها التشغيلية

بلغت أطوال خطوط سكك الحديد العاملة (٢٨٩٣) كم للأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١، أما بالنسبة إلى عدد العاملين في الشركة العامة لسكك الحديد فقد سجلت البيانات أن هنالك إنخفاض بحوالي (٣٩٤٢) عامل في عام ٢٠٢١ مقابل (٤٢٠١) عامل عام ٢٠٢٠ وبنسبة إنخفاض بلغت (٦.٢%) وذلك بسبب التقاعد والوفاة والتنسيب والنقل للموظفين دون أن يكون هناك تعويض عن طريق تعيين موظفين، كما إرتفع عدد مسافري سكك الحديد بأجر (١٢٧) الف مسافر عام ٢٠٢١ وبنسبة إرتفاع (٦٤.٩%) مقابل (٧٧) ألف مسافر عام ٢٠٢٠ ويعود سبب الإرتفاع إلى زيادة عدد المسافرين، كذلك الحال بالنسبة للإيرادات المتحققة من نقل المسافرين بأجر إرتفعت بنسبة بلغت (٤٦.٤%) ويعود سبب الإرتفاع إلى زيادة عدد المسافرين إذ بلغت (١٠٧٩) مليون دينار عام ٢٠٢١ مقابل (٧٣٧) مليون دينار عام ٢٠٢٠، أما بالنسبة لكمية البضائع المنقولة بأجر إنخفضت بنسبة (٥٤.١%) عام ٢٠٢١ إذ بلغت (٥٩٣) ألف طن بعد إن كان (١٢٩٣) ألف طن عام ٢٠٢٠ ويعود سبب الإنخفاض إلى قلة كمية البضائع المنقولة.

جدول (٢٩) أطوال خطوط السكك العاملة للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| مجموع أطوال خطوط السكك العاملة في العراق (كم) | ٢٨٩٣ | ٢٨٩٣ |
| عدد العاملين في الشركة العامة لسكك الحديد (عامل) | ٤٢٠١ | ٣٩٤٢ |
| عدد مسافري سكك الحديد بأجر (ألف مسافر) | ٧٧ | ١٢٧ |
| الإيرادات المتحققة من نقل المسافرين بأجر ( مليون دينار) | ٧٣٧ | ١٠٧٩ |
| متوسط أجرة نقل المسافر الواحد ( دينار) | ٩٥٧١ | ٨٤٩٦ |
| كمية البضائع المنقولة بأجر (ألف طن) | ١٢٩٣ | ٥٩٣ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية إحصاءات النقل والأتصالات ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

**أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف نشاط النقل وكما يلي:**

١. قدم وأستهلاك كل من خطي ( بغداد – موصل ) و (بغداد – بصرة) اللذين يمثلان العمود الفقري لحركة النقل في الشركة العامة للسكك الحديد حيث أصبحا غير ملائمين لمتطلبات تسيير القطارات بسرع وحمولات مقبولة وبحدها الأدنى.

٢. شحة المواد الإحتياطية اللازمة لصيانة الوحدات المتحركة والخطوط والإشارات والمعدات الأخرى مما أثر سلباً على كفاءة عمل الوحدات المتحركة وعدم إمكانية توفير بعض الأجزاء من الأسواق المحلية.

٣. توقف النقل الدولي منذ عام ٢٠١٢ بسبب الأحداث في سوريا تسبب في حرمان شركتنا من تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة.

٤. النقص الكبير في الكوادر الإدارية والفنية الضرورية في إصلاح وصيانة خطوط السكك والوحدات المتحركة.

٥. كثرة التجاوزات المتمثلة بما يلي:

أ. تجاوز الأهالي على محرمات خطوط السكة.

ب. المعايير غير النظامية وصلت إلى أكثر من ٤٥٠ معبر على خط بغداد – بصرة فقط.

ت. تجاوز دوائر الدولة على محرمات خطوط السكة.

ث. التعرض للقطارات من خلال رمي الحجارة وتسبب الأضرار في القطارات.

**ب . قطاع الاتصالات**

يعكس قطاع تكنولوجيا المعلومات والأتصالات والبريد أهمية إستراتيجية كونه عاملاً مهماً في دعم التنمية الإقتصادية.

حيث تعدّ تكنولوجيا المعلومات من أهم مقومات العصر الحديث ونما استخدامها على مستوى العالم بأسره وليس العراق فقط ويساعد نشاط الأتصالات في بناء مجتمع معرفي من خلال تهيئة بنية تحتية قوية ومتطورة ومجتمع قادر على التواصل بإستخدام أحدث تقنيات الأتصالات، ويعدّ البريد أيضاً أحد الدعائم الرئيسة لقيام الدولة حيث يساعد في تمكين العلاقات بين الجماعات والأفراد في داخل البلد ويربطهم بالعالم الخارجي.

**الهدف الأول: رفع مساهمة قطاع الأتصالات في الناتج المحلي الإجمالي**

سجلت الكثافة الهاتفية للهواتف الثابتة لعموم العراق عدا إقليم كردستان إرتفاعاً طفيفاً إذ بلغت (٦.٣) لكل (١٠٠) شخص عام ٢٠٢١ بعد ما كان (٦.٢) لكل (١٠٠) شخص عام ٢٠٢٠.

كما شهد إرتفاع عدد خطوط الهاتف الثابت (سعة البدالات) بواقع (٢٢٤٣) بالألف خط في عام ٢٠٢١ مقابل (٢١٥١) بالألف خط عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع بلغت (٦.٥%)، أما عدد

أبراج الأتصالات فقد ارتفع بشكل طفيف الى (٣٦٣) برج عام ٢٠٢١ بعد ماكان (٣٦١) برج عام ٢٠٢٠.

**جدول (٣٠)**
**مؤشرات الاتصالات للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| الكثافة الهاتفية لكل ١٠٠ شخص للهواتف الثابتة | ٦.٢ | ٦.٣ |
| عدد خطوط الهاتف الثابت (سعة البدالات بالألف) | ٢١٥١ | ٢٢٤٣ |
| عدد بدالات الهاتف الأرضي | ٢٨٠ | ٢٨٣ |
| عدد أبراج الأتصالات | ٣٦١ | ٣٦٣ |

المصدر: وزارة الاتصالات، الدائرة الإدارية والمالية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

## الهدف الثاني: مواكبة التطور السريع لقطاع الاتصالات والمعلوماتية

بلغ اجمالي خطوط الهاتف اللاسلكي للشركات العاملة في العراق بلغت (٣٧٣.٠٠٠) ألف مشترك للأعوام ٢٠٢٠،٢٠٢١.

## الهدف الثالث: تلبية الطلب على الخدمات بأسعار ونوعيات تنافسية

بلغ عدد المكاتب البريدية (٢٥٩) مكتب بريدي عام ٢٠٢١ بعدما كانت (٢٨٢) مكتب بريدي في عام ٢٠٢٠، كما بلغ عدد الصناديق البريدية الكلّية (٤٣٤١٦) صندوق بريدي عام ٢٠٢١ بعد ما كانت (٤٥١٨٨) صندوق بريدي عام ٢٠٢٠، أما بالنسبة لعدد الطرود البريدية الدولية بلغت (٨٦٤٠) طرد لعام ٢٠٢١ في حين كان (٦٢٠٤) طرد لعام ٢٠٢٠، من جانب آخر إرتفع عدد مودعي صناديق التوفير في العراق إلى (٨٩٤٤٠) مودع عام ٢٠٢١ في حين كانت (٨٩٣٠٦) مودع عام ٢٠٢٠، كما بلغ عدد مستخدمي الصناديق البريدية (١٨٩٤) مستخدم عام ٢٠٢١ وبنسبة إنخفاض بلغت (٢٨.٧%) عما كان عليه إذ بلغ (٢٦٥٧) مستخدم عام ٢٠٢٠.

**جدول (٣١)**
**عدد المكاتب والصناديق والطرود البريدية الدولية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد المكاتب البريدية | ٢٨٢ | ٢٥٩ |
| عدد الصناديق البريدية | ٤٥١٨٨ | ٤٣٦١٦ |
| عدد الطرود البريدية الدولية الصادرة والواردة | ٧٠٩٧ | ١٢٠٤٧ |
| عدد مودعي صناديق التوفير في العراق(الف مودع) | ١٣٦.٤ | ٨٩.٤ |
| عدد مستخدمي الخدمات البريدية | ١٨٠٠٠٠ | ٩٢٩٧٨ |

المصدر : وزارة الأتصالات ، الدائرة الإدارية والمالية للأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١

**أهم التحديات التى تواجه تحقق أهداف نشاط الأتصالات وكما يلى:**

١. ضعف الخدمات المقدمة من قبل شركات الهاتف النقال والإنترنت بسبب هيمنة وإحتكار القلة فضلاً عن عدم استقرار التسعيرة وغياب الدور الرقابي على تلك الشركات.
٢. عدم استخدام الخطوط الهاتفية الأرضية وبنسب عالية بسبب تلكؤ عمل تلك الخطوط وعدم ربط البدالات مع بعضها مما أثر على كفاءة أدائها ومنافسة خطوط شركات الهاتف المحمول.
٣. التجاوز على مشاريع الأتصالات نتيجة ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية.
٤. عدم إمكانية إحكام السيطرة الحكومية المطلقة على الأتصالات والإنترنت عن طريق إستخدام بوابات النفوذ الدولية للأتصالات والإنترنت بسبب المخاوف المرتبطة بأمن المعلوماتية وبهدف حماية أمن وسيادة البلد.
٥. عدم إمكانية إيجاد مصادر تمويل بديلة عن الموازنة الإستثمارية في تنفيذ أعمال البنى التحتية للنشاط لضعف الحوافز التي يحصل عليها في هذا النشاط.

### ج. قطاع الخزن

**الهدف الاستراتيجي: تأمين خزين إستراتيجي من الحنطة والرز يكفي لمدة ستة أشهر في الأقل**

من خلال المؤشرات الخاصة بهذا الهدف، كما نجد ثلاث العجز في الخزين الاستراتيجي البالغ (٧٧.٥%) للأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

شهد إرتفاع بالطاقة الخزنية للحبوب سايلوات (طن) حيث بلغت (١٩١٤) ألف طن لعام ٢٠٢١، بعدما كانت (١٨٨٤) ألف طن عام ٢٠٢٠ مع ثبات الطاقة الخزنية المفقودة في المحافظات المتضررة من الأرهاب إذ بلغ مقدار الطاقة الخزنية المفقودة للسايلوات (٥٩٠) ألف طن للأعوام (٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١)، في حين شهدت زيادة طفيفة بعدد السايلوات ومخازن خزن الحبوب حيث بلغت (٨٤) (سايلو ومخزن) لعام ٢٠٢١ بعدما كانت (٨٣) (سايلو ومخزن) لعام ٢٠٢٠، وسجلت إنخفاض في نسبة العجز خلال موسم التسويق إذ بلغت (٦٤%) بينما كانت (٧٦%) بينما بلغت قيمة التخصيص المالي لقطاع الخزن من تخصيصات موازنة وزارة التجارة (٣١.٥١) مليار لعام ٢٠٢١.

جدول (٣٢)
مؤشرات قطاع الخزن للأعوام (٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١)

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| الطاقات الخزنية للحبوب سايلوات (ألف طن) | ١٨٨٤ | ١٩١٤ |
| الطاقات الخزنية المفقودة للسايلوات في محافظات المتضررة من الأرهاب (ألف طن) | ٥٩٠ | ٥٩٠ |
| عدد السايلوات ومخازن خزن الحبوب في العراق (سايلو ومخزن) | ٨٣ | ٨٤ |
| نسبة العجز خلال موسم التسويق (%) | ٧٦.٠ | ٦٤.٠ |
| نسبة العجز بالطاقات الخزين الأستراتيجي (%) | ٧٧.٥ | ٧٧.٥ |
| عدد الكوادر المتخصصة في إدارة قطاع الخزن | ٤٠٠ | ٤٤٦ |

**أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع الخزن وكما يلي:**

١. قلة التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع مع توقف البعض منها بسبب جائحة كورونا .
٢. خزن الحبوب (الحنطة) في الساحات والبناكر، ويعتبر هذا الخزن غير نظامي أو تأجير مسقفات ومواقع تعود إلى دوائر وشركات أخرى لغرض إستيعاب الحنطة المسوقة والمحولة للمواقع.
٣. قدم وإندثار أغلب المخازن وسايلوات الشركة العمودية وهي ذات طاقات خزنية قليلة لاتتناسب مع الزيادة الحاصلة في السكان لكل محافظة.
٤. كثرة الأعطال الفنية وبشكل مستمر مما يؤدي إلى التأخير في عملية إستلام وتجهيز الحبوب إلى المطاحن مع تحميل الشركة مبالغ مالية إضافية لأغراض الصيانة والمحافظة على ديمومة العمل فيها.
٥. تعرض عدد كبير من السايلوات إلى العطل وذلك بسبب أحداث داعش وتضرر أغلب السايلوات في المحافظات المحررة (صلاح الدين، الأنبار، نينوى) من قبل العمليات الإرهابية والتي تمثل مخازن إستراتيجية.

### ٦. قطاع الثقافة والسياحة والآثار

#### أ. نشاط الثقافة

**الهدف الأول: استنهاض الثقافة العراقية الرصينة ونشرها في المجتمع**

العراق من البلدان التي تتمتع بمقومات سياحية عديدة منها الأثرية والدينية وغيرها، حيث يمكن للقطاع السياحي أن يكون مسانداً وداعما لموازنات الدولة ومعززاً للدخل القومي ولا يختلف الإستثمار السياحي عن أنواع الإستثمارات الأخرى في

أهتمامه بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري الذي يعدّ جزءًا من العملية الإنتاجية والخدمية في النشاط الإقتصادي.

من خلال متابعة المؤشرات نلاحظ تباين بنسب الإنجاز لعام ٢٠٢١ عما كانت عليه لعام ٢٠٢٠ فبعض المؤشرات سجلت إنخفاض والبعض الآخر حقق إرتفاع مقارنة بما مخطط له ولا زالت بعض المؤسسات والدوائر الثقافية والفنية تعاني من الأهمال، وبعضها يعاني من مشاكل مرتبطة بسوء الإدارة وتفشي جائحة كورونا التي إنعكست بشكل سلبي على جميع المؤشرات وكما مبين في الجدول أدناه:

**جدول (٣٣)**
**مؤشرات الأداء للنشاط الثقافي للأعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١**

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد المهرجانات والمؤتمرات والندوات الثقافية والفنية | ٤٨٨ | ٦٢٦ |
| عدد المشاركات في الندوات والفعاليات والأحتفالات | ٣٨ | ٥٩ |
| عدد الإصدارات والدوريات ( مجلة، مكتبة، صحيفة) | ٦٥ | ٩٦ |
| عدد المعارض الفوتوغرافية والفنية | ١٣٢ | ١٤٩ |
| عدد المعارض للإصدارات الكتب والكتب المترجمة | ٧٦ | ٤٦ |
| عدد الكتب الثقافية المطبوعة | ٤١ | ٥٢ |
| عدد الأفلام والمسرحيات المنتجة | ٧ | ٣٤ |
| عدد عروض الأزياء داخل وخارج العراق | ١ | ٦ |
| عدد الباحثين والمطالعين والمواطنين الذين تم تزويدهم بالبيانات | ٨٠٣ | ٧٧٦٧ |
| عدد الكتب والإطاريح والرسائل الجامعية والدوريات (التي تملك رقم إيداع في وزارة الثقافة) | ١١١٢٦ | ١٥٨١٣ |
| عدد الكتب والرسائل والإطاريح الجامعية بالملفات والخرائط | ٢٦٤٧ | ١٢٠٩ |
| عدد الحفلات الموسيقية والأماسي | ٦ | ١٢٧ |
| عدد المعارض والمطبوعات الخاصة بالأطفال | ٣٤ | ٣٠ |
| عدد الإصدارات الخاصة بالأطفال (المجلات) | ١٦ | ٢٤ |
| عدد المهرجانات والفعاليات الفنية والمسرحيات الخاصة بالطفل | ٢٩ | ٥٦ |

المصدر : وزارة الثقافة، دائرة الشؤون الإدارية كتابهم ذي العدد ٦٦١٧ في ٢٠٢٢/٤/١٨

## أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف النشاط الثقافي وكما يلي:

١. تعذر إقامة الكثير من الانشطة وإقامة المعارض بشكل حضوري والإعتماد على المنصات الإلكترونية وذلك بسبب جائحة كورونا.
٢. تقادم أغلب المكائن الطباعية مما يسبب في تأخير الإصدارات وقلة التسويق في الكتب والمجلات التي تجلب مردود مالي لتلك الدوائر.

٣. ضعف أهتمام المواطن بشراء الكتب والمجلات نتيجة التطور الحاصل في شبكة الأتصالات العالمية (الانترنت) مما سهل على المواطن الحصول على المعلومة بوقت أقصر وأسرع.
٤. قلة الأتفاقيات الدولية التي تلعب دوراً رئيسياً في رفد وتطوير ونشر الموروث الثقافي العراقي.
٥. عدم تشجيع الشركات والمستثمرين في رفد وبناء المشاريع التي تخدم العمل الثقافي.
٦. قلة التخصيصات المالية المرصدة لأغلبية الدوائر إذ إن نظام التمويل الذاتي لبعض الدوائر مما يحدد من ميزانية الدوائر بمبالغ بسيطة قياساً بحجم العمل الفني.
٧. قلة الأهتمام بالكوادر والكفاءات الفنية مما أدى إلى هجرة أكبر عدد ممكن من الفنانين والمبدعين.

## ب. نشاط السياحة والآثار:

### الهدف الأول: رفع مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

يركز هذا الهدف على تطوير البنى التحتية للقطاع السياحي وتشجيع الإستثمار وتأثيره على التنمية الإقتصادية التي يسهم بالنهوض بالواقع السياحي في العراق مما يخلق فرص عمل للموارد البشرية فضلاً عن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة أعداد المرافق السياحية وتوجيه النشاط السياحي بالمستوى الذي يتناسب مع إرتفاع أعداد الزوار الأجانب الوافدين للسياحة إلى العراق من خلال رفع مستوى كفاءة القوى البشرية العاملة.

**جدول (٣٤)**
**مؤشرات النشاط السياحي للأعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد المشاركات الخارجية (الإجتماعات والمؤتمرات) لهيئة السياحة مع الدول الأخرى | ٣ | ٩ |
| عدد مشاركات هيئة السياحة في معارض وأسواق داخل العراق | ٥ | ٢ |
| عدد الدورات التدريبية (الداخلية) في هيئة السياحة | ٢٥ | ٢٥ |
| عدد الدورات التدريبية والتطويرية خارج هيئة السياحة | ١ | ٤١ |
| عدد الإجازات الممنوحة لتصنيف المرافق السياحية وتشمل (فنادق، مقاهي، سينمات، قاعات، مطاعم، مخازن، مكاتب) | ٣٨ | ٤٧٤ |
| عدد الزوار الوافدين ضمن المجاميع السياحية لمختلف الجنسيات لحساب الشركات الضامنة | ٢٥٨١٩ | ٦٢٢٧٧ |
| عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي (منح إجازة) | ١٤ | ٣٢ |

المصدر : وزارة الثقافة/ هيئة السياحة / الكتاب ذي العدد ٣٦٦ في ٢٠٢٢/٣/١٤

بعض مؤشرات أهداف هذا النشاط شهدت حالة من الإرتفاع أذ نلاحظ بعدد المشاركات الخارجية لهيئة السياحة مع الدول الأخرى في حين شهد إنخفاض بعدد مشاركات هيئة السياحة في معارض وأسواق داخل العراق وذلك بسبب تأثير جائحة كورونا وإتباع سياسة الترشيد بالنفقات كما هو الحال للدورات التدريبية والتطويرية خارج هيئة السياحة فقد بلغت (٤١) دورة لعام ٢٠٢١ بعد أن كانت دورة واحدة لعام ٢٠٢٠، كما بلغت عدد الإجازات الممنوحة لتصنيف المرافق السياحية (٤٧٤) إجازة لعام ٢٠٢١ بعد أن كانت (٣٨) إجازة عام ٢٠٢٠ وسبب هذا الإرتفاع يعود إلى تخفيف القيود المفروضة بسبب الجائحة، بالمقابل نجد عدد الزوار الوافدين لمختلف الجنسيات لحساب شركات ضامنة بلغ (٦٢٢٧٧) زائر لعام ٢٠٢١ بعد أن كان (٢٥٨١٩) زائر لعام ٢٠٢٠ على الرغم من الإرتفاع إلى أنه لازال بعيد عن المخطط له (١٥) مليون زائر وذلك بسبب تأثير جائحة كورونا كما شهد إرتفاع بعدد منح إجازة للفنادق ومجمعات الأيواء السياحي لعام ٢٠٢١ عما كانت لعام ٢٠٢٠.

## الهدف الثاني: الحفاظ على الأرث الحضاري ــ التأريخي وإحياء المعالم الأثرية

نلاحظ إن هنالك تراجع نسبي بالمؤشرات أعلاه، حيث إنخفض عدد اللجان المشتركة لهيئة السياحة مع الوزارات الأخرى إلى (٢) لجان لعام ٢٠٢١ في حين كان (٥) لجان لعام ٢٠٢٠ بينما شهد إرتفاع بعدد الجولات التفتيشية لشركات السفر والسياحة.

**جدول (٣٥)**

**المؤشرات الخاصة بالحفاظ على الأرث الحضاري التأريخي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد اللجان المشتركة لهيئة السياحة مع الوزارات الأخرى | ٥ | ٢ |
| عدد الجولات التفتيشية لشركات السفر والسياحة في بغداد والمحافظات لهيئة السياحة | ٢٩٣ | ٨٤١ |
| عدد الجولات التفتيشية في بغداد والمحافظات لمتابعة مستوى الخدمة في المرافق السياحية ومدى توفر الشروط فيها | ٦٢٨٠ | ١١١٤٦ |

المصدر : وزارة الثقافة / هيئة السياحة / الكتاب ذي العدد ٣٦٦ في ٢٠٢٢/٣/١٤

## الهدف الثالث: تعزيز دور القطاع الخاص في الإستثمار السياحي

يسعى هذا الهدف نحو تشجيع الإستثمار الخاص في المرافق السياحية من خلال تقديم التسهيلات اللازمة والمحفزات المالية وتهيئة البنى التحتية أمام الإستثمار الخاص في نشاط السياحة والآثار، تم منح نحو (٧٦) فرصة سياحية إستثمارية في جميع المحافظات منها المنفذة بلغت (٢) مشروع لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ كما بلغت عدد المشاريع السياحية قيد التنفيذ (٦) مشروع لعام ٢٠٢١.

جدول (٣٦)
مؤشرات تعزيز دور القطاع الخاص في الإستثمار السياحي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد المرافق الخاصة بالقطاع المختلط والمشاركة في إدارة المرافق السياحية | ١٣ | ١٤ |
| أعداد فرص العمل في القطاع السياحي والتي تحد من الفقر | ٥٠٦ | ١٨٠٩ |
| عدد الإجازات الممنوحة لشركات السفر والسياحة | ٦٩ | ٥٩ |

المصدر : وزارة الثقافة / هيئة السياحة / الكتاب ذي العدد ٣٦٦ في ٢٠٢٢/٣/١٤

عموماً شهدت مؤشرات تعزيز دور القطاع الخاص في الإستثمار السياحي تزايد نسبي خلال عام ٢٠٢١ عن العام السابق، إذ إرتفعت أعداد فرص العمل في القطاع السياحي والتي تحد من الفقر إلى (١٨٠٩) فرصة لعام ٢٠٢١ بينما كانت (٥٠٦) فرصة لعام ٢٠٢٠، أما بالنسبة إلى عدد الإجازات الممنوحة لشركات السفر والسياحة حيث بلغت (٥٩) إجازة لعام ٢٠٢١ في حين كانت (٦٩) إجازة خلال عام ٢٠٢٠.

**أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف النشاط السياحي وكما يلي:**

١. عدم الإستغلال الأمثل للإمكانات والموارد السياحية المتاحة في العراق مما يجعل العراق سوقاً سياحياً منافساً في المنطقة.
٢. قلة وإنعدام الأنشطة الترويجية والإعلامية والتوعوية للسياحة في العراق وخاصة المواقع الأثرية والثقافية والعلاجية والبيئية لأن حجم الخدمات المقدم بالمقابل لا يكفي لرواد السياحة الداخلية.
٣. عدم توفر السيولة المالية مع استمرار العجز المالي لهيئة السياحة بأعتبارها من دوائر التمويل الذاتي.
٤. تأثير جائحة كورونا مما حال إلى تعذر المشاركة في المعارض والأسواق الخارجية واللجان المشتركة مع الوزارات الأخرى.
٥. ضعف دور القطاع الخاص بنشاط السياحة وذلك لعدم كفاية البنية الأساسية للمناطق السياحية كما يعزى ذلك الأفتقار إلى التخطيط للتنمية السياحية.
٦. عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات تعريف خاصة بقطاع السياحة عن المواقع الأثرية والحضارية لتزويد السائح بالأماكن السياحية الموجودة في العراق، إضافة إلى ضعف الدعاية والترويج السياحي في البلد.

٧. عدم تحقيق تكامل وتوافق بين القطاع الأثري والتراثي والسياحي بالعمل على إعداد إستراتيجية نهوض بقطاع السياحة العراقي وإعداد كوادر متخصصة بتأهيل وترميم القطع الأثرية وفرق للتنقيب وأكتشاف أماكن جديد.

٨. قلة أعداد المرافق السياحية الكبيرة مع إفتقار قطاع السياحة للبرامج السياحية المتنوعة.

## ٧. قطاع المباني والخدمات

### أ. نشاط السكن

سياسة الأسكان لا تقتصر فقط على ضمان سقف يأوي اليه كل إنسان إذ أن برامج الأسكان ومبادرات السكن لها تأثيرات في الاقتصاد وفي الوضع المالي للأسر وبخاصة الحضرية منها، ولها آثار في صناعة البناء ومدى قدرتها على تحفيز الإقتصاد وتقليل البطالة.

**الهدف الأول: تأمين (١٠٠) ألف وحدة سكنية على أن تنفذ وفقاً للطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة في إنشاء الوحدات السكنية**

من خلال تتبع مؤشرات قطاع السكن للأعوام ٢٠٢٠ ــ٢٠٢١ نجد هنالك إرتفاع بالمؤشرات، إذ شهدت قيمة المواد الإنشائية المستخدمة في تشييد الأبنية إرتفاع ملحوظ مقداره (٩١٤) مليار دينار أي بنسبة (١٢٦%) لعام ٢٠٢١ عن كلفة المواد الإنشائية بينما كانت تبلغ (٤٠٣) مليار دينار عام ٢٠٢٠.

كما بلغ عدد العاملين في أبنية القطاع الخاص طيلة أيام العمل ( ٥١٤٧٧) عامل لعام ٢٠٢١ مسجلاً نسبة إرتفاع مقدارها (٧٥%) عن العام الماضي إذ بلغ عدد العاملين (٢٩٣٥٥) عاملاً خلال عام ٢٠٢٠.

كما بلغ عدد الأبنية المنجزة للقطاع الخاص (١٧٣٩٢) مبنى عام ٢٠٢١ وبكلفة (١٦٩٠) مليار دينار بينما بلغت عدد دور السكن الجديدة (١٣١٨٢) دار وبكلفة تخمينية مقدارها (١٢٤٠) مليار دينار لعام ٢٠٢١ بعد ما كان (٦٠٦٩) دار عام ٢٠٢٠، وأحتلت محافظة بغداد المرتبة الأولى من حيث عدد الدور السكنية التي اكتمل بنائها إذ بلغ (٤٥٦٥) دار شكل ما نسبته (٣٤.٦%) من مجموع العدد الكلّي للدور الجديدة تليها محافظة النجف ومن ثم محافظة كربلاء من مجموع عدد الدور الجديدة التي شيدت خلال عام ٢٠٢١.

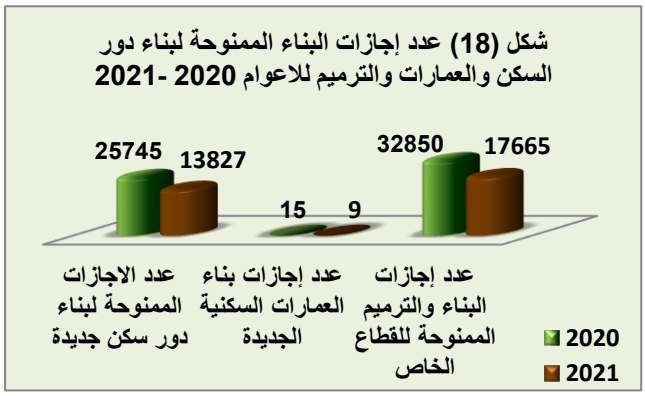

شكل (18) عدد إجازات البناء الممنوحة لبناء دور السكن والعمارات والترميم للاعوام 2020 -2021

كما سجلت عدد إجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص إرتفاع كبير إذ بلغت (٣٢٨٥٠) إجازة عام ٢٠٢١ بنسبة (٨٥.٩٦%) مقارنة بالعاميين الماضيين التي شهدت فيها إجازات البناء إنخفاض واضح بسبب الظروف السياسية وجائحة كورونا (كوفيد ١٩) التي شهدتها البلاد ويعزى إلى ذلك بسبب زيادة القروض السكنية الممنوحة من قبل المصارف بفرعيها الحكومي والأهلي إلى المواطنين.

كما تشير البيانات أن عدد الإجازات الممنوحة لبناء دور سكن جديدة قد بلغ (٢٥٧٤٥) إجازة وبنسبة (٩٦.٩٠%) من مجموع عدد الإجازات الممنوحة للأبنية الجديدة والهدم إعادة بناء والبالغ عددها (٢٦٥٦٧) إجازة، وقد سجلت محافظة بغداد أعلى نسبة في إجازات البناء لدور السكن الجديدة إذ بلغت (٢١.٣٦%) تليها محافظة بابل بنسبة (٨.٣٥%) ثم محافظة ذي قار بنسبة (٧.٨٨%) من مجموع الإجازات الممنوحة، كما بلغت عدد الإجازات الممنوحة لبناء العمارات السكنية الجديدة (١٥) إجازة عام ٢٠٢١ وبكلفة تخمينية مقدارها (٨.٣١) مليار دينار وتركزت في محافظة بغداد، بينما بلغت عدد الوحدات السكنية الموزعة لذوي الدخل المتوسط (٨٨٧٠) وحدة عام ٢٠٢١.

كما بلغ عدد القروض من صندوق الأسكان العراقي موزعة جغرافياً لعام ٢٠٢١ (١٩١٢٩) قرض بعد ما كان (١١٣٥٩) قرض عام ٢٠٢٠ وكانت الحصة الأكبر من هذه القروض لمحافظة بغداد بـ (٢٩٩٥) قرض وهو أمر طبيعي بسبب التركز السكاني والذي يبلغ كثر من ربع سكان العراق تليها محافظة ذي قار بـ (٢٠٧١) قرض بينما جاءت محافظة كركوك الترتيب الأخير بـ (٣١٤) قرض لعام ٢٠٢١.

**جدول (٣٧)**
**مؤشرات قطاع السكن للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| قيمة المواد الإنشائية المستخدمة في تشييد الأبنية ( مليار دينار ) | ٤٠٣ | ٩١٤ |
| عدد العاملين في أبنية القطاع الخاص | ٢٩٣٥٥ | ٥١٤٧٧ |
| عدد الأبنية المنجزة للقطاع الخاص | ٨١٣١ | ١٧٣٩٢ |
| عدد دور السكن الجديدة | ٦٠٦٩ | ١٣١٨٢ |
| عدد الاجازات الممنوحة لبناء دور سكن جديدة | ١٣٨٢٧ | ٢٥٧٤٥ |
| عدد إجازات بناء العمارات السكنية الجديدة | ٩ | ١٥ |
| عدد إجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص | ١٧٦٦٥ | ٣٢٨٥٠ |
| مقدار العجز بالوحدات السكنية | ٢٧٧٩١٤٣ | ٢٨٧٩٤٨٤ |

المصدر : ـ إحصاء أبنية القطاع الخاص لسنة ٢٠٢٠-٢٠٢١
-احصاءات إجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص ٢٠٢٠-٢٠٢١

**أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف نشاط السكن وكما يلي:**

١. غياب البرامج الحكومية في توزيع الأراضي وإرتفاع أسعارها و تأخر إنجاز المشاريع السكنية الإستثمارية.

٢. عدم تجاوب الدوائر الحكومية ذات العلاقة بتمليك الأراضي (دائرة عقارات الدولة والبلديات العامة) في نقل ملكية الأراضي المخصصة لدائرة الإسكان والمنفذ عليها مجمعات سكنية للفئات المجتمعية المنصوص عليها في مقررات المجلس الوطني للإسكان .

٣. عدم توفر الأراضي المخدومة من ناحية الخدمات.

٤. إرتفاع تكاليف البناء والتي لا تتناسب مع دخول الإفراد مما يعني الحاجة إلى إستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية في التخفيف عن أعباء الأسر كتحمل الحكومة تكاليف الفائدة أو تقديم الإعانات والدعم والتخفيف من الضرائب أو أي وسيلة أخرى من شأنها أن تسهم في حل مشكلة السكن.

٥. مشكلة تجزئة الوحدات السكنية وذلك مخالف لمعايير السكن مما يؤدي الى إزدياد الضغط على خدمات البنى التحتية القائمة .

٦. القدرات التمويلية المتاحة لتمويل إنشاء المجمعات السكنية محدودة سواء كانت من الموازنة الاتحادية أو المصارف التخصصية والتجارية للمشاريع الإسكانية وذلك بسبب تعقيد الاجراءات والمتطلبات اللازمة من أجل تمويل قطاع الأسكان.

٧. ضعف كفاءة شركات المقاولات في القطاعين العام والخاص بسبب قلة الملاكات الفنية المتخصصة وضعف الملاكات العاملة في تنفيذ المجمعات السكنية.

### ب. نشاط الماء والصرف الصحي

أزداد الإهتمام العالمي منذ الخمسينات بالدراسات المتعلقة بموضوع المياه ومياه الصرف الصحي ومعالجتها نظراً لما تحتويه من مخاطر وملوثات لكافة المصادر البيئية وللصحة العامة، إن الملوثات المطروحة في المصادر المائية تكون أما بصورة مباشرة مثل (طرح مياه الصرف الصحي أو مياه البزل) أو نتيجة تلوث الهواء والتي تسقط مع الأمطار إلى الأراضي أو المياه وتسبب تلوثها وتعرض الكائنات الحية إلى التسمم، كذلك يعتبر نشاط الماء والصرف الصحي جوهرة التنمية المستدامة ومن الانشطة الخدمية في العراق المدعومة بشكل شبه كامل من قبل الحكومة العراقية للحد من الفقر والنمو الإقتصادي والاستدامة البيئية، وتقدم بالأساس خدمات مباشرة ترتبط مباشرة بالسكان وخدمات آخرى تنموية غير مباشرة، إذ من المفترض أن تعمل وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة ومديريات البلديات في جميع المحافظات وأمانة بغداد في العاصمة بغداد على توفير وإيصال الماء الصالح للشرب لجميع السكان بحصة مائية كافية كما تقوم أيضاً بإيصال شبكات الصرف الصحي لجميع السكان بالإضافة إلى معالجة مخلفات هذه الخدمة قبل طرحها في

مياه النهر الذي سيتم أخذ المياه منه كمصدر لمياه الشرب، ويحد تردي خدمات الصرف الصحي من الرفاه البشري والتنمية الإجتماعية والإقتصادية، لذلك وضعت خطة التنمية الوطنية أهداف خاصة لعمل هذه الجهات مع الأخذ بعين الأعتبار الإمكانيات الخاصة بالبلد في الفترة الحالية.

- **خدمات الماء**

**الهدف الأول: ضمان تجهيز الماء الصالح للشرب على وفق المواصفات العالمية والوصول إلى حصة استهلاك الفرد من الماء الصافي بما يلائم النمو السكاني وبما لا يقل عن ٢٥٠ لتر/يوم للشخص الواحد في بغداد ومراكز المحافظات و ٢٠٠ لتر/ يوم في مراكز الأقضية والنواحي**

يتبين أن هنالك إستقرار نسبي بقيم مؤشرات هذا الهدف، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب المجهّزة للسكان الكلّي في العراق (٣٦٥) لتر/ يوم لعام ٢٠٢١، وكان أعلى متوسط لنصيب الفرد في محافظة ميسان وقد بلغ (٦٢٠) لتر/يوم وأقل معدل في محافظة المثنى (١٨٤) لتر/يوم وكما مبين في الشكل أدناه.

شكل (19): متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب المجهّزة للسكان الكلّي من محطات إنتاج المياه لسنة 2021

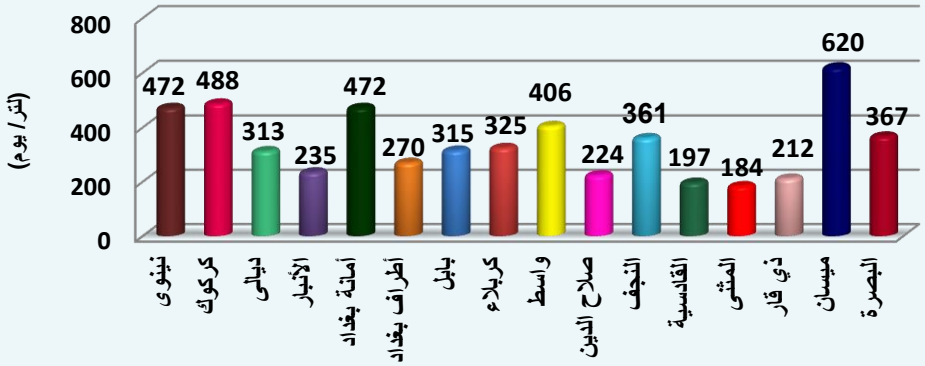


وهنا يتبين أن القيم المتحققة أعلى من القيم المخطط لها والموضوعه بالهدف أعلاه، وبلغ مؤشر متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب في أمانة بغداد (٤٧٢) لتر/ يوم عام ٢٠٢١ وبنسبة إنخفاض إذ بلغت (٢.٩%) لتر/يوم عن عام ٢٠٢٠ والبالغ (٤٨٦) لتر/يوم ويعود هذا الإنخفاض إلى قلة التخصيصات المالية لأعمال المشاريع الحيوية وتوسع طاقة المشاريع القائمة بالشكل الذي يوازي الزيادة في السكان وزيادة الطلب على المياه الصالحة للشرب.

شكل (20): نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب حسب البيئة لسنة 2021

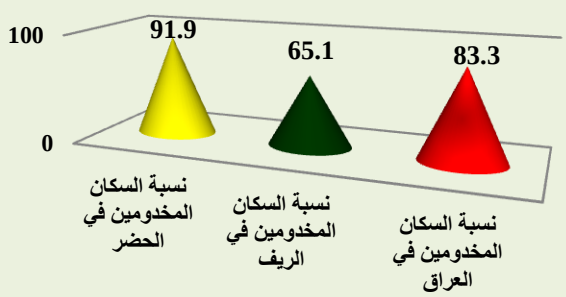

بلغت نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب لعموم العراق (٨٣.٣%)، أما بالنسبة للبيئة فكانت نسبة السكان المخدومين في الحضر (٩١.٩%) مقابل (٦٥.١%) في الريف.

## الهدف الثاني: تحسين نوعية الماء الصالح للشرب

يتبين من الجدول أدناه أن مديريات المياه التابعة لوزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة بالاضافة إلى أمانة بغداد، تنتج المياه بمواصفات مطابقة للمواصفات الفيزيائية والكيميائية بمستويات عالية في المحافظات الشمالية وتنخفض النسب في المحافظات الوسطى والجنوبية وهذا ما يفسر أن هذه المحافظات تعاني من مشكلة تلوث مياه المصدر وهي ذات المحافظات (الوسط والجنوب).

**جدول (٣٨)**
**مدى مطابقة نتائج فحوصات الماء للمواصفات العالمية لعام ٢٠٢١**

| المحافظة | نسبة مطابقة المياه من الناحية الفيزيائية % | نسبة مطابقة المياه من الناحية الكيميائية % | نسبة مطابقة المياه من الناحية البكتريولوجية% | نسبة مطابقة المياه من الناحية الكلور المتبقي% |
|---|---|---|---|---|
| نينوى | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| صلاح الدين | ٩٨.٨ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| الأنبار | ١٠٠ | ٩٩.٣ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| كركوك | ٩٩.٩ | ٩٦.٤ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ديالى | ٩٦.٨ | ٩٩.٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| بغداد | ٦٣.٢ | ٩٩.٧ | ٩٩.٥ | ١٠٠ |
| بابل | ٦٣.٢ | ٩٠.٢ | ١٠٠ | ٩٩.٩ |
| كربلاء | ٩٦.١ | ١٠٠ | ٩٩.٧ | ١٠٠ |
| النجف | ١٠٠ | ٩٣.٣ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| الديوانية | ٢٩.٩ | ٨٨.٩ | ٩٨.٢ | ٩٨.٤ |
| واسط | ٣٩.٧ | ٩٠.٨ | ١٠٠ | ٩٩.٩ |
| المثنى | ٣٤.٥ | ٢٦.١ | ٩٩ | ١٠٠ |
| ميسان | ٥٥.٤ | ٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ذي قار | ٤.١ | ٧٦.٥ | ٨٩.٢ | ٧٦.١ |
| البصرة | ٨١.٧ | ٢.٦ | ٩٩.٩ | ٩٩.٩ |

المصدر: وزارة البلديات والأعمار والإسكان والإشغال العامة ٢٠٢٢

## الهدف الثالث: تقليل الضائعات بما لا يقل عن ١٠% من سنة الأساس

إن النسبة المئوية لمعدل كميات المياه المفقودة (الضائعات) أثناء النقل بشبكات التوزيع قد بلغت (٢٠.٦%) لعام ٢٠٢١ فيما كانت النسبة (٢٠.١%) لعام ٢٠٢٠، فيما وضحت بيانات أمانة بغداد إن نسبة الضائعات بالمحافظة بلغت (٢٥%) خلال عام ٢٠٢١، وبلغت أقل نسبة للضائعات للشبكة في محافظتي ميسان وديالى وبنسبة (٥%).

- **خدمات الصرف الصحي**

## الهدف الأول: زيادة نسبة المخدومين إلى ٩٧% في بغداد و ٧٢.٦٦% في المحافظات

ظهر إرتفاع في النسبة المئوية للسكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) لسنة ٢٠٢١ في العراق حيث بلغت (٣٧.٤%) في حين بلغت النسبة المئوية للسكان المخدومين بواقع (٣٤.٠%) في سنة ٢٠٢٠، أما أعلى نسبة للسكان المخدومين بهذه الشبكات فقد ظهرت في بغداد وبواقع (٩١.٠%) مما يعني أن النسبة الإجمالية تشكلت بأغلبية سكان العاصمة مخدومين

بهذه الشبكات مع الأخذ بنظر الأعتبار إن عدد السكان في محافظة بغداد هو الأكبر مقارنة بباقي المحافظات ويعود سبب عدم الزيادة في نسبة المخدومين إلى التلكؤ في إكمال مشاريع المجاري وخاصة في المحافظات.

هذا فيما يخص إيصال الخدمة للسكان أما فيما يخص الآثار الجانبية لخدمة الصرف الصحي فنتابعها من خلال الهدف الثاني.

**الهدف الثاني: طرح مياه معالجة إلى النهر مطابقة للمواصفات القياسية**

تقوم مديريات البلديات في جميع المحافظات بمعالجة مياه الصرف الصحي قبل طرحه في مياه النهر لتقليل التلوث ولكن هذه العملية تواجهها العديد من المشاكل لذلك ومن خلال متابعة القيم الخاصة بهذا الهدف تبين إنخفاض في النسبة المئوية للمياه العادمة المعالجة إلى المتولّدة بواقع (٥٩.٠%) لعام ٢٠٢١ عما كانت في عام ٢٠٢٠ بنسبة (٦٠.٥%) في مجمل العراق، وهذه النسبة تعني أن أكثر من ثلث المياه العادمة المتولّدة للمحطات يتم طرحها دون معالجة وهناك عدّة أسباب لقلة هذه النسبة أهمها عدم إستيعاب الطاقات التصميمية لجميع المياه العادمة المتولّدة من المناطق في بعض المحطات إضافة إلى توقف البعض الآخر منها، وقد أدى توقف بعض المحطات بسبب عدم وجود كوادر متخصصة قادرة على إدارة المحطات حديثة الإنشاء.

**أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف نشاط الماء والصرف الصحي وكما يلي:**

١. تشترك أغلب المحافظات بمشكلة قلة وتاخر أطلاق التمويلات من قبل وزارة المالية لتنفيذ مشاريع الماء والصرف الصحي أو لتأمين متطلبات التشغيل من وقود ومواد تعقيم للادامة والصيانة.
٢. إنخفاض منسوب المياه في الانهار التي تزود المشاريع بالمياه وبالتالي إنقطاع المياه عن المشاريع والمجمعات في فصل الصيف فضلاً عن عدم معالجة مياه الصرف الصحي في العراق ودول الجوار يجعل من عملية تنقية المياه عملية مكلفة وصعبة.
٣. تلكؤ الشركات المقاولة في تنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي مما سبب تأخر إنجاز هذه المشاريع وبالتالي عدم إستفادة المواطنيين من خدماتها.
٤. تهالك أغلب المشاريع والمجمعات المائية وقلة التخصيصات المالية اللازمة لإعادة تأهيلها أو إخراجها عن الخدمة.
٥. النقص الواضح في عدد المحطات ووحدات المعالجة المركزية للمياه العادمة وعدم كفاءة المتوفر منها إضافة إلى ذلك لايوجد تقييم وفحص لكمية المياه العادمة التي تعالج.

٦. قلة الآليات وضعف الصيانة وعدم أدامة المحطات فضلاً عن مشاكل أخرى تتعلق بمحطات الضخ بسبب عدم كفاءة بعض المحطات وقلة التخصيصات المالية وقلة الكادر الفني والإداري في إدارة المحطات.

٧. عدم الأهتمام أو تطبيق الأنظمة والمواصفات والتعليمات المتعلقة بتصريف وجمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها المنزلية والصناعية.

٨. تلوث المياه الجوفية كنتيجة لتسرب المياه العادمة غير المعالجة حيث يؤدي ذلك إلى زيادة ملوحة التربة وتلوثها بالمبيدات والأسمدة.

٩. تعاني أغلب محافظات العراق من مشكلة التجاوز على الخطوط الناقلة للماء والتجاوز في ربط شبكة المجاري بشبكة مياه الامطار مما ينتج عنه مشاكل أخرى منها كإرتفاع نسب الضائعات في الماء وتلوث المياه الواصلة إلى المستهلك بالاضافة إلى تلوث مياه الامطار المطروحة للنهر.

١٠. التجاوز على الخطوط الناقلة للماء وتقادم الخطوط الناقلة وتعرض الشبكات للتكسرات نتيجة هذه التجاوزات ممايؤدي إلى إرتفاع نسب الضائعات وتلوث المياه الواصلة للمستهلك.

١١. صعوبة وطول إجراءات تخصيص الأراضي للمشاريع المائية وحصول تجاوزات على أراضي المشاريع من قبل المواطنيين، تحويل بعض الأراضي الزراعية إلى سكنية خلاف القانون.

١٢. تعاني كافة المحافظات من مشكلة تذبذب التيار الكهربائي وإرتفاع عدد الأنقطاعات لتشغيل المشاريع بصورة مستمرة يومياً وبالطاقات الفعلية لها في كل من مشاريع المياه ومحطات معالجة الصرف الصحي.

١٣. تردي نوعية المصدر المغذي وإرتفاع تراكيز الأملاح الذائبة الكلّية والملوثات البكتريولوجية نتيجة طرح مياه الصرف الصحي والفضلات الطبية والصناعية من المستشفيات والمؤسسات إلى النهر مباشرة دون معالجة.

١٤. قلة الكادر الهندسي والفني مقارنة بحجم الأعمال المناطة بالمديرية وعدم وجود تعينات.

١٥. شحة مواد التصفية والتعقيم وصعوبة شحنها ونقلها من مكان إلى آخر.

١٦. قلة أعداد الجباة في المديريات وإمتناع بعض المواطنيين عن تسديد مبالغ الجباية وعدم وجود قوانين رادعة نافذة مما يسبب عدم إستحصال الواردات وهذا ينعكس سلباً على أعمال صيانة المشاريع والشبكات والمجمعات المائية التي تمول من جباية الواردات.

## ٨. قطاع التنمية المكانية

يمثل البعد المكاني لعملية التنمية أهمية كبيرة وركيزة أساسية لتحقيق مفهوم التنمية الشاملة بإبعادها المختلفة، وتختلف الإمكانيات التنموية والإقتصادية من بلد إلى آخر الأمر الذي يعكس إختلاف سياسات التنمية المكانية التي قد تتبع في هذا البلد أو ذاك وقد تساهم بعض الظروف الإستثنائية في تأخير تنفيذ الكثير من الخطط والمشاريع وبالتالي تعيق عملية التنمية المكانية كالتدهور الأمني وضعف الإمكانات التنفيذية للوزارات والمحافظات فضلاً عن الفساد المالي والإداري، ومن أجل النهوض بالواقع الإقتصادي والإجتماعي والعمراني للسكان قد أولت خطة التنمية الوطنية إهتماماً بارزاً بتنمية المحافظات وتقليل التفاوت المكاني بينهم وتعزيز التنمية الريفية.

أن تحقيق تنمية متوازنة بين المحافظات يعد هدفاً رئيسياً وأساسياً وإستراتيجياً للتنمية الإقتصادية والاجتماعية وهذا يتطلب توفير المستلزمات الأساسية والخدمات المهمة بالإضافة إلى بناء قاعدة إنتاجية تستند بشكل أساسي إلى المعطيات الذاتية للمحافظة ومقوماتها التنموية وإلى إستراتيجية وطنية هادفة تحفز توجه الاستثمارات والأنشطة الإقتصادية إلى تلك المحافظات وبالتالي المساهمة رفع المستوى المعاشي للسكان وتطويرها والاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بعا تلك المحافظات.

أما بخصوص التخصيصات السنوية لبرنامج تنمية الإقاليم فقد بلغت (٣٣٧٨٧٧٤.٨٠٥) مليون دينار لعام ٢٠٢١، فقد حازت محافظة بغداد على أعلى تخصيص مالي بلغ (٧٩٩٥٦٦.٠٧٠) مليون دينار وبأهمية نسبية (٢٣.٧%) وجاءت محافظة نينوى بالمرتبة الثانية بتخصيص مالي بلغ (٤٠١٢٣٢.٥٦٩) مليون دينار وبأهمية نسبية (١١.٩%) وجاءت محافظة ميسان بأقل تخصيص مالي والذي بلغ (٩٦٧٣١.١٩٣) مليون دينار وبأهمية نسبية (٢.٩%)، وكذلك بلغت التخصيصات السنوية لبترودولار بواقع (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار لعام ٢٠٢١، وقد حازت محافظة البصرة على أعلى تخصيص مالي بلغ (٧٣٢٠١٥) مليون دينار وبأهمية نسبية (٧٣.٢%) وجاءت محافظة ميسان بالمرتبة الثانية بتخصيص مالي بلغ (٩٦٩٥٠) مليون دينار وبأهمية نسبية (٩.٧%) وجاءت محافظة ديالى بأقل تخصيص مالي والذي بلغ (٢٥٠) مليون دينار وبأهمية نسبية (٠.٠٣%) وفي هذه الحالة يستدعي إتباع آليات جديدة أكثر فاعلية لمعالجة التباين المكاني بين المحافظات وذلك بإعتماد معيار عدد السكان ودرجة التنمية في توزيع برنامج تخصيصات تنمية الإقاليم.

**جدول (٣٩)**
**التخصيصات الإستثمارية لتنمية الإقاليم والبترودولارحسب المحافظات لعام ٢٠٢١ (مليون دينار)**

| المحافظات | تنمية الإقاليم | % | البترودولار | % |
|---|---|---|---|---|
| بغداد | ٧٩٩٥٦٦.٠٧٠ | ٢٣.٧ | ٢٥٨٩٠ | ٢.٥٩ |
| نينوى | ٤٠١٢٣٢.٥٦٩ | ١١.٩ | ٤٠٠٠ | ٠.٤٠ |
| كركوك | ١٥٧٩٤٦.٠٥٤ | ٤.٧ | ٣٥٢٧٠ | ٣.٥٣ |
| ديالى | ١٥٦٠٦٨.٥٠٥ | ٤.٦ | ٢٥٠ | ٠.٠٣ |
| الأنبار | ٢٢٥٤٩٧.١٣٢ | ٦.٧ | ١٠٠٠ | ٠.١ |
| بابل | ١٦٢٠٢٤.٨٧٩ | ٤.٨ | ٢٠٥٠ | ٠.٢ |
| كربلاء | ١٢٢٣٧٧.٤٩٦ | ٣.٦ | ٠.٠٠٠ | ٠.٠ |
| واسط | ١٤٦٧٣٢.٥٩٥ | ٤.٣ | ٤١٠٣٠ | ٤.١ |
| صلاح الدين | ١٣٩٨٥٢.٢٢٣ | ٤.١ | ٤٢٢٥ | ٠.٤ |
| النجف | ١٤٦٣١٦.٩٢٧ | ٤.٣ | ٤٨٧٠ | ٠.٥ |
| ديوانية | ١٤٩٠٤٧.٥٢٤ | ٤.٤ | ٣٥١٠ | ٠.٤ |
| المثنى | ١٠٥٤٢٢.٦٠٠ | ٣.١ | ٤٩٩٠ | ٠.٥ |
| ذي قار | ٢٣٨٢١٢.٨٣٨ | ٧.١ | ٤٣٩٥٠ | ٤.٤ |
| ميسان | ٩٦٧٣١.١٩٣ | ٢.٩ | ٩٦٩٥٠ | ٩.٧ |
| البصرة | ٣٣١٧٤٦.٢٠٠ | ٩.٨ | ٧٣٢٠١٥ | ٧٣.٢ |
| المجموع | ٣٣٧٨٧٧٤.٨٠٥ | ١٠٠.٠ | ١٠٠٠٠٠٠ | ١٠٠.٠ |

المصدر: تقرير ختامي موازنة المحافظات ٢٠٢١، دائرة البرامج الاستثمارية.

فيما يخص البنى التحتية فيتبين من الجدول أدناه إن هنالك تباين واضح بين المحافظات، إذ بلغت أعلى نسبة للمخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب في أمانة بغداد بواقع (١٠٠%) من السكان للعامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ تليها محافظة النجف بنسبة (٩٦.٩%)، في حين نجد إنخفاض في نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب في محافظتي (ذي قار وصلاح الدين) إذ بلغت (٥٩.٢% و٦٠.٨%) على التوالي.

جدول (٤٠)

السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب حسب المحافظات للأعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١

| المحافظة | ٢٠٢٠ | | ٢٠٢١ | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب | % | عدد السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب | % |
| نينوى | ٣,٤٧٠,٢٣٠ | ٨٨.٣ | ٣,٥٦٠,١٥٤ | ٨٨.٣ |
| كركوك | ١,٥٥٩,٨٩٤ | ٩٢.٧ | ١,٦٠٠,٣١٠ | ٩٢.٧ |
| ديالى | ١,٥٤٩,٠٦٠ | ٨٩.٨ | ١,٥٨٩,٢٠١ | ٨٩.٨ |
| الأنبار | ١,٣٩٠,٠٦٢ | ٧٤.٥ | ١,٤٣٥,٦٥٤ | ٧٥.٠ |
| أمانة بغداد | ٦,٣١١,٥٢٧ | ١٠٠.٠ | ٦,٤٧٥,٠٨٩ | ١٠٠.٠ |
| أطراف بغداد | ١,١٣٤,١٥١ | ٥٠.٥ | ١,١٦٣,٥٤٢ | ٥٠.٥ |
| بابل | ١,٥١١,٠٨٨ | ٦٩.٥ | ١,٦٠٧,٩٤٨ | ٧٢.١ |
| كربلاء | ١,٢٠٢,٤٤٨ | ٩٣.٧ | ١,٢٣٣,٦١٣ | ٩٣.٧ |
| واسط | ١,٣٣٦,٣٨٢ | ٩٢.٠ | ١,٤٠٠,٦٦٧ | ٩٤.٠ |
| صلاح الدين | ١,٠٥٨,٠٥٣ | ٦٣.٠ | ١,٠٤٨,٦٢٢ | ٦٠.٨ |
| النجف | ١,٥٠١,٠٧٣ | ٩٦.٩ | ١,٥٣٩,٩٨٣ | ٩٦.٩ |
| القادسية | ١,٠٠٤,٥٦٦ | ٧٣.٩ | ١,٠٤٤,٥٥٢ | ٧٤.٩ |
| المثنى | ٦٣٧,١٤١ | ٧٤.٣ | ٦٢٦,٩٦٠ | ٧١.٣ |
| ذي قار | ١,٣٧٣,٠٦٦ | ٦٢.٢ | ١,٣٤٠,٧٣٨ | ٥٩.٢ |
| ميسان | ١,٠٣٩,٣٠٨ | ٨٨.٧ | ١,٠٦٦,٢٤٧ | ٨٨.٧ |
| البصرة | ٢,٧٢٧,٩٨٣ | ٨٩.١ | ٢,٧٩٨,٦٨٨ | ٨٩.١ |
| الإجمالي | ٢٨,٨٠٦,٠٣٣ | ٨٣.٤ | ٢٩,٥٣١,٩٦٧ | ٨٣.٣ |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ،تقرير الإحصاءات البيئية للعراق، كمية ونوعية المياه لسنة ٢٠٢٠ و ٢٠٢١

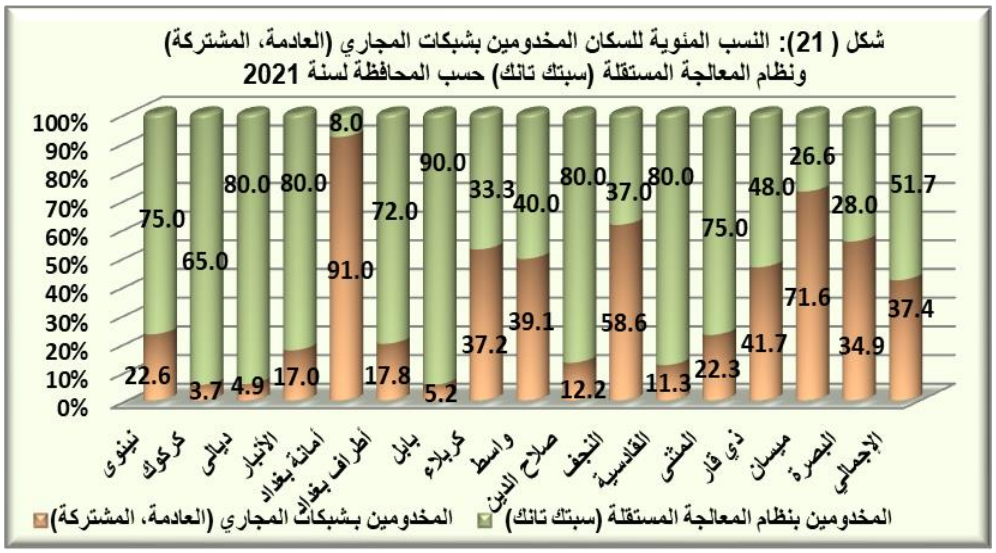

وكما يشير أن هنالك فروقاً كبيرة بين المحافظات فيما يخص خدمات الصرف الصحي إذ يتبين من الجدول أدناه أن النسبة المئوية للمخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) لسنة ٢٠٢١ في العراق قد بلغت (٣٧.٤%) ظهرت أعلى نسبة بهذه الشبكات في أمانة بغداد بواقع (٩١.٠%) من السكان بينما أقل نسبة بلغت (٣.٧%) في محافظة كركوك لعام ٢٠٢١، وقد بلغت نسبة السكان المخدومين في نظام السبتك تانك في أمانة بغداد وبواقع (٨%) من السكان المخدومين بنظام المعالجة المستقلة السبتك تانك، فيما شكلّت النسبة الأعلى في محافظة بابل وبنسبة (٩٠%) وتلتها محافظة (ديالى، الأنبار، صلاح الدين والقادسية) وبواقع (٨٠%) على التوالي.

**جدول (٤١)**
**عدد السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) ونظام المعالجة المستقلة (السبتك تانك) وغير المخدومين بهما للأعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١**

| المحافظة | ٢٠٢٠ | | ٢٠٢١ | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك) | عدد السكان غيرالمخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك) | عدد السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك) | عدد السكان غيرالمخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك) |
| نينوى | ٣,٩٠٠,٧١٨ | ٢٧,٤٩٧ | ٣,٩٣٤,٠٦٥ | ٩٥,٩٤١ |
| كركوك | ١,٠٧١,٨٧٩ | ٦١٠,٩٣٠ | ١,١٨٥,٩٧٢ | ٥٤٠,٤٣٧ |
| ديالى | ١,٤٦٤,٢٢٥ | ٢٦٠,٠١٣ | ١,٥٠٢,١٦٩ | ٢٦٦,٧٥١ |
| الأنبار | ١,٨٠٩,٨٤٣ | ٥٥,٩٧٥ | ١,٨٥٦,٨٤٦ | ٥٧,٣١٩ |
| أمانة بغداد | ٦,٢٤٨,٤١٢ | ٦٣,١١٥ | ٦,٤١٠,٣٣٨ | ٦٤,٧٥١ |
| أطراف بغداد | ١,٩٠٤,٥٢٦ | ٣٤٢,٥٧٢ | ٢,٠٧٠,٢٣٦ | ٢٣٥,٠٩٧ |
| بابل | ٢,١٠٩,٥٤٠ | ٦٥,٢٤٣ | ٢,١٢٣,٢٦٨ | ١٠٧,٨٦٨ |
| كربلاء | ٩٠٤,٥٤٣ | ٣٧٨,٩٤١ | ٩٢٧,٩٨٣ | ٣٨٨,٧٦٧ |
| واسط | ١,٠٤٥,٩٨١ | ٤٠٦,٠٢٦ | ١,١٧٨,٦٠٠ | ٣١١,٠٣١ |
| صلاح الدين | ١,٥٤٠,٩٧٩ | ١٣٩,٠٣٦ | ١,٥٨٨,٦٨١ | ١٣٤,٨٦٥ |
| النجف | ١,٤٨١,٠٠٧ | ٦٨,٧٨١ | ١,٥١٩,٣٩٧ | ٧٠,٥٦٤ |
| القادسية | ١,٢٥١,٢٨٣ | ١٠٨,٣٥٩ | ١,٢٧٣,٣٢٧ | ١٢١,٥٥٨ |
| المثنى | ٧٣٥,٨٠٩ | ١٢١,٨٤٣ | ٨٥٦,٠٥٩ | ٢٣,٨١٥ |
| ذي قار | ١,٩٦٥,٥٤٠ | ٢٤٠,٩٧٤ | ٢,٠٣١,٠٠٧ | ٢٣٢,٦٨٨ |
| ميسان | ١,١٥٩,٩١٨ | ١١,٨٨٤ | ١,١٨١,١٠٠ | ٢١,٠٧٥ |
| البصرة | ٢,٨٨٢,٦٥١ | ١٨٠,٤٠٨ | ١,٩٧٧,٣٠٠ | ١,١٦٥,١٤٩ |
| الإجمالي | ٣١,٤٧٦,٨٥٤ | ٣,٠٨١,٥٩٧ | ٣١,٦١٦,٣٤٨ | ٣,٨٣٧,٦٧٦ |

المصدر : تقرير الاحصاءات البيئية للعراق، قطاع المجاري لسنة ٢٠٢٠ و٢٠٢١

يتبين من خلال الجدول أدناه إن هنالك فجوة كبيرة بين الواقع الحالي للقطاع الصحي وبين المعيار التخطيطي المحلي لكل من عدد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية في كل المحافظات خلال عام ٢٠٢١، إذ بلغ المعيار التخطيطي وجود مستشفى واحد لكل (٥٠) ألف نسمة من السكان بينما بلغ العدد الحالي لذات المؤشر (٣٣١) مشفى حكومي وأهلي لتتكون فجوة عجز مقدرة بـ (٣٧٨) مشفى موزعة بين المحافظات، وتحتل بغداد الحصة الأكبر من الفجوة إذ بلغت (٦٧) تليها محافظة نينوى (٥٧) ثم محافظة البصرة بواقع (٤٠) وذلك نسبة إلى عدد السكان القانطين فيها، وتتكرر هذه الحالة فيما يخص عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية إذ بلغ المعيار التخطيطي مركز واحد لكل (١٠) آلاف نسمة في حين بلغ الواقع الفعلي (١٩٠٤) مركزاً عام ٢٠٢١ متكونة بذلك فجوة عجز مقدارها (١٦٤١) مركزاً موزعة على مختلف المحافظات وبالنسبة لعدد السكان فأن بغداد ونينوى والبصرة أيضاً تحتل المراكز الأكبر في تكوين الفجوة بواقع (٦١٥، ٢٠٦، ١٧٩) مركزاً على التوالي.

**جدول (٤٢)**
**العجز في المؤشرات الصحية الأساسية حسب المحافظة لعام ٢٠٢١**

| المحافظات | عدد المستشفيات (حكومي + أهلي) | عدد المستشفيات حسب المعيار مستشفى لكل (٥٠ ألف نسمة) | مقدار الفجوة | عدد المراكز الأولية | عدد المراكز الصحية حسب المعيار مركز صحي لكل (١٠٠٠٠) نسمة | مقدار الفجوة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بغداد | ١٠٩ | ٠.٦ | ٦٧ | ٢٦٣ | ٠.٣ | ٦١٥ |
| البصرة | ٢٣ | ٠.٤ | ٤٠ | ١٣٥ | ٠.٤ | ١٧٩ |
| نينوى | ٢٤ | ٠.٣ | ٥٧ | ١٩٧ | ٠.٥ | ٢٠٦ |
| ميسان | ١٠ | ٠.٤ | ١٤ | ٨٥ | ٠.٧ | ٣٥ |
| الديوانية | ١٤ | ٠.٥ | ١٤ | ٨٤ | ٠.٦ | ٥٥ |
| ديالى | ١٣ | ٠.٤ | ٢٢ | ١٠٤ | ٠.٦ | ٧٣ |
| الأنبار | ١٦ | ٠.٤ | ٢٢ | ١٨٨ | ١.٠ | ٣ |
| بابل | ٢٣ | ٠.٥ | ٢٢ | ١٢٣ | ٠.٦ | ١٠٠ |
| كربلاء | ١٦ | ٠.٦ | ١٠ | ٦٣ | ٠.٥ | ٦٩ |
| كركوك | ١١ | ٠.٣ | ٢٤ | ١٢٧ | ٠.٧ | ٤٦ |
| واسط | ٩ | ٠.٣ | ٢١ | ٨٢ | ٠.٦ | ٦٧ |
| ذي قار | ١٤ | ٠.٣ | ٣١ | ١٧١ | ٠.٨ | ٥٥ |
| المثنى | ٦ | ٠.٣ | ١٢ | ٧١ | ٠.٨ | ١٧ |
| صلاح الدين | ١٧ | ٠.٥ | ١٧ | ١٢٨ | ٠.٧ | ٤٤ |
| النجف | ٢٦ | ٠.٨ | ٦ | ٨٣ | ٠.٥ | ٧٦ |
| الإجمالي | ٣٣١ | ٠.٥ | ٣٧٨ | ١٩٠٤ | ٠.٥ | ١٦٤١ |

المصدر: التقرير السنوي لوزارة الصحة ٢٠٢١

## أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف التنمية المكانية وكما يلي:

١. وجود تفاوت في التنمية على مستوى المحافظات جاء نتيجة غياب البعد المكاني والتركيز على الإبعاد القطاعية للإقتصاد الوطني في المراحل الزمنية السابقة سواء توزيع المشاريع والخدمات أو في توزيع التخصيصات الإستثمارية وضعف توزيع الاستثمارات جغرافياً

وعدم الأخذ بنظر الأعتبار الميزة النسبية للوحدات الإدارية والحاجة الفعلية للمحافظات من المشاريع التنموية.

٢. عدم وجود دراسات دقيقة تبين الحاجة الفعلية لكل محافظة من المستشفيات والمراكز الأولية وحسب نسبة السكان.

٣. عدم الأعتماد على آليات جديدة وأعتماد أكثر من معيار تخطيطي في توزيع برنامج تخصيصات تنمية الاقاليم يعدّ الأكثر كفاءة وفاعلية في معالجة التفاوتات التنموية المكانية بين المحافظات.

٤. ضعف التنسيق بين الحكومة المركزية والمحافظات في تنفيذ المشاريع التنموية.

٥. تحويل الكثير من الأراضي الزراعية والطبيعية إلى مدن سكنية بسبب التوسع العمراني فضلاً عن عزوف الفلاحين عن العمل في الزراعة والبحث عن التوظيف الحكومي.

٦. عدم الأستقرار السياسي والأمني والذي يعدّ من المحددات الأساسية لإتخاذ القرار الإستثماري والتنموي.

٧. تأخر إطلاق التمويلات من قبل وزارة الموارد المائية مع صعوبة وطول إجراءات تخصيص الأراضي للمشاريع المائية.

٨. حصول التجاوزات على أراضي المشاريع من قبل المواطنين وتحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية خلافاً للقانون.

٩. الوضع الحالي لقطاع الصرف الصحي يهدد الصحة العامة مما يؤدي إلى تلكؤ سير الأعمال وتأخر في إنجاز المشاريع والأزمة المزدوجة والمتمثلة بجائحة كورونا مما أدى إلى تدني في نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري العادمة والمشتركة.

١٠. أفتقار المدن والريف إلى خدمات جمع ومعالجة المياه العادمة فضلاً عن عدم كفاءة وشمولية شبكات جمع المياه العادمة في المدن الرئيسة والريف بسبب الزحف العمراني والزيادة السكانية.

١١. إتساع الفجوة بين العرض والطلب على الكميات المياه نتيجة النمو السكاني والمحدودية القسرية لمصادر المياه المتاحة

## سادساً: التنمية البشرية والإجتماعية

### ١. قطاع التربية والتعليم العالي

يعدّ قطاع التربية والتعليم أحد أدوات التنمية المجتمعية ووسائل نهضة البلد وتطوره كونه يمثل مصنع العقول المفكرة والمبدعة التي تصنع التغيير ومن المؤشرات المهمة لرقي

المجتمعات وتطورها والرقي بثقافتها، إذ سجل العراق إرتفاعاً في تسلسل التنمية البشرية المتوسطة إلى (١٢١) لعام ٢٠٢١ بعد أن كان (١٢٣) لعام ٢٠٢٠ [٣]، وقد بلغت التخصيصات الاستثمارية لقطاع التربية والتعليم (١.٠٦٨) تريليون دينار لعام ٢٠٢١، بعدد مشاريع إستثمارية ( ١٢٦٢) مشروع في حين لم يتم تخصيص مبالغ للمشاريع الإستثمارية لعام ٢٠٢٠ بسبب عدم إقرار الموازنة وإستمرار الصرف على المشاريع المستمرة.

### أ. التعليم قبل الجامعي

**الهدف الأول: زيادة نسب الألتحاق لكافة المراحل**

سعت خطة التنمية الوطنية إلى الأهتمام بهذا القطاع من خلال تطوير قطاع التربية والتعليم، لكن مع ذلك سجل معدل الألتحاق الصافي للتعليم الأبتدائي إرتفاع طفيف إذ بلغ (٨٩%) عام ٢٠٢١ بعد ما كان (٨٨%) في عام ٢٠٢٠ ومن ثم لم يصل إلى النسبة المخطط لها في سنة الهدف والبالغة (٩٩%)، إذ لا تزال الثغرات قائمة في التعليم الأبتدائي على الرغم من الأقتراب من تعميم التعليم في إنحاء البلد لكنه يفتقر إلى نقص في الأبنية وعدم وجود سياسة مثلى لتوزيع الهيئات التعليمية والتدريسية وتراكم مشكلة الفيض والشاغر.

أما بالنسبة لمعدل الألتحاق الصافي في المرحلة الثانوية فقد سجل إرتفاع ملحوظ إذ بلغ (٨٣%) عام ٢٠٢١ بعد ماكانت (٦٤%) عام ٢٠٢٠، وهذا يعود إلى الإرتفاع الكبير في عدد المدارس الثانوية (الحكومية والأهلية) فضلاً عن عودة الدوام الحضوري في المدارس الثانوية بدلاً عن التعليم الإلكتروني بعد زوال خطر جائحة كورونا.

**جدول (٤٣)**
**مؤشرات قطاع التربية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| معدل الألتحاق الصافي لرياض الأطفال | ١٠.٤ | ٨.٠ |
| طفل/ معلم (رياض أطفال) (حكومي وأهلي) | ٢٥ | ٢٠ |
| معدل التسرب في التعليم الأبتدائي (حكومي وأهلي) | ٢.٤ | ٢.٤ |
| تلميذ/ شعبة (أبتدائي) (حكومي وأهلي) | ٣١ | ٣٢ |
| تلميذ/ معلم (أبتدائي) (حكومي وأهلي) | ٢٣ | ٣٢ |
| معدل الألتحاق الصافي للتعليم الأبتدائي | ٨٨ | ٨٩ |
| معدل الألتحاق الصافي في المرحلة الثانوية | ٦٤ | ٨٣ |
| طالب/ مدرس (ثانوي) (حكومي وأهلي) | ٢١ | ٢٢ |

[٣] تقرير التنمية البشرية العالمي لعامي ٢٠٢٠،٢٠٢١

| | | |
|---|---|---|
| طالب/ شعبة (ثانوي) | ٢٥ | ٣٩ |
| معدل التسرب في التعليم الثانوي (حكومي وأهلي) | ٢.٢ | ٢.٢ |
| عدد مدارس رياض الأطفال الأهلية | ٤٧٩ | ٣٩٨ |
| عدد الأطفال المسجلين في رياض الأطفال الأهلية | ٢٦٢٣٦ | ١٧٥٧٦ |
| عدد المدارس الأبتدائية الأهلية | ١٦٨٣ | ١٦٤٦ |
| عدد التلاميذ الموجودين في المدارس الأبتدائية الأهلية | ٢٤٠٢٦٥ | ٢٦٢٩٤٩ |
| عدد المدارس الثانوية الأهلية | ١٠٤٧ | ١٢٦٤ |
| عدد الطلبة الموجودين في المدارس الثانوية الأهلية | ١١٣٤٤٧ | ١٦٥٠١٧ |
| معدل الألتحاق الصافي في التعليم المهني | ٢.٢ | ٢.٢ |

المصدر: وزارة التربية/ المديرية العامة للتخطيط التربوي للاعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

## الهدف الثاني: توفير الابنية والمستلزمات اللازمة لأستيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة خلال مدة الخطة

شكل (22):عدد مدارس رياض الاطفال،الأبتدائية،الثانوية (حكومي وأهلي) للأعوام 2020 – 2021

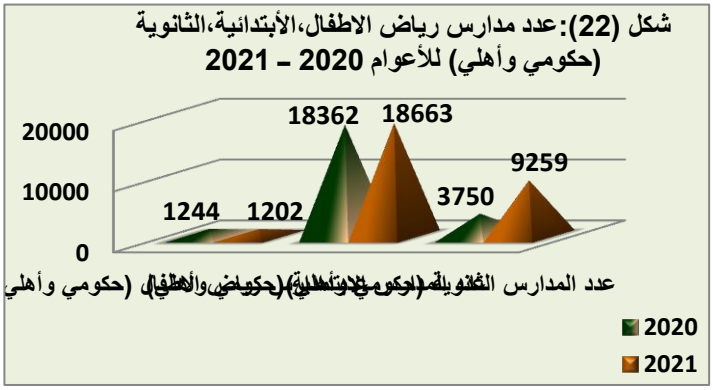


نلاحظ من متابعة المؤشرات أن عدد مدارس رياض الأطفال (حكومي وأهلي) بلغ (١٢٠٢) مدرسة عام ٢٠٢١، بعدما كان (١٢٤٤) عام ٢٠٢٠، بالمقابل نجد عدد المدارس الأبتدائية (حكومي وأهلي) إرتفع إلى (١٨٦٦٣) مدرسة عام ٢٠٢١ بعد أن كان (١٨٣٦٢) مدرسة عام ٢٠٢٠، كما إرتفع عدد المدارس الثانوية (حكومي وأهلي) من (٣٧٥٠) مدرسة علم ٢٠٢٠ لتصل إلى (٩٢٥٩) مدرسة عام ٢٠٢١، وبنسبة إرتفاع بلغت (١٤٧%) نتيجة الزيادة في عدد المدارس الثانوية الأهلية.

**جدول (٤٤)**
**عدد مدارس رياض الأطفال، الابتدائية،الثانوية (حكومي وأهلي) للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد مدارس رياض الاطفال (حكومي وأهلي) | ١٢٤٤ | ١٢٠٢ |
| عدد المدارس الابتدائية (حكومي وأهلي) | ١٨٣٦٢ | ١٨٦٦٣ |
| عدد المدارس الثانوية (حكومي وأهلي) | ٣٧٥٠ | ٩٢٥٩ |

المصدر: وزارة التربية/ المديرية العامة للتخطيط التربوي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

## الهدف الثالث: تحسين كفاءة النظام التعليمي

بينت المؤشرات في الجدول أدناه أن عدد الهيئات التعليمية والتدريسية الثانوي (حكومي) قد بلغت (١٦٤٣٩٠) هيئة تعليمية وتدريسية في عام ٢٠٢١ بعد ما كانت (٥٧٧٩٧) عام ٢٠٢٠.

أما بالنسبة لعدد الهيئات التعليمية الأبتدائية (حكومي) فقد بلغت ( ٢٨١٣٤٢) عام ٢٠٢١ بعد ما كان (٢٧١٨٨٧) في عام ٢٠٢٠ ويعود سبب الإرتفاع الى زيادة التوظيف في الملاكات التدريسية.

**جدول (٤٥)**
**مؤشرات تحسين كفاءة النظام التعليمي للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد الهيئات التعليمية لرياض الأطفال (حكومي وأهلي) | ٨٤٦٥ | ٨٧١٢ |
| عدد الهيئات التعليمية الأبتدائية (حكومي) | ٢٧١٨٨٧ | ٢٨١٣٤٢ |
| عدد الهيئات التعليمية والتدريسية الثانوي (حكومي) | ٥٧٧٩٧ | ١٦٤٣٩٠ |

المصدر: وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي للاعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١

## الهدف الرابع: توفير الخدمات والمستلزمات التربوية لخلق بيئة مدرسية جاذبة

على الرغم من الأهتمام في الجانب التعليمي وخاصة في مدارس الموهوبين نلاحظ بانه لم يشهد أي تحسناً من ناحية توفير الخدمات، إذ بلغت (٦) مدرسة للأعوام ٢٠٢٠، ٢٠٢١ وعدد الطلاب الملتحقين بهذه المدارس (٣٢٢) طالب ثانوي عام ٢٠٢١.

## الهدف الخامس: تعزيز الدور التنموي للتعليم المهني

من خلال متابعة بيانات المؤشرات في الجدول أدناه يمكن أدراك التطور الحاصل في التعليم المهني، إذ نجد أن عدد المدارس المهنية بلغ (٣٢٥) مدرسة عام ٢٠٢١ بعد ما كان (٣٢٢) مدرسة عام ٢٠٢٠ وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة إلّا أنه لازال وجود نقص في عدد الأبنية الخاصة بالتعليم.

رغم الزيادة البسيطة عن عام ٢٠٢٠ بالمقابل نجد أن عدد الطلبة الموجودين في المدارس المهنية قد إرتفع إلى (١١١٠٦٥) طالب وطالبة عام ٢٠٢١، بعد ما كان (١٠٨١٥٥) طالب وطالبة عام ٢٠٢٠، وبنسبة إرتفاع بلغت (٢.٧%) وهذا يدل على أن هناك اقبال على المدارس المهنية مع ثبات نسبة في التعليم المهني والبالغة (١.٥%) للأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

جدول (٤٦)
عدد المدارس المهنية والطلبة الموجودين في هذه المدارس للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد المدارس المهنية | ٣٢٢ | ٣٢٥ |
| عدد الطلبة الموجودين في المدارس المهنية | ١٠٨١٥٥ | ١١١٠٦٥ |
| نسب التسرب في التعليم المهني (%) | ١.٥ | ١.٥ |

المصدر: وزارة التربية/ المديرية العامة للتخطيط التربوي للأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١

## الهدف السادس: دعم مشاريع محو الأمية

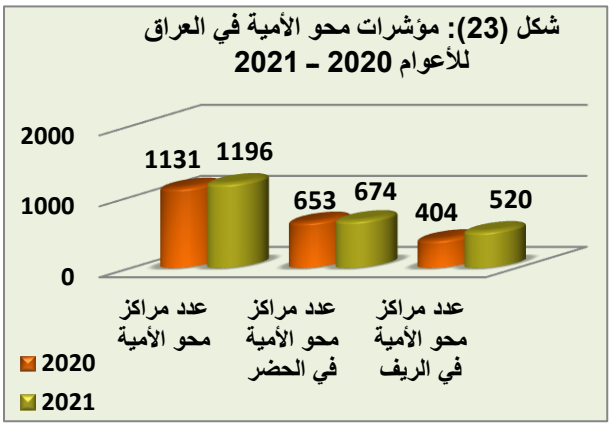


بالاطلاع على المؤشرات أدناه لوحظ أن الأمية مازالت تشكل العائق الأكبر في منظومة البناء التربوي والمعرفي في العراق، و تسعى الدولة إلى زيادة عدد مراكز محو الأمية للقضاء على هذه الآفة المجتمعية إذ تعدّ مراكز محو الأمية من أهم آليات القضاء على مشكلة الأمية، إذ بلغ عدد مراكز محو الأمية (١١٩٦) مركز عام ٢٠٢١، بعد ما كان (١١٣١) مركز عام ٢٠٢٠، وبلغ عدد المحاضرين الكلّي (٧٣٩٢) معلم ومحاضر عام ٢٠٢١ بعد ما كان (٧٥٢١) محاضر عام ٢٠٢٠.

جدول (٤٧)
مؤشرات محو الأمية في العراق للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

| المؤشرات | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد مراكز محو الأمية | ١١٣١ | ١١٩٦ |
| عدد المحاضرين الكلّي في مراكز محو الأمية[٤] | ٣٠٨ | ٤٥٩ |
| عدد مراكز محو الأمية في الحضر | ٦٥٣ | ٦٧٤ |
| عدد مراكز محو الأمية في الريف | ٤٠٤ | ٥٢٠ |

المصدر : وزارة التربية/ المديرية العامة للتخطيط التربوي للأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١

### ب. التعليم الجامعي

يعدّ قطاع التربية والتعليم مجالاً للاستثمار في الرأسمال البشري إذ انصبت سياسة التعليم في العراق على بناء القدرات البشرية على أساس تربوي وعلمي في ظل النمو السكاني المرتفع ومحدودية الإمكانات

[٤] يشمل عدد المحاضرن الكلّي (عدد المعلمين على الملاك + عدد المحاضرين غير المعينين+ عدد المحاضرين المكلفين)

المادية والبشرية والتقنية أذ سعت خطة التنمية الوطنية إلى الأهتمام بهذا القطاع من خلال وضع مجموعة من الاهداف و متابعة مؤشرات تحقق تلك الأهداف.

## الهدف الأول: تطوير الجانب الاكاديمي للجامعات العراقية

شهد الجانب الاكاديمي تطور في بعض المؤشرات في الجامعات العراقية من حيث طرائق التدريس فقد بلغ إجمالي عدد التدريسيين في الجامعات الحكومية والأهلية ممن لديهم شهادات دولية في طرائق التدريس(٦٩٧) تدريسي عام ٢٠٢١، بعد ما كان (٧٨٦) تدريسي عام ٢٠٢٠ وبنسبة إنخفاض بلغت (١١.٣%) بسبب إحالة عدد كبير من التدريسين على التقاعد وعدم تعويض الجامعات بكوادر جديدة بسبب عدم وجود درجات وظيفية لتعيين حملة الشهادات في الجامعات.

ومن جانب آخر بلغ مؤشر عدد الدورات الخاصة بطريقة النشر في المجلات العالمية في مراكز التعليم المستمر في الجامعات الأهلية والحكومية بواقع (١١٩٠) دورة لعام ٢٠٢١، وبلغ مؤشر دورة رضا غالبية التدريسيين في الجامعات الحكومية عن الدورات المقامة في هذا المجال للجامعات الحكومية (٢٨٩٢) دورة وللجامعات الأهلية (٤٧١٥) دورة عام ٢٠٢١، أما عدد التدريسيين المشاركين في الدورات الخاصة بطريقة النشر في المجلات العالمية للجامعات الأهلية والحكومية لنفس العام (١٣٩١٦) تدريسي.

وشملت التطورات جانب آخر هو عدد الأبنية والمختبرات والمراكز البحثية ذات المواصفات الدولية في الجامعات والكليات الحكومية والأهلية إذ بلغت (٤٧٢١) مبنى.

ولأجل تحسين المستلزمات التعليمية في القاعات الدراسية وزيادة الأجهزة الدراسية وزيادة الأجهزة الحديثة والمعدات والتقنيات الحديثة في إنجاز البحوث العلمية إذ بلغ عدد القاعات الدراسية المجهزة بالمستلزمات التعليمية الحديثة (٢٠٢٠) قاعة في الجامعات الحكومية بينما بلغ (٤٧٦٦) قاعة في الجامعات والكليات الأهلية لعام ٢٠٢١.

## الهدف الثاني: تحسين التصنيف الدولي للجامعات

ركز الهدف على الجامعات الحكومية والأهلية على عدد من الأنشطة ومنها المؤتمرات الدولية فقد بلغ عدد المؤتمرات الدولية المقامة في الجامعات الحكومية (١٦٥٧) مؤتمر بينما بلغ في الجامعات والكليات الأهلية (٢٠٨٦) مؤتمر لعام ٢٠٢١.

إما فيما يخص عدد البحوث المنشورة في المجلات العلمية الرصينة ضمن قاعدة سكوباس وكلاريفيت فقد بلغ في الجامعات الحكومية (٢١٠٤١) بحثاً عام ٢٠٢١ بعد ما كان ( ١٨٣٩١)

بحثاً عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع بلغت (٤.٤%)، أما في الجامعات والكليات الأهلية فقد بلغ عدد البحوث المنشورة (٣٢١٤) بحثاً عام ٢٠٢١، بعد ما كان (١٦٠٧) بحثاً عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع بلغت (١٠٠%)، في حين بلغ عدد البحوث المنشورة من قبل التدريسيين ضمن قاعدة سكوباس وكلاريفيت للجامعات الحكومية (١٦٠٣) بحثاً، إما في الجامعات والكليات الأهلية فقد بلغ (١٨٨١) بحثاً، ويعود هذا الإرتفاع إلى زيادة عدد البحوث المنشورة من قبل طلبة الماجستير والدكتوراه والأساتذة المشرفين في المجلات العالمية وخاصة بعد قرار التعليم العالي والقاضي بنشر بحوث في تلك المجلات لغرض قبول الرسائل والاطاريح .

في حين شهد مؤشر تطوير التعاون الثقافي مع الجامعات ومراكز الدراسات لأستقطاب الكفاءات التدريسية الدولية فقد بلغ عدد التدريسين الأجانب الذين قدموا محاضرات وندوات وورش تدريبية ضمن برنامج الأستاذ الزائر في الجامعات الحكومية والأهلية (٦٣٧) أستاذاً عام ٢٠٢١، بعدما كان (٧٨١) استاذاً عامً ٢٠٢٠ وبنسبة انخفاض بلغت(١٨.٤%)، وهذا يعود إلى عودة تفشي جائحة كورونا في بعض الدول والرجوع إلى حالات الأغلاق مما أثر على إقامة الدورات والورش، من قبل التدريسيين الأجانب.

كما بلغت عدد الندوات والبرامج والورش التي إقامتها الملحقيات الثقافية في السفارات العراقية لتعريف الجامعات الأجنبية بإجراءات قبول الطلبة الأجانب في الجامعات الحكومية (٧٢) ندوة وبرنامج بينما بلغ في الجامعات الأهلية (٢٠٠) ندوة لعام ٢٠٢١.

أما عدد المشاريع التي كان للجامعة دور فيها سواء تدريب أو تسهيل الموافقات فقد إرتفعت إلى (١٢٧٠) مشروعاً في الجامعات الحكومية عام ٢٠٢١، بعدما كانت (٢٣٨) مشروعاً عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع كبيرة بلغت (٤٣٣.٦%) بينما بلغ (١٥١٩) مشروعاً في الجامعات الأهلية عام ٢٠٢١، بعد ما كان (٤٥١) مشروعاً وبنسبة ارتفاع بلغت (٢٣٦%).

## الهدف الثالث : تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

لتعزيز دور الجامعات في البحث العلمي والتطبيقي للجامعات الحكومية فقد إرتفعت عدد البحوث التطبيقية المطبقة في القطاع العام للجامعات الحكومية الأهلية إلى (٥٨٠٩) بحثاً عام ٢٠٢١، بعد ما كان (٤٤٩٤) بحثاً عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع بلغت (٢٩.٣%)، أما عدد البحوث التطبيقية في القطاع الخاص (سوق العمل) للجامعات الحكومية والأهلية فقد بلغ (٣٧٤٤) بحثاً عام ٢٠٢١ بعد ما كان (٣٤٦٢) بحثاً عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع بلغت (٨.١%) ويعود هذا الإرتفاع إلى تبني الحكومة إستراتيجية تنشيط

القطاع الخاص بهدف توفير فرص العمل وخلق قطاع منتج بدلاً من الاعتماد على القطاع الحكومي في توفير فرص العمل للخريجين.

**الهدف الرابع: إعادة إعمار وتأهيل الجامعات في المناطق المحررة**

ركز هذا الهدف على الجامعات الحكومية التي تقع ضمن المناطق التي تم تحريرها من سيطرة تنظيم داعش (الموصل، تكريت، الأنبار، سامراء، نينوى، الفلوجة، تلعفر، الحمدانية، التقنية الشمالية) .

بلغ عدد المباني والبنى التحتية المتضررة كلياً والتي تم إنجازها إلى (٣٤٠) مبنى، بينما بلغ عدد المباني والبنى التحتية المتضررة جزئياً والتي تم إنجازها (٣٨٨) مبنى لعام ٢٠٢١.

كما بلغت نسبة الإنجاز من تجهيز الأثاث والمتطلبات المادية للجامعات إلى العدد الكلّي المطلوب (٣٢٨) لعام ٢٠٢١.

بينما بلغ عدد البرامج الثقافية والاجتماعية حول الإندماج المجتمعي للجامعات في المناطق المحررة (٢٢٢) برنامجاً عام ٢٠٢١، بعد ما كان (١١٨) برنامجاً عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع بلغت (٨٨%)، كما بلغ عدد المشتركين الفعليين بدورات الإندماج المجتمعي من التدريسيين والموظفين إلى العدد الكلّي (٣١٥) مشترك و بلغت نسبة المشتركين الفعلي بدورات الإندماج المجتمعي من الطلبة إلى عدد الطلبة الكلّي (٢٧١) مشترك لعام ٢٠٢١.

**أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع التربية والتعليم وكما يلي :**

١. قلة أعداد المدارس مما حدى بوزارة التربية إلى جعل الدوام في المتبقي منها دواماً ثنائياً أو ثلاثياً أو حتى رباعياً في بعض المناطق .
٢. غياب المكتبات والمختبرات العلمية والقاعات والمساحات اللاصفية في معظم المدارس.
٣. إكتظاظ القاعات الدراسية بأعداد كبيرة من الطلبة تفوق الطاقة الاستيعابية لها من حيث العدد النموذجي لكل قاعة.
٤. تقليص عدد الساعات الدراسية بسبب إزدواجية أو ثلاثية المدارس مما أدى إلى تدني المستوى التربوي والعلمي والتعليمي للطلبة.
٥. تراجع نسبة المنخرطين من الأطفال في منظومة التعليم وتسرب البعض من المدارس في مراحل مبكرة وعزوفهم عن التعليم وتوجه العديد منهم للعمل أو التسول بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.

٦. إستخدام الوسائل والأساليب القديمة في عمليات قياس وتقييم الطلبة ومدى إستيعابهم للمواد الدراسية المختلفة.

٧. إرتفاع نسب الرسوب والإعادة للسنة الدراسية لأسباب مختلفة.

٨. إستمرار الفجوة التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية وفجوة النوع والتفاوت بين المحافظات إضافة إلى إرتفاع نسب الأمية في المناطق الريفية والنائية مع تدهور أكبر في مواصلة التعليم بالمناطق المتأثرة بالعمليات الإرهابية.

٩. ضعف الحوكمة الإدارية بسبب ضعف الشراكة بين المؤسسات التربوية في القطاعين الخاص والعام.

١٠. قلة التخصيصات المالية أدت إلى قلة نسب الإنجاز في عدد من الأنشطة وعلى وجه الخصوص نشر البحوث العلمية في المؤتمرات العالمية والمجلات الرصينة ضمن سكوباس وكلاريفيت في الجامعات الحكومية فضلاً عن الابنية والمختبرات والمراكز البحثية التي تطابق المواصفات الدولية وزيادة الأجهزة الحديثة والمعدات.

١١. ضعف العلاقات الاكاديمية مع الجامعات الأجنبية وقلة أعداد التدريسيين والطلبة الأجانب في الجامعات العراقية.

١٢. قلة البحوث المنشورة في المجلات العالمية وضعف المعرفة بأساليب النشر.

١٣. قلة الوعي والمعرفة بأساليب البحث العلمي الحديثة.

## ٢. قطاع الصحة

تعدّ الصحة من أهم مؤشرات نجاح التنمية واستدامتها تنبع الأهمية التي يحظى بها القطاع الصحي من الدور الذي يلبعه في بناء الإنسان والحفاظ عليه عقلياً وجسدياً عبر برامجه المختلفة على مستوى الفرد والمجتمع وبما يسهم بشكل مباشر في أي برنامج للتنمية المستدامة في العراق أو غيره من بلدان العالم، وكما هو معروف عانى القطاع الصحي في العراق على مدى الأربعة عقود الماضية من تراجع مستمر في الوضع الصحي بسبب الحروب الذي أقحم نفسه فيها والحصار الإقتصادي وعدم الأستقرار السياسي والفساد الإداري والمالي الذي أدى إلى تدهور كبير في مستوى الخدمات الصحية والطبية لذا وضعت خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨ ـ ٢٠٢١) مجموعة ومؤشرات صحية من أجل بناء نظام صحي متكامل وكفوء ومتطور قادراً على مواجهة الأزمات وأحتوائها وصولاً لتحقيق الأهداف المنشودة ضمن مشروع التنمية المستدامة، فأن التوجه الأساس يتطلب التوجه نحو تبني مفهوم تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض.

## الهدف الأول: تحسين وتحديث النظام الصحي

ومن خلال متابعة مؤشرات تحسين وتحديث النظام الصحي نجد إن بالرغم من إرتفاع في أعداد المستشفيات والمراكز الصحية فقد زادت عدد المستشفيات الحكومية بنسبة (٥.٨%) وزادت عدد المستشفيات الأهلية بنسبة (٩.٧%) عن العام السابق، بالمقابل إنخفضت عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية بنسبة (٤%) بسبب تحويل عدد منها إلى مراكز متخصصة لعلاج مصابي جائحة كورونا.

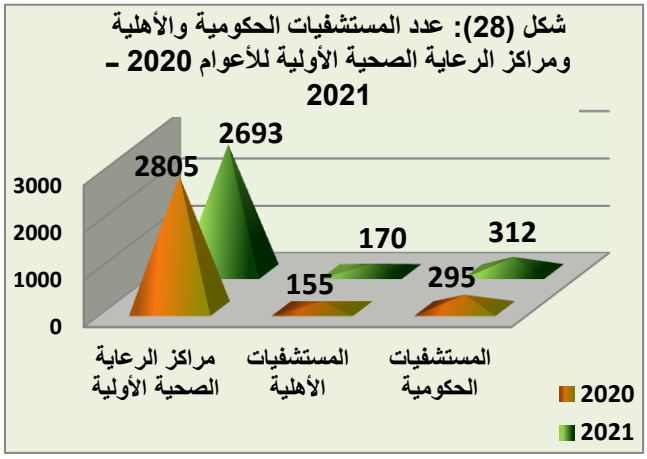


في حين نجد أن معدل المستشفيات الحكومية لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان حيث إرتفعت عن العام السابق فقد بلغت النسبة (٠.٨%) على مستوى العراق خلال عام ٢٠٢١ في حين كانت النسبة (٠.٧%) في عام ٢٠٢٠، إضافة إلى ذلك نجد إنخفاض في مؤشر معدل إشغال الأسرّة عن العام السابق فقد بلغ (٤٥.٤) عام ٢٠٢١ بعد إن كان (٥٤.٤) عام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بمؤشر (معدل سرير/١٠٠٠ نسمة) فقد بلغ المعدل (١.٣) سرير لكل ١٠٠٠ نسمة خلال سنة ٢٠٢١، فما زال المؤشر دون المستوى المطلوب مقارنة بالمستهدف (١.٤) سرير.

من خلال ذلك نلاحظ تراجع مستمر في النظام الصحي بسبب نقص شديد في الموارد المادية والبشرية فضلاً عن سوء الإدارة.

ومن جانب أخر نلاحظ إرتفاع في معدل وفيات الأمهات لكل (١٠٠) ألف نسمة بواقع (٤٦.١) عام ٢٠٢١ بعد إن كانت (٣٤.٢) خلال عام ٢٠٢٠، بينما نجد هناك إنخفاضاً ملحوظاً في معدل وفيات الأطفال الرضع دون السنة لكل ١٠٠٠ ولادة حيّة ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ ولادة حيّة خلال عام ٢٠٢١ وكما مبين في الجدول أدناه.

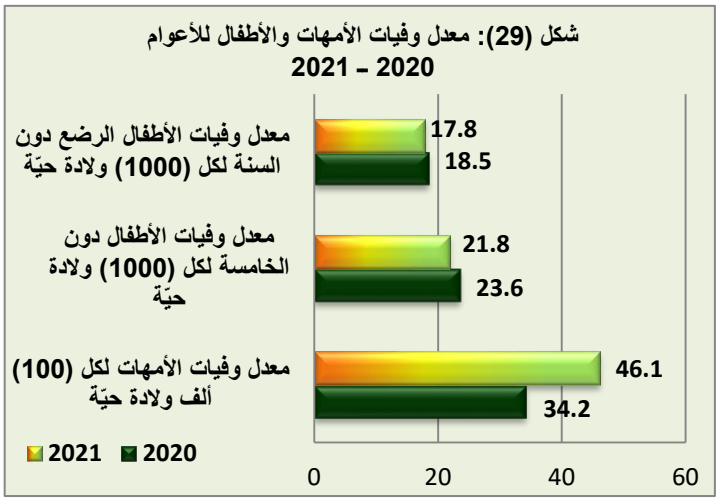


حيث إرتفع معدل الولادات الخام لكل (١٠٠٠) نسمة (٢٦.٣) عام ٢٠٢١ بعد إن كان (٢٥.٨) عام ٢٠٢٠.

ونظراً للظروف الصحية والحاجة الماسة إلى الكوادر الطبية نجد إرتفاع بعدد الكوادر الطبية بواقع (٤٢٣٢٩) طبيب عام ٢٠٢١ حيث كان (٣٨٨٦٥) طبيب لعام ٢٠٢٠ بسبب لجوء الحكومة إلى تعيينات ذوي المهن الصحية والطبية فضلاً عن زيادة أعداد الخريجين لتلك المهن من الجامعات الحكومية والأهلية.

**جدول (٤٨)**
**مؤشرات تحسين أليات تقديم الخدمة الصحية للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد المستشفيات الحكومية | ٢٩٥ | ٣١٢ |
| عدد المستشفيات الأهلية | ١٥٥ | ١٧٠ |
| عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية | ٢٨٠٥ | ٢٦٩٣ |
| معدل إشغال الاسرة | ٥٤.٤ | ٤٥.٤ |
| معدل سرير /١٠٠٠ نسمة | ١.٢ | ١.٣ |
| معدل وفيات الأطفال الرضع دون السنة لكل ١٠٠٠ ولادة حيّة | ١٨.٥ | ١٧.٨ |
| معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ ولادة حيّة | ٢٣.٦ | ٢١.٨ |
| معدل وفيات الأمهات لكل (١٠٠) ألف نسمة | ٣٤.٢ | ٤٦.١ |
| معدل الولادات الخام لكل (١٠٠٠) نسمة من السكان | ٢٥.٨ | ٢٦.٣ |
| نسبة الولادات الذين أوزانهم أقل من (٢٥٠٠)غم (%) | ٧.٧ | ٨.٢ |
| عدد الأطباء الكلّي | ٣٨٨٦٥ | ٤٢٣٢٩ |

المصدر: التقارير السنوية لوزارة الصحة/ ٢٠٢٠ و٢٠٢١

## الهدف الثاني: تحسن نظام الوقاية الصحية

من الواضح أنه لدى الجائحة آثار خطيرة على أنظمة الرعاية الصحية فقد تأثرت حملات التطعيم بشكل واضح وكبير إذ تم تعليق العديد من برامج التحصين فلم تكن ممكنة بسبب الجائحة والمتطلبات الصارمة وإجراءات التباعد الإجتماعي والحظر الصحي فضلاً عن نقص إمدادت اللقاح نتيجة إغلاق الحدود وحظر السفر، وتظهر البيانات إلى إنخفاض أغلب مؤشرات مستوى الخدمات المقدمة للوقاية الصحية من الأمراض ولا سيما فيما يتعلق بالتغطية التحصينية للاطفال والأمهات الحوامل، فقد إنخفض مؤشر نسبة الرضاعة الخالصة من الثدي للفئة العمرية (أقل من ستة أشهر) إلى (٣٤%)عام ٢٠٢١ بعد إن كانت (٣٧%)عام ٢٠٢٠.

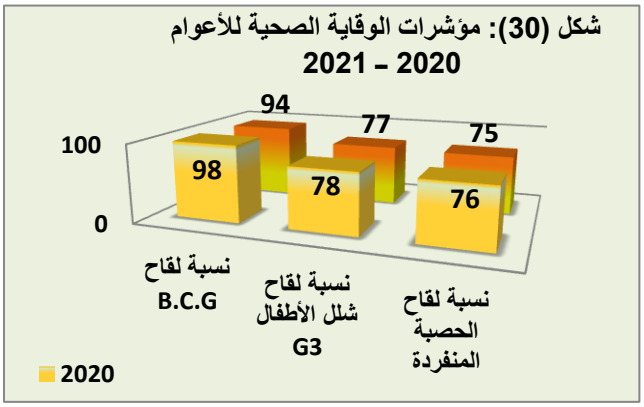

من خلال قراءة مؤشرات الوقاية الصحية الخاصة بالجرعة التحصينية نجد إن هنالك إنخفاض في نسبة الأطفال الملقحين بلقاح B.C.G والأطفال الملقحين ضد الحصبة المنفردة وشلل الأطفال والذي يعد من اللقاحات المهمة التي تعكس مدى خدمات الوقاية الصحية، فضلاً عن إنخفاض مؤشرات الزيارات المراكز الصحية للحوامل والرضع، ويعزى هذا الإنخفاض إلى تفشي جائحة كورونا وماترتب علية من إجراءات إغلاق ولفترة طويلة وتخوف الافراد التواجد في المراكز الصحية خوفاً من الإصابة بفيروس كورونا، فضلاً عن قلة الوعي الصحي لدى أغلب الافراد، وتشير النتائج أيضاً إلى إرتفاع في نسبة الزيارات (الأولى والثالثة) للطفل للمراكز الصحية إذ بلغ (٢٢.٥%) خلال عام ٢٠٢١ بعد ما كانت (٢٠.٠%) لعام ٢٠٢٠ بسبب زيادة حملات التوعية والثقافة الصحية، وكما مبين في الجدول أدناه

**جدول (٤٩)**
**مؤشرات قياس تحسن الوقاية الصحية للأعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| نسبة الرضاعة الخالصة من الثدي للفئة العمرية (أقل من ستة أشهر) (%) | ٣٧ | ٣٤ |
| نسبة الأطفال الملقحين بلقاح B.C.G (%) | ٩٨ | ٩٤ |
| نسبة الأطفال الملقحين ضد الحصبة المنفردة (%) | ٧٦ | ٧٥ |
| نسبة الأطفال الملقحين ضد شلل الاطفال G٣ (%) | ٧٨ | ٧٧ |
| نسبة الزيارات الأولى والرابعة فأكثر للحوامل (%) | ٧١ | ٦٨ |
| نسبة الزيارات الأولى والرابعة للرضيع (%) | ١١٩ | ١١٧ |
| نسبة الزيارات الأولى والثالثة للطفل (%) | ٢٠.٠ | ٢٢.٥ |

المصدر:ـ التقارير السنوية لوزارة الصحة/ ٢٠٢٠ و٢٠٢١

## الهدف الثالث: تحسين آليات تقديم الخدمات الصحية

لقد ساهم تفشي فيروس كوفيد ١٩ في خلق آليات الإستجابة الصحية الطارئة لحماية صحة الناس وتجنب الإرتفاع الحاد في معدلات الإصابة إذ تمت إعادة توزيع العاملين في المرافق الصحية لمواجهة تدفق المرضى الذين يعانون من هذا الفيروس، كما قامت بتطبيق الإجراءات الصحية الطارئة لأحتواء معدل العدوى من خلال ضمان توفير خدمات التشخيص والعلاج الكافية للمحتاجين في بيئة آمنة ومهنية.

يشكل أغلبية العاملين في مجال الرعاية الصحية الخط الصد الأول لمواجهة فيروس كوفيد ـ١٩ ولعلاج المرضى وإجراء اختبارات للكشف عن الإصابة وتأكيدها، إذ تشكل الجائحة ضغطاً كبيراً على الكوادر الصحية المحدودة والهشة خاصة في المناطق النامية التي تعاني من نقص حاد في عدد الأطباء والممرضين، ونتيجة لذلك فإن العاملين الصحيين مثقلون بأعباء العمل المتزايدة وتدهور ظروف العمل إلى جانب الزيادة الهائلة في الضائقة النفسية والتعب والأرهاق المهني، فقد شهدت مؤشرات الموارد البشرية في القطاع الصحي إرتفاعاً نسبياً إذ نلاحظ من خلال الجدول

أدناه أن معدل طبيب/ ١٠٠٠٠ نسمة قد إرتفع بنسبة طفيفة بالمقابل إرتفع معدل طبيب أسنان/ ١٠٠٠٠ نسمة بواقع (٤.٥٦) لعام ٢٠٢١.

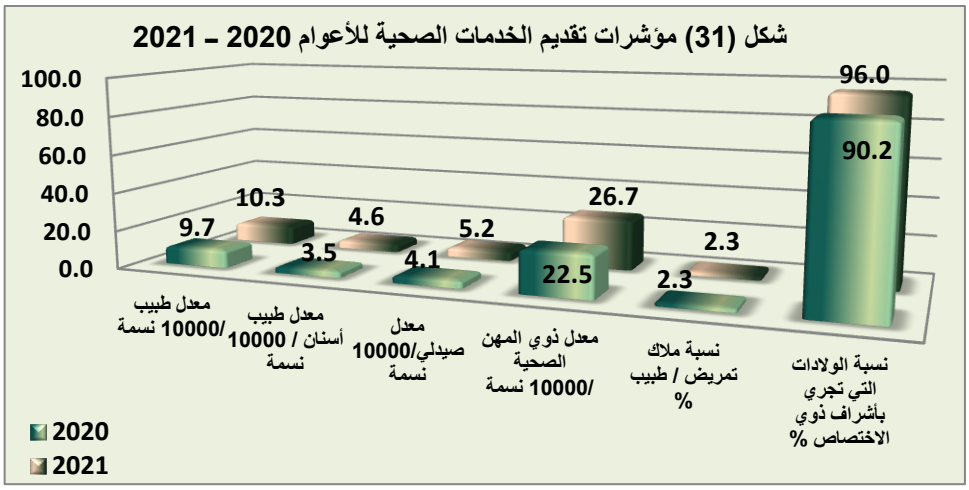


كما إنخفض عدد زيارات المرضى المراجعين الكلّي للعيادات الأستشارية والعيادات الخارجية ووحدات الطوارئ والمراكز التخصصية ومراكز الرعاية الصحية الأولية بنسبة بلغت (١٤.٧%) لعام ٢٠٢١، فيما كانت (١٧.٥%) عام ٢٠٢٠ بسبب إجراءات جراء تفشي جائحة كورونا وتجنب أغلب الناس من التواجد في المستشفيات والمراكز الصحية خوفاً من الإصابة بالفايروس

**جدول (٥٠)**
**مؤشرات تقديم الخدمات الصحية للاعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| معدل طبيب/١٠٠٠٠ نسمة | ٩.٧ | ١٠.٢٨ |
| معدل طبيب أسنان/ ١٠٠٠٠ نسمة | ٣.٥ | ٤.٥٦ |
| معدل صيدلي/١٠٠٠٠ نسمة | ٤.١ | ٥.١٧ |
| معدل ذوي المهن الصحية/١٠٠٠٠ نسمة | ٢٢.٥ | ٢٦.٦٩ |
| نسبة ملاك تمريض/ طبيب (%) | ٢.٣ | ٢.٣٤ |
| نسبة الولادات التي تجري بأشراف ذوي الأختصاص (%) | ٩٠.٢ | ٩٦.٠ |
| عدد زيارات المرضى المراجعين الكلّي | ٥١٦٤٠٧٢٦ | ٥٩٢٥٣٣٥٣ |

المصدر:التقريرالسنوي وزارة الصحة /٢٠٢٠ و٢٠٢١

## الهدف الرابع: خفض معدلات الأمراض الإنتقالية وغير الإنتقالية

تحاول أنظمة الرعاية الصحية أيضاً معالجة الآثار السلبية لإعادة تخصيص الموارد لكوفيد ــ ١٩ المعنية بتوفير خدمات الرعاية الصحية الروتينية خاصة للمجموعات الأكثر ضعفاً مثل الذين يعانون من أمراض مزمنة ومضاعفات صحية خطيرة وكذلك شرائح المجتمع الأكثر عرضة كالنساء والأطفال، وبالتأكيد تتطلب عملية التوازن هذه في مثل هذا الوقت الاستثنائي

جهودا متظافرة ومتكاملة وإستجابة على المستوى الوطني والإقليمي للتخفيف من الآثار الصحية لوباء كوفيد في مجتمعاتنا، فمن خلال متابعة مؤشرات خفض معدلات الأمراض الانتقالية وغير الانتقالية نلاحظ إن مؤشر نسبة الوفيات المبكرة للأمراض غير الانتقالية الرئيسية للأعمار (٣٠ ــ ٧٠ سنة) وهي (أمراض القلب والأوعية الدموية والأورام الخبيثة والسكري والأمراض التنفسية المزمنة) إذ بلغ (٣.٥%) لعام ٢٠٢١ بعد إن كان (٣.٦%) عام ٢٠٢٠ .

تعدّ الأمراض غير الانتقالية السبب الرئيسي للوفيات في العراق فهي مسؤولة عن أكثر من (٦٥.٢%) من معدل الوفيات الكلّي خلال عام ٢٠٢١، وشكلّت نسبة (١١.٥%) من إجمالي الوفيات الكلّية بسبب كورونا حالة مؤكدة وبلغت نسبة أمراض القلب الأقفارية (الأسكيمية) بواقع (١٠.٤%)، وسجلت نسبة وفيات بالأمراض الدماغية وعائية(٧.٧%)، أما (٧.٦%) تشير إلى نسبة وفيات بسبب أمراض فرط ضغط الدم (أمراض إرتفاع ضغط الدم) و(٦.٦%) بسبب أشكال أخرى من مرض القلب و(٦.٢%) بسبب الداء السكري وبلغت نسبة وفيات الأورام الخبيثة (٦.١%) و(٤.٥%) بسبب الفشل الكلوي و(٢.٧%) بسبب الأضطرابات التنفسية والقلبية الوعائية الخاصة بالفترة ماحول الولادة ونسبة وفيات الحوادث المرورية إذ بلغت (٢.٠%) من إجمالي الوفيات.

إرتفع معدل الإصابة بالتدرن لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان عن العام السابق إذ بلغ (٨) لعام ٢٠٢١، في حين كان (٧) لعام ٢٠٢٠، لم يتم تسجيل أية إصابة بالملاريا خلال العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ وهذا يعود الإجراءات المتخذه من قبل الجهات المختصة للحد من إنتشار تلك الأمراض والمتمثلة بحملات التوعية الصحية وتوفير الكادر المتخصص واللقاحات.

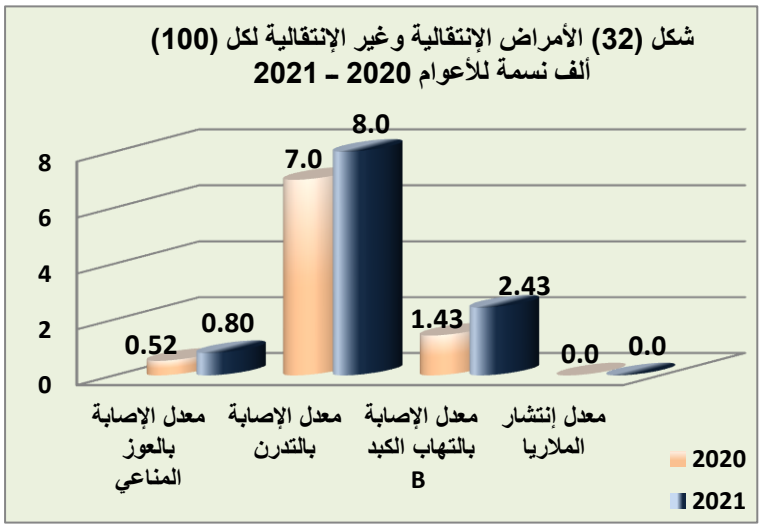

**جدول (٥١)**
**الأمراض الانتقالية وغير الانتقالية للاعوام ٢٠٢٠ـ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| معدل الوفيات المبكرة للأمراض غير الانتقالية الرئيسية للأعمار (٣٠ـ أقل من ٧٠ سنة) لكل (١٠٠٠) نسمة من السكان | ٣.٦ | ٣.٥ |
| معدل الإصابة بالعوز المناعي لكل ١٠٠ ألف نسمة | ٠.٥٢ | ٠.٨٠ |
| معدل الإصابة بالتدرن لكل ١٠٠ ألف نسمة | ٧.٠ | ٨.٠ |
| معدل الإصابة بالتهاب الكبد B لكل ١٠٠ ألف نسمة | ١.٤٣ | ٢.٤٣ |
| معدل إنتشار الملاريا لكل ١٠٠ ألف نسمة | ٠.٠ | ٠.٠ |

المصدر: التقرير السنوي لوزارة الصحة /٢٠٢٠ و٢٠٢١

**الوضع الوبائي لجائحة كورونا خلال عام ٢٠٢١**

- بلغت عدد حالات الإصابات الكلّية لعموم محافظات العراق زيادة كبيرة ومثيرة للقلق في فيروس كورونا حيث بلغت (١٤٩٨٦٠٠) إصابة وذلك بسبب عدم الإلتزام بالتدابير/الممارسات المناسبة للوقاية من العدوى، وقد فاقت الزيادة السريعة في الحالات قدرات البنية التحتية الصحية المتردية في الجنوب، وشكلّت ضغطاً إضافياً على نظام الرعاية الصحية الذي كان قبل ذلك هشاً ضعيفاً نتيجة لعقود طويلة من النزاعات وقلة الإستثمارات.

- برزت محافظة بغداد بالمرتبة الأولى كبؤرة ساخنة لحالات الإصابة بفايروس كورونا بنسبة (٢٧%) وتلتها محافظة البصرة بالمرتبة الثانية بنسبة (١١%) وجاءت محافظتي الأنبار والمثنى إقل نسبة إصابة إذ بلغت (١%).
- بلغت نسبة الشفاء الكّلية (٩٩.٢٤%) بينما بلغت نسبة الوفيات (بدون إقليم كردستان) (٠.٦١%).
- وقد طال خطر الوباء الملاكات الطبية فقد بلغت عدد الوفيات من ملاكات وزارة الصحة (٦٥) وفاة.

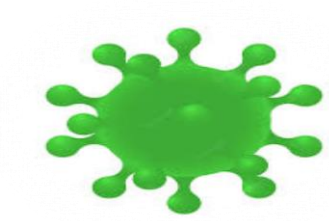

**أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع الصحي وكما يلي:**

١. التطبيق غير المدروس للامركزية إذ أدى نقل صلاحيات القطاع الصحي إلى الحكومات المحلية في المحافظات بشكل غير مدروس إلى ممارسات خاطئة وإلى مضاعفات الثغرات وسوء التوزيع في إدارة الموارد البشرية وإعاقة التصدي للمشكلات.
٢. ضعف الإدارة الصحية وعدم كفاءة أداء عدد من البرامج الصحية الوقائية وخاصة (الأمراض المعدية والأمراض غير الإنتقالية المزمنة والمخاطر السلوكية).

٣. عدم وجود دراسات تحدد الكمية المطلوبة للأدوية وخاصة أدوية الأمراض المزمنة وعدم توفيرها من قبل وزارة الصحة، الأمر الذي أدى إلى الاستيراد العشوائي للأدوية خاصة من قبل القطاع الخاص.

٤. وجود تراجع نسبة التغطية باللقاحات الأساسية ومكافحة الأمراض المعدية في الأطفال، إذ لا تزال هذه التغطية متدنية مقارنة بدول الجوار.

٥. ضعف الإنفاق الحكومي على الصحة وغياب الرقابة المالية أدى إلى تدني أداء القطاع الصحي ومستوى الخدمات الصحية.

٦. إتساع حجم الاحتياج للقطاع الصحي من الملاكات الطبية والصحية والخدمية والفنية والإدارية الذي لايجاري الزيادة السكانية وسوء توزيعها بسبب قلة التعينات للكوادر الطبية الجديدة فضلاً فقدان عدد كبير من تلك الكوادر خلال مواجهتهم للجائحة وهجرة الكفاءات من الأطباء الأختصاص بسبب ظروف عمل غير ملائمة.

٧. يشكل الممارسة المزدوجة للأطباء في القطاعين العام والخاص تحدياً كبيراً إذ تؤثر على نظام الرعاية الصحية للسكان وكفاءة تقديم الخدمات الصحية وعلى نظام العدالة بين الأفراد من ذوي الدخول المختلفة في الحصول على الرعاية الصحية.

٨. التداخل وضعف التنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية.

٩. غياب الأمن والأستقرار في العراق فقد تصاعدت حدّة الاعتداءات الجسدية واللفظية مع تفشي جائحة كورونا على الكادر الطبي، ودفع الكثير منهم إلى الهجرة إلى خارج البلاد، مما أثر بشكل سلبي في تقديم الخدمات العلاجية.

١٠. عدم الإلتزام بتعليمات وتوجيهات منظمة الصحة العالمية وضعف الإلتزام بتطبيقاتها بشكل سريع فيما يتعلق بإزمة جائحة كورونا.

١١. عدم التنسيق بين التعليم العالي والصحة لتأمين احتياجات القطاع الصحي كماً ونوعاً فضلاً عن ضعف برامج التدريب والتعليم.

١٢. هجرة العديد من الكفاءات الطبية إلى الخارج.

١٣. ضعف الرقابة والسيطرة النوعية على الأدوية وأسعارها الداخلة والتي اثقلت كاهل المواطن

### ٣. المرآة

أصبح الأهتمام بالمرأة ودورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية والمشاركة في مختلف الميادين الإقتصادية والإجتماعية وأعترافاً بدور المرأة على الصعيد المحلي والعالمي فقد بدأ الأهتمام العالمي بقضية تنمية وتمكين المرأة من أداء أدوارها

بفاعلية مثل الرجل والمشاركة في إتخاذ القرار في مختلف مجالات الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية، كما حصلن النساء في عام ٢٠٢١ على ٩٧ مقعدا في البرلمان من أصل (٣٢٩) مقعد أي بنسبة (٢٩.٤%) بالانتخابات البرلمانية وهي اعلى نسبة تحققها المرأة العراقية في تاريخها منذ انتخابات عام ٢٠٠٥ وبزيادة ١٤ مقعداً عن الكوتا المخصصة للنساء في البرلمان العراقي لذا أولت خطة التنمية الوطنية أهتماماً كبيراً بالمرأة لجعلها ممكنة علمياً ومعرفياً واقتصاديا وصحياً وسياسياً.

إلّا أن جائحة كورونا قد عرضت المرأة إلى عواقب إقتصادية وإجتماعية وصعوبات إضافية فيما يتعلق بالوظيفة وفقدان الدخل وأعباء الرعاية وتصاعد العنف القائم على النوع الإجتماعي، كما تؤدي تدابير العزلة الذاتية والقيود المفروضة على الحركة إلى تفاقم تعرض المرأة للعنف المنزلي.

## الهدف الأول: تمكين المرأة علمياً ومعرفياً

من خلال الجدول أدناه نجد إن مؤشرات عدد المعلمين على الملاك (الإناث) بمراكز محو الأمية في تقدم حيث شهد إرتفاع بلغ (١٥١٢) معلمة لعام ٢٠٢١ في حين كانت (٥٨٤) معلمة لعام ٢٠٢٠ وبنسبة ارتفاع (١٥٨%)، كذلك الحال نجد هنالك إرتفاع طفيف بعدد المحاضرين المكلفين (الإناث) بمراكز محو الأمية إلى (٢٠٥) محاضر عام ٢٠٢١ بينما كان (١٠٦) محاضر عام ٢٠٢٠ وبنسبة إرتفاع بلغت (٩٣%) بينما شهد إرتفاع بعدد الدارسين الملتحقين الكلّي (الإناث) بمراكز محو الأمية إلى (٤٤١٥٢) دارس عام ٢٠٢١ بينما كان (٤٣٠٠٢) دارس عام ٢٠٢٠.

**جدول (٥٢)**
**مؤشرات تمكين المرأة علمياً ومعرفياً للأعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد المعلمين على الملاك (الإناث) بمراكز محو الأمية | ٥٨٤ | ١٥١٢ |
| عدد المحاضرين المكلفين (الإناث) بمراكز محو الأمية | ١٠٦ | ٢٠٥ |
| عدد الدارسين الملتحقين الكلّي (الإناث ) بمراكز محو الأمية | ٤٣٠٠٢ | ٤٤١٥٢ |

المصدر: وزارة التربية/ المديرية العامة للتخطيط التربوي للأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١

## الهدف الثاني: تمكين المرأة إقتصادياً

نلاحظ من خلال متابعة المؤشرات أن هنالك إرتفاع طفيف واضح في مؤشرات تمكين المرأة إقتصادياً عام ٢٠٢٠ عما كانت عليه ٢٠١٩ إذ إرتفعت نسبة الإناث المستفيدات من وحدات الرعاية الاجتماعية حيث شكلت نسبة (٣٧.٢%) لعام ٢٠٢٠ بينما كانت (٣٢.٣%) لعام ٢٠١٩ كما زادت نسبة الإناث المغادرات من وحدات الرعاية الإجتماعية إلى (٤١.٢%) لعام ٢٠٢٠

نلاحظ هنالك تراجع بنسبة الإناث العاملات الموجودات في وحدات الرعاية الإجتماعية لعام ٢٠٢٠ عما كانت عليه ٢٠١٩ كذلك الحال بالنسبة للإناث المعاقيين الذين تم شمول معينيهم براتب حيث بلغت (٤٣%) لعام ٢٠٢٠ في حين كانت تمثل نسبة (٧٧.٨%) لعام ٢٠١٩.

**جدول (٥٣)**
**مؤشرات تمكين المرأة إقتصادياً للأعوام ٢٠١٩ ــ ٢٠٢٠**

| المؤشر | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|---|---|---|
| نسبة الإناث المستفيدات الموجودات من وحدات الرعاية الإجتماعية | ٣٢.٣ | ٣٧.٢ |
| نسبة الإناث المغادرات اللاتي غادرن وحدات الرعاية الإجتماعية | ٣٥.٧ | ٤١.٢ |
| نسبة الإناث العاملات الموجودات في وحدات الرعاية الإجتماعية | ٥٧.٢ | ٥٦.٠ |
| نسبة الإناث المستفيدات والمشمولات براتب شبكة الحماية الإجتماعية | ٣٢.٧ | ٣١.٠ |
| نسبة الإناث المعاقين الذين تم شمول معينيهم براتب | ٧٧.٨ | ٤٣.٠ |

المصدر: تقرير احصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق

## الهدف الثالث: تمكين المرأة صحياً

شهدت بعض المؤشرات تذبذباً حيث بلغ نسبة توقع الحياة للإناث عند عمر ٦٠ سنة (٢٠%) لعامي ٢٠٢١ ــ ٢٠٢٠ على مستوى العراق وعلى مستوى المحافظات سجلت أعلى معدل محافظة الأنبار وأقل معدل على التوالي بغداد وكربلاء بينما إرتفعت نسبة وفيات الأمهات لكل (١٠٠) ألف ولادة حية إلى (٤٦.١%) بعد أن كانت (٣٤.٢%) سجلت محافظة ذي قار أعلى نسبة لعام ٢٠٢١ كذلك الحال بالنسبة للحوامل المعرضات للخطورة إرتفاع طفيف وبنسبة (٣٣%) لعام ٢٠٢١ في حين كان (٣٢%) لعام ٢٠٢٠ بينما إنخفضت نسبة الراقدات بالإجهاض في ردهة النسائية والتوليد إلى (٩.١%) لعام ٢٠٢١ على مستوى المحافظات سجلت البصرة أعلى نسبة بينما كانت (٩.٨%) لعام ٢٠٢٠، كذلك الحال بالنسبة معدل خصوبة المراهقات إنخفضت إلى (٥٣%) عام ٢٠٢١ سجلت محافظة كربلاء أعلى معدل بينما كانت (٥٤.١%) في عام ٢٠٢٠.

**جدول (٥٤)**
**مؤشرات تمكين المرأة صحياً للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| توقع الحياة للإناث عند عمر ٦٠ سنة | ٢٠ | ٢٠ |
| نسبة وفيات الأمهات لكل (١٠٠) ألف ولادة حيّة | ٣٤.٢ | ٤٦.١ |
| نسبة الحوامل المعرضات للخطورة | ٣٢.٠ | ٣٣.٠ |
| نسبة الراقدات بالأجهاض في ردهة النسائية والتوليد | ٩.٨ | ٩.١ |
| معدل خصوبة المراهقات في سن (١٥ـ١٩) | ٥٤.١ | ٥٣.٠ |

المصدر: التقريرالسنوي لوزارة الصحة /٢٠٢٠ و٢٠٢١

يعتبر العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة الذي ينتج عنه إصابات أو الآم جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة ويشمل أيضاً التهديدات بهذا الفعل أو كل فعل إجباري أو حرمان تعسفي من الحرية سواء كان في الحياة العامة أو الحياة الخاصة وتعدد أشكال العنف ضد المرأة منه العنف الأسري والعنف النفسي والجسدي وغيره، حيث أظهرت عدد النساء اللاتي تعرضن إلى أنواع مختلفة من العنف اللاتي قدمن شكوى لسنتي ( ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ) كما مبين بالجدول أدناه:

**جدول (٥٥)**
**عدد النساء اللاتي تعرضن الى العنف لسنتي ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد النساء اللاتي إلى العنف البدني وقدمن شكوى | ٦٧٤٥ | ٩٩٩٦ |
| عدد النساء اللاتي إلى العنف النفسي وقدمن شكوى | ١٨٠٣ | ٣٣٨١ |
| عدد النساء اللاتي إلى العنف اللفظي وقدمن شكوى | ٢٤٧٠ | ٤٢١٣ |
| عدد النساء اللاتي إلى العنف الجنسي وقدمن شكوى | ٤٠ | ٢٨٨ |

المصدر : وزارة الداخلية / مديرية التخطيط والمتابعة/ قسم الإحصاء

حيث أظهرت النتائج إن عدد النساء اللاتي تعرضن إلى أنواع مختلفة من العنف اللاتي قدمن شكوى لسنتي (٢٠٢٠ و٢٠٢١) شهد إرتفاع لعام ٢٠٢١ عما كانت عليه ٢٠٢٠ ويعود ذلك إلى عدّة أسباب منها الحالة الإقتصادية والإجتماعية وضعف الواعز الديني وسوء استخدام الإنترنت كذلك بسبب تعاطي الكحول والمخدرات والحالة النفسية وعدم أكمال التحصيل الدراسي مما يؤثر على أنواع النعف الذي يتعرضن له النساء.

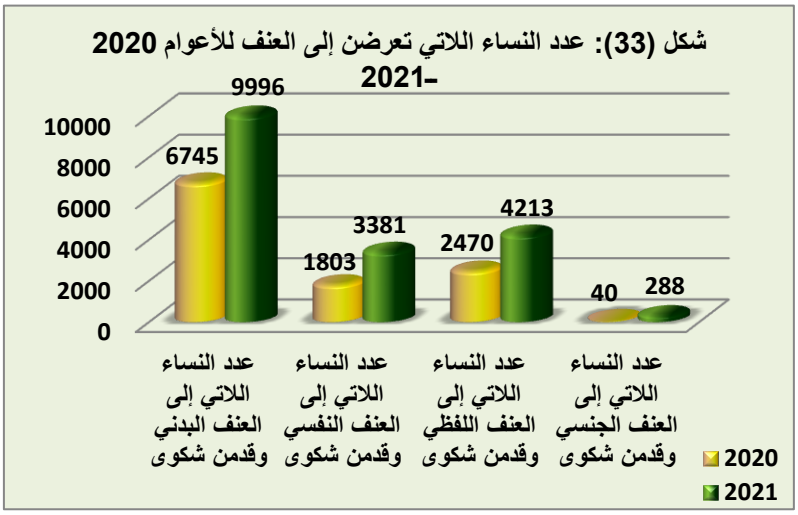


## أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع المرأة وكما يلي:

١. ضعف الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني في برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
٢. تدني معدلات مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي بسب العادات والتقاليد فضلاً عن محدودية القروض الممنوحة للمرأة.

٣. إرتفاع معدلات الزواج المبكر وزواج القاصرات رغم تحديد قانون الأحوال الشخصية لسن الزواج وتأثيره الصحي على المرأة وفي معدلات وفيات الأمهات فضلاً عن عمليات العنف التي تتعرضها لها المرأة.

٤. التزايد المستمر للأرامل بسب أعمال العنف فضلاً عن إرتفاع حالات الطلاق والفقر والتيتم.

**٤. الشباب**

على الرغم من الأعتراف المتزايد بأهمية الشباب في العراق ، وما يزال قياس رفاه الشباب يمثل تحدياً، يعدّ المؤشر العالمي لتنمية الشباب (YDI)، الذي أعدته أمانة الكومنولث/ شعبة الشباب، بمنزلة مجموعة من المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز في تنمية الشباب في ١٨٣ دولة، ويشمل هذا (٤٩) من أصل (٥٢) دولة من دول الكومنولث ويسترشد بتعريف الكومنولث للشباب كأشخاص تتراوح أعمارهم بين (١٥ ــ ٢٩) عاماً، يحتل العراق المرتبة ١٦٨ برصيد (٥.٠) من أصل (١٨١) في المؤشر وهو موقع متأخر بالقياس إلى الدول العربية.

**الهدف الأول: الإلتزام بتنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالشباب**

شهدت مؤشرات قطاع الشباب إرتفاعاً ملحوظاً في بعض المؤشرات إذ بلغ عدد الشباب الذين يترددون على المنتديات الثقافية والإجتماعية والرياضية إلى (٢٥٢١٨٨) شخص عام ٢٠٢١ بعد إن كان (١٢٠٥٧٤) شخص عام ٢٠٢٠ .

كما شهدت عدد المراكز الرياضية والترفيهية للشباب إرتفاعاً إذ بلغت (٢١٤) مركز عام ٢٠٢١ بعد إن كان (١٩٨) مركز عام ٢٠٢٠ كذلك الحال بالنسبة لعدد الورش التوعوية المستهدفة لفئة الشباب حسب النوع الإجتماعي إرتفعت إلى (٢١٥) ورشة خلال عام ٢٠٢١ بعد إن كانت (١٠٦) ورشة في عام ٢٠٢٠ للذكور والإناث كما إرتفعت عدد الأعمال التطوعية المنفذة من قبل الشباب إلى (٣١٤) عمل تطوعي لعام ٢٠٢١ في حين كانت (٢٤٦) عمل تطوعي لعام ٢٠٢٠ كذلك بالنسبة لعدد البحوث والدراسات حول فئة الشباب إرتفعت إلى (٣١) بحث عام ٢٠٢١ بعد ما كان (١٩) بحث عام ٢٠٢٠.

جدول (٥٦)
مؤشرات قطاع الشباب للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد الشباب الذين يترددون على المنتديات الثقافية والإجتماعية والرياضية | ١٢٠٥٧٤ | ٢٥٢١٨٨ |
| عدد المراكز الرياضية والترفيهية للشباب | ١٩٨ | ٢١٤ |
| عدد ورش التوعوية المستهدفة لفئة الشباب حسب النوع الإجتماعي | ١٠٦ | ٢١٥ |
| عدد الأعمال التطوعية المنفذة من قبل الشباب | ٢٤٦ | ٣١٤ |
| عدد البحوث والدراسات | ١٩ | ٣١ |

المصدر : بيانات وزراة الشباب/ دائرة تنسيق والمتابعة/ قسم التخطيط المركزي بموجب كتابهم المرقم العدد (٤٤٨) بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٥

## الهدف الثاني: توفير بيئة ممكنة للشباب

إنخفضت عدد برامج التأهيل والتطوير للشباب إلى (٢٨٥) برنامج لعام ٢٠٢١ في حين كانت تبلغ (٣٦٣) برنامج عام ٢٠٢٠، ويعزى ذلك الى قلة التخصيصات المالية والمبالغ المرصودة لتنمية الشباب.

## أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع الشباب وكما يلي:

١. تفشي ظاهرة البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب بسبب الضعف بتنفيذ السياسات والخطط والإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بهذه الظاهرة.
٢. وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل فضلاً عن صعوبة الوصول إلى الائتمان المصرفي بسبب كثرة الضمانات التي تضعها المصارف لمنح الائتمان.
٣. إرتفاع معدلات التسرب من المدارس لاسيما في مرحلتي المتوسطة والأعدادية بسبب الظرف المعاشي الصعب وقيام تلك الفئة من الشباب بالعمل وإعالة أسرهم.
٤. سيادة ظاهرة الهجرة إلى الخارج لدى الشباب بسب عدم وجود ضمانات مستقبلية داخل بلدهم.
٥. إرتفاع ظاهرة الأدمان على المخدرات والكحول بين الشباب بسبب البطالة فضلاً عن ضعف سيادة القانون في محاربة تلك الظاهرة.
٦. كثرة المظاهر السلبية بالمجتمع منها حالات الاكتئاب والجريمة والسرقة للشباب.

## ٥. قطاع التنمية الإجتماعية

تقوم مؤسسات الرعاية الإجتماعية في العراق بتقديم الخدمات لشرائح معينة في المجتمع من ذوي الإحتياجات الخاصة (الأيتام، المعوقين، المسنين، المقعدين، العاجزين كلياً) كما تسهم بتوفير الرعاية الإجتماعية

للمواطنين المحاطين بمشاكل إجتماعية وإقتصادية ويعجزون عن مواجهتها، وقد أولت خطة التنمية الوطنية إهتماماً كبيراً وقدتضمنت الأهداف الاتية:

## الهدف الأول: خفض نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة والأحتياج الخاص

من خلال المؤشرات الخاصة بهذا الهدف نلاحظ أن عدد وحدات الرعاية الإجتماعية (ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة) لم يتغير للعامين (٢٠٢٠ ــ٢٠٢١ ) والبالغ (٣٩) وحدة، كما إرتفع عدد المستفيدين الموجودين في وحدات ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة والتي تشمل (دور تأهيل، دور كبار السن، دور الحنان، دور ذوي الإحتياجات الخاصة) إلى (١٤٠٥٣٧٦) مستفيد ومستفيدة عام ٢٠٢١ عن ما كان عليه عام ٢٠٢٠ والبالغ عددهم (١٣٨٩٩١٦) مستفيد ومستفيدة، كذلك الحال بخصوص المبالغ المصروفة لشبكة الرعاية الإجتماعية إذ بلغت (٣.٦١٦) ترليون دينار عام ٢٠٢١ بعدما كانت (٢.٤١٧) ترليون دينار في عام ٢٠٢٠.

**جدول (٥٧)**

**مؤشرات الرعاية الإجتماعية وشبكة الحماية الإجتماعية للأعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| المبالغ المصروفة لشبكة الحماية الإجتماعية (ترليون دينار) | ٢.٤١٧ | ٣.٦١٦ |
| عدد وحدات الحماية الإجتماعية | ٣٩ | ٣٩ |
| عدد المستفيدين من الإناث والذكور بإعانات الحماية الإجتماعية | ١٣٨٩٩١٦ | ١٤٠٥٣٧٦ |
| عدد الباحثين ضمن شبكة الحماية الإجتماعية | ١١٣٨ | ١١٢٣ |
| عدد القروض الممنوحة (للإناث والذكور ) | ٤٠٠٩ | ٩٥٦٣ |

المصدر : وزارة العمل والشؤون الإجتماعية/ دائرة التخطيط والدراسات

## الهدف الثاني: رفع الوعي والمشاركة المجتمعية بتعليم ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص في المدارس الابتدائية والثانوية

إنخفض عدد المعينين المتفرغين من غير الموظفين من (١٥٧٨٣) لعام ٢٠٢٠ متفرغ ليصبح (٦٨٠٢٢) لعام ٢٠٢١ متفرغ كذلك بالمقابل إرتفع أعداد الموظفين المتفرغين بصفة معين من (٤٧٦٩) موظف معين عام ٢٠٢٠ ليصل إلى (٣٣٧٥) موظف معين عام ٢٠٢١.

**جدول (٥٨)**

**مؤشرات ذوي الإعاقة والإحتياج الخاص للأعوام ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد المعينين المتفرغين من غير الموظفين | ٦٨٠٢٢ | ١٥٧٨٣ |
| عدد الموظفين المتفرغين بصفة معين | ٣٣٧٥ | ٤٧٦٩ |

المصدر : وزارة العمل والشؤون الإجتماعية/ دائرة التخطيط والدراسات

**الهدف الثالث: خفض معدلات جنوح الإحداث**

من خلال متابعة المؤشرات نلاحظ زيادة في عدد المدارس والدور الأصلاحية إذ بلغ (٦) دور عام ٢٠٢١ بعد أن كان (٥) دور عام ٢٠٢٠. وهناك زيادة في عدد الباحثين الإجتماعيين للإحداث إلى (٦٦) باحث خلال عام ٢٠٢١ بعد إن كان (٦٣) باحث في عام ٢٠٢١، أما فيما يخص عدد القوى الإجرائية ومدارس الإحداث فقد إرتفعت من (٥٠٠) عام ٢٠٢٠ ليصل إلى (٥٤٦) عام ٢٠٢١.

**جدول (٥٩)**
**عدد الباحثين والقوى الإجرائية للإحداث للأعوام ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١**

| المؤشر | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|
| عدد الباحثين الإجتماعيين للإحداث | ٦٣ | ٦٦ |
| عدد القوى الإجرائية لدور ومدارس الإحداث | ٥٠٠ | ٥٤٦ |

المصدر : وزارة العدل/ دائرة اصلاح الإحداث

**أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع التنمية الإجتماعية وكما يلي:**

١. قلة برامج التوعية والتأهيل المجتمعي.
٢. المشاركة الضعيفة للمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في دعم الفئات الهشة.
٣. عدم تخصيص درجات وظيفية للباحثين ولافراد القوى الاجرائية من قبل وزارة المالية.
٤. عدم تشريع قانون الحماية الاجتماعية

## سابعاً: الإستدامة البيئية للتنمية

تعاني النظم البيئية العراقية مشاكل عديدة تأتي في مقدمتها تلك التي تتعلق بضعف قاعدة البيانات والمعلومات البيئية وذلك يعود إلى عدّة أسباب من أهمها تهميش هذا القطاع وقلة التخصيص المالي لفترة طويلة مما أدى إلى تفاقم المشاكل البيئية وتراكمها، ولكي يتم التخفيف من حدة هذه المشاكل قامت المؤسسات المعنية برسم السياسات والبرامج وأعتماد أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولخطة التنمية الوطنية لعام ٢٠١٨ ـــ ٢٠٢٢ أهداف من شأنها التحسن التدريجي ومن خلال متابعة هذه الأهداف تبين الآتي:

**الهدف الأول: ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي**

من المفترض أن يتم تحويل المياه المستهلكة (منزلية، تجارية، صناعية...الخ) إلى نوعية مياه مقبولة بيئياً طبقاً للمعايير القياسية قبل طرحها في مياه النهر وهنا تكمن أهمية هذه العملية في

المحافظة على نوعية الأصول البيئية لكي لا تتسبب المخرجات الناتجة عن عملية الصرف الصحي بتلوث النظم البيئية النهرية، وتتم هذه العملية بواسطة أمانة بغداد في بغداد وفي بقية المحافظات من خلال الدوائر والمديريات التابعة لوزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة.

**جدول (٦٠)**
**كمية المياه العادمة المتولّدة والمعالجة لمحطات ووحدات المعالجة للأعوام ٢٠١٩ ــ ٢٠٢١**

| السنوات | كمية المياه العادمة المتولّدة لمحطات ووحدات المعالجة (م٣/يوم) | كمية المياه العادمة المعالجة في محطات ووحدات المعالجة (م٣/يوم) | النسبة المئوية للمياه المعالجة إلى المتولّدة |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٩ | ٣,٠٤٦,٤٦٨ | ١,٨٣٥,٥٦٨ | ٦٠.٣ |
| ٢٠٢٠ | ٣,٢٤٦,٨٣٠ | ١,٩٦٥,٢٣٠ | ٦٠.٥ |
| ٢٠٢١ | ٣,٢٨١,٨١٠ | ١,٩٣٦,٨١٠ | ٥٩.٠ |

المصدر : ـ الجهاز المركزي للاحصاء، قسم إحصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ومؤشرات التنمية SDG ذات البعد البيئي، ٢٠٢١.

بلغت كمية المياه العادمة ما مقداره (٣.٣) مليون م٣/ يومياً من المياه العادمة المتولّدة لمحطات ووحدات المعالجة، تتم من خلال محطات المعالجة المتوفرة بنسبة (٥٩.٠%) من المياه المعالجة إلى المتولّدة، في حين يطرح الباقي في الأنهر دون معالجة خلال عام ٢٠٢١ بينما كانت النسبة بواقع (٦٠.٥%) لعام ٢٠٢٠.

**الشكل (34): النسبة المئوية للمياه المعالجة إلى المتولّدة للأعوام 2019 – 2021**

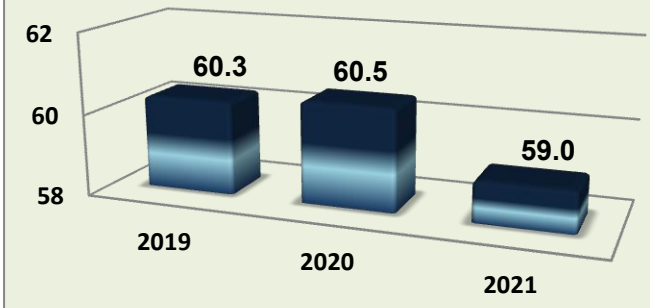


## الهدف الثاني: التصدي لتلوث الهواء وآثاره

تعاني أغلب المحافظات العراقية من مشاكل بيئية عديدة من أهمها تردي نوعية الهواء وذلك ناتج عن العديد من الأسباب ندرج من ضمنها (الحروب، الصناعة النفطية، إستخدام الوقود الأحفوري للطاقة، آلية التخلص من النفايات...الخ) يضاف إلى ذلك إن كمية المساحة المزروعة والمسؤولة عن تنقية وتحسين نوعية الهواء إنخفضت خلال الفترة الأخيرة بسبب ملوثات الهواء المتنوعة من أهمها كمية الغاز المحروق في الشعلات نجد إرتفاع الكمية من (١٣٦٨) مليون م٣ قياسي في عام ٢٠٢٠ إلى (١٤٠٧) مليون م٣ قياسي لعام ٢٠٢١ ويعود السبب إلى إرتفاع كمية النفط الخام بسبب مقررات أوبك، إلّا إنه ضلت كمية الغاز المحروق عالية وتؤثر على تلوث البيئة، وترافقه بذلك قلة مساحة الغابات الطبيعية والإصطناعية والتي لاتزيد عن (٢.٢) مليون دونم عام ٢٠٢١

جدول (٦١)
إنبعاث الغازات الدفيئة والمساحة المزروعة ونسبة الغابات من مساحة العراق للأعوام ٢٠١٩ ـ ٢٠٢١

| السنوات | كمية الغاز المحروق في الشعلات مليون م$^3$ ق | الأراضي المزروعة (مليون دونم) | المجموع الكلّي لمساحة الغابات الطبيعية والإصطناعية (مليون دونم) |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٩ | ١٦٧٠ | ١٥.٦ | ٢.٨ |
| ٢٠٢٠ | ١٣٦٨ | ١٤.٥ | ٢.٨ |
| ٢٠٢١ | ١٤٠٧ | ١٢.٥ | ٢.٢ |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء/ إحصاءات البيئية للعراق/ المؤشرات الزراعية للسنوات ٢٠١٩ ــ ٢٠٢١
ـ وزارة النفط ، التقرير السنوي ٢٠٢١

## الهدف الثالث: حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام

أغلب مناطق العراق تقع ضمن توصيف الجهات العالمية ذات التنوع البيولوجي المهم، ما يجعلها جديرة بالحماية والمحافظة عليها كونها مناطق حساسة تضم تنوعا إحيائياً كبيراً، فيما يخص النظام البيئي فخلال الأعوام السابقة لا توجد مساحات مستصلحة يمكن إستغلالها (بسبب توقف مشاريع الأستصلاح خلال هذه السنوات بسبب الأزمة المالية والأمنية) وشحة المياه وحالة التصحر التي ولدتها في مساحات شاسعة من الأراضي نتيجة حالة المناخ والظروف الجوية والأحتباس الحراري التي أسهمت في قلة تساقط الأمطار، يتبين أن هنالك إنخفاض طفيف في الأراضي المتعرضة للتصحر إذ بلغت (٩٤.٣) مليون دونم لعام ٢٠٢١ في حين من المفترض أن يكون هنالك تحسن في هذا المجال من خلال تثبيت التربة.

## أهم التحديات التي تواجه قطاع الإستدامة البيئية

١. التلكؤ في إكمال مشاريع إستغلال الغاز المصاحب وتقليل تأثيره على الهواء فضلاً عن قلة أراضي مساحات الغابات الطبيعية الصناعية.
٢. نظراً للمشاكل الهيكلية التي يعاني منها الهيكل العراقي ككل فأن من المنطقي أن تحتل أهداف الإستدامة البيئية موقعاً ثانوياً.
٣. عدم تحديد والأتفاق على الحصص المائية بأعتبار العراق دولة مصب وليست دولة منبع فضلاً عدم إنشاء سدود للاستفادة من المياه الداخلة للعراق مما يعرض النظام النهري للتذبذب بالإرتفاع تارة والإنخفاض تارة آخرى مما يزيد من مشاكل التلوث خاصة في مواسم الشحة.
٤. التخلف في إدارة المخلفات الصلبة والسائلة في المؤسسات الخدمية والتجارية ما يؤدي إلى تلوث مياه الأنهار والمسطحات المائية.

٥. قلة الغطاء النباتي وعدم وجود مشاريع تشجير محيط المدن وإهمال الجانب البيئي لدى الشركات المستثمرة للنفط والاعتماد الكلّي على مصادر الطاقة التقليدية أدى إلى التراجع الملحوظ في نوعية الهواء.

٦. تعرض مساحات واسعة قابلة للزراعة للتصحر بسبب توقف مشاريع الاستصلاح خلال هذه السنوات بسبب الأزمة المالية والأمنية ،اذ هناك زيادة في الأراضي المتعرضة للتصحر إذ بلغت (٩٣.٧) مليون دونم في حين من المفترض أن يكون هنالك تحسن في هذا المجال من خلال تثبيت التربة.

٧. ما زال هنالك مساحات شاسعة تعاني من وجود مخلفات الحروب الخطرة التي لابد من معالجتها طبقاً للمعايير البيئة

# الفصل الثاني

# التوصيات (الحلول والمعالجات)

**بعد مراجعة التقرير وبمشاركة الجهات المعنية تم التوصل إلى أهم المعالجات التي تحد من الانحرافات في تحقق الأهداف الاقتصادية والقطاعية والإنتاجية والبشرية وكالآتي:**

## أولاً: السكان والقوى العاملة

١. توفير إعانات الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل بشكل مؤقت ولمدة ٦ أشهر قابلة للتمديد مع إشتراط خضوع المشمول بالإعانة بالتدريب المهني الحقيقي يمكن أن يؤهلة أما لتاسيس عمله الخاص كمشروع صغير أو حصولة على عمل دائم في القطاع الخاص.

٢. القيام بدراسة سوق العمل في العراق بما تحقيق التوازن بين الطلب العرض على العمل.

٣. نشر الوعي حول برامج تنظيم الأسرة وخطورة الزواج المبكر.

٤. الأسراع في تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص من أجل تقليل معدل البطالة الإعتيادية والمقنعة في المؤسسات العامة.

٥. تطوير مراكز التدريب وتزويدها بالإحتياجات اللازمة.

## ثانياً: إطار الإقتصاد الكلّي (السياسات المالية والنقدية والتجارية)

١. تقليص مؤسسات الدولة غير النافعة وقياس ذلك وفق رؤية اقتصادية فقط بغض النظر عن ابعادها السياسية خصوصاً القنصليات والبعثات الدبلوماسية.

٢. تبني قرار الحد الأعلى والحد الأدنى للرواتب في العراق وعدم التعامل مع بعض الموظفين على حساب الموظفين الآخرين فالرواتب هي المحرك للسوق وبالنتيجة فأن التفاوت فيها بدرجات كبيرة يشجع السوق على التضخم أو الكساد، فضلاً عن إعادة النظر في سلم المخصصات المالية الخاص بالدرجات الخاصة والرئاسات الثلاثة وتبني قرار ينظم هذا الإجراء.

٣. تحول في النظام المصرفي الحكومي من التقليدي إلى الإلكتروني وهذا يجنب الدولة الأستمرار بالتداول العيني للنقود وهذا يجعل السيولة في المصارف بشكل مستمر مع تبني برامج توعوية للمواطنيين على الادخار الإلكتروني.

٤. إعادة النظر بسعر الفائدة المتقاضاة على الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية خاصة بعد مشروع توطين رواتب موظفي الدولة، إذ إرتفعت الودائع لدى تلك المصارف دون أن تدفع فوائد وبالتالي التوسع في منح الائتمان بسعر فائدة منخفض هو مربح لتلك المصارف.

٥. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم كل التسهيلات لإقامة مشاريع داخل الاقتصاد العراقي والتنسيق بين القطاع العام والخاص مع الأهتمام بالملحقيات التجارية في تعزيز المصالح التجارية بين العراق والدول الأخرى.

٦. تنويع مصادر الطاقة وصادراتها لتجنب تذبذب أسعار النفط وآثارها على المالية العامة انفاقاً وإيراداً.

٧. تشديد الدولة قبضتها على المنافذ الحدودية باعتباره خط الصد الأول لحماية الاقتصاد العراقي من خلال القضاء عل الفساد والروتين في هذه المنافذ لضمان تطبيق القوانيين والتعليمات بصراحة وبدون تساهل وبعد التاكد من صحة وسلامة المنافذ يمكن فرض رسوم كمركية عالية على السلع وخاصة الغذائية بحيث تتيح للمنتج العراقي توفير هذه السلع وبالتالي تامين فرص عمل للشباب العاطل عن العمل.

٨. رسم سياسة فعالة لحماية المنتج الوطني العراقي ومكافحة الاغراق السلعي للسوق العراقية من دول الجوار والدول الأخرى.

٩. تحويل العاملين في الوزارات الإنتاجية غير المنتجين إلى شركات القطاع الخاص من خلال تنسيق ذلك بقانون تشغيل العمال الحكوميين في الشركات الخاصة واستقطاع رواتبهم من الشركة مثلاً عمال شركات التصنيع العسكري أو شركات المتوقفة عن العمل كعمال شركة الحديد والصلب مع ضمان عدم استغلالهم من قبل الشركات بواسطة برتوكول قانوني معين.

١٠. تشغيل المعامل العراقية التي كانت تعمل مع مراعاة التي كانت تعمل مع مراعاة طلب السوق وتسويق البضاعة بشكل مباشرة إلى الأسواق مع مراعاة التنافس مع البضائع المستوردة التي من الممكن تقيدها مستقبلاً في حال توسعت المعامل العراقية.

١١. تطبيق مشروع الجباية الالكترونية وأنفاذ القانون في المنافذ الحدودية والضرائب بما يعزز مساهمة الايرادات غير النفطية في الموازنة العامة للدولة.

١٢. خصم نسبة (٢٠%) من واردات النفط العراقي لتكون صندوق سيادي للعراق لمعالجة الأزمات المالية المتكررة وتستثمر هذه النسبة في المصارف الأجنبية حتى تحصل على فوائد ممكن أن يستفيد منها العراق مستقبلاً.

١٣. إعادة النظر بهيكلة المنظومة الرقابية وتفعيل دور ديوان الرقابة المالية وعدم تشتيت جهود الأداء الرقابي.

١٤. إعتماد سياسة التقليل من الاستخدام النقدي باعتماد الآليات والتقنيات الرقمية الحديثة ومحاولة إعادة بناء الثقة بالنظام المالي العراقي، وضمان الودائع وتأمينها والعمل على تعبئة الموارد المحلية وفق السياقات المالية والمصرفية الصحيحة بضمانات دولية.

١٥. إستمرار البنك المركزي بمبادراته في دعم نمو القطاعات (الحقيقية) من خلال مبادرات الإقراض الزراعي والصناعي والإسكاني لتحفيز القطاعات غير النفطية وامتصاص جزء من زخم الركود الاقتصادي في البلد.

١٦. الحد من تراكم مستحقات القطاع الخاص المحلي والأجنبي المنفذ للمشاريع الحكومية لما يولده ذلك من مناخ غير مستقر وغير آمن للعمل والاستثمار في العراق.

١٧. لأجل الحفاظ على الاستقرار النقدي ينبغي تقنين حجم الإستيرادات والسيطرة على المنافذ الحدودية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحفيزه، وتوفير الظروف المناسبة لنموه.

١٨. تقديم تمويل غير مباشر (عبر السوق الثانوي) من السلطة النقدية لمواجهة العجز في الموازنة وكسب الوقت لحين تحقيق الأصلاح الاقتصادي.

١٩. تخفيض سعر صرف الدينار العراقي لتوفير إيرادات أكبر للخزينة في الأجل القصير ولتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الاجل المتوسط.

٢٠. أعتماد سياسة إحلال الواردات الضرورية من أجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إنتاج هذه المنتجات وحمايتها من المنتجات المنافسة مع إعفاءات ضريبية ودعم مالي وفني على هذا النوع من الاستثمارات.

٢١. ضرورة تبسيط بعض الاجراءات وتفعيل القوانين ذات الشأن الاقتصادي ومنها قوانين حماية المستهلك والمنتج.

٢٢. زيادة التكامل مع المنطقة من خلال تعزيز التجارة في السلع والخدمات الإستراتيجية المربحة والتي يمكن أن تغير من الاقتصادات السياسية للعراق وجيرانه.

**ثالثاً: القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والإستثمار**

١. مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المشاريع وتسهيل آلية منح القروض مع خفض أسعار الفائدة التي تساهم في تنشيط القطاع الخاص.

٢. العمل على تسهيل اجراءات منح إجازات الاستثمار مع توفير الأراضي اللازمة الخاصة بالمشاريع الاستثمارية مع منح الإعفاءات الضريبية من السلع المماثلة من أجل تمكين القطاع الخاص من النفاذ إلى الاسواق المحلية ومنافسة المنتج الأجنبي والاستحواذ على الأسواق المحلية.

٣. إستحداث اليات جديدة لتمويل معظم الشركات والمؤسسات الخاصة ولاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٤. تهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة مع ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز ويساعد على تنشيط القطاع الخاص من خلال البنى التحتية اللازمة والحماية الأمنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٥. تبني برامج تدريب وتأهيل متجانسة مع متطلبات سوق العمل العراقي لأجل رفد القطاع الخاص بأيدي عاملة ومتنوعة المهارات تتلائم مع احتياجات السوق.
٦. وفير مستلزمات انجاح فرض الأمن والاستقرار وتوليد فرص العمل من خلال تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
٧. توفير مستلزمات البناء الإقتصادي من خلال التركيز على مشاريع إعمار البنى التحتية.
٨. تشكيل لجان لغرض وضع الحلول للمشاكل التي يعاني منها المستثمرين.
٩. إيجاد التشريعات اللازمة لتطوير عمل المصارف المحلية وجعلها أدوات مساعدة في تسهيل عملية منح القروض للمستثمرين.
١٠. إعطاء دفعة قوية من الاستثمارات لاقطاب النمو القطاعية كـ (الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة) من أجل رفع نسبة مساهمتهم في توليد الناتج المحلي الإجمالي.
١١. العمل بنظام منح سمات الدخول الإلكتروني الذي يتبناه مركز العمليات الوطني مما يسهل تنفيذ الإجراءات الروتينية بما يعكس إيجابية وجدية الحكومة بتنفيذ برنامج الحوكمة الإلكترونية.

**رابعاً: التخفيف من الفقر**

١. إعادة النظر بكل المؤسسات والضوابط التي هيمنت على دوائر صنع القرار في العراق تمهيداً لاقرار معالجات ذات جدوى اقتصادية مثمرة لاشكالية ظاهرة الفقر في العراق سواء أكان ذلك في المدى المنظور أم على الصعيد الإستراتيجي.
٢. تعزيز كفاية الإدارة المالية العامة وتحسين آليات الأنفاق الحكومي.
٣. العمل على إصلاح نظام الحماية الاجتماعية وإقرار قانونها المرقم (١١) لعام ٢٠١٤ الذي إحدث تغير بنيوياً في نظام الحماية ومؤسساته وآليات الاستهداف المبني على نسبة الفقر.
٤. العمل على اصلاح نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) والتمهيد لربطه بنظام الحماية الاجتماعية.
٥. توفر أنظمة القروض الصغيرة للأسر الفقيرة لتوفير عمل مدر لدخل مستدام لها.
٦. تزايد الاهتمام بالتشريعات ذات الأثر المباشر على الفقراء ومنها قانون التأمينات الاجتماعية وقانون المساكن لذوي الدخل المحدود.
٧. العمل على دعم الصندوق الاجتماعي للتنمية وتفعيل انشطته.
٨. تمكين الفقراء من خلال تعزيز برامج التأهيل والتدريب وجعلهم منتجين في المجتمع.

## خامساً : التنمية القطاعية والمكانية

### القطاع الزراعي والموارد المائية

١. الإلتزام بالإتفاقيات الدولية مع تركيا وإيران لتقاسم المياه وذلك من خلال تفعيل الجهود الدبلوماسية في هذا المجال والتفكير بمسألة مقايضة النفط مقابل الماء.
٢. إقامة مشاريع إروائية، فضلا عن إستخدام التقنيات الحديثة في الري والتخلص من الأملاح.
٣. تفعيل نظام التسليف الزراعي وتشكيل لجنة لمتابعة ذلك لغرض توجيه الفلاح حول المشاريع التي يمكن الأستفادة منها وحسب كل منطقة وحسب الأحتياج الفعلي.
٤. استقطاب المشاريع الإستثمارية المحلية والأجنبية والخاصة بالقطاع الزراعي وخاصة في مجال أستصلاح الأراضي لزيادة رقعة الأراضي الصالحة للزراعة.
٥. إستخدام سياسة حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الأجنبية، مع الأخذ بعين الأعتبار السماح بالإستيراد المنضبط في أوقات شحة المنتوج محلياً.
٦. إمكانية الاعتماد على الخبرات المحلية والمواد الأولية ومستلزمات التصنيع الأخرى من المكائن والمعدات المتوفرة في البلد لتوفير قسم من المستلزمات الزراعية الضرورية التي بالأمكان تصنيعها محلياً مما يساعد على تشغيل الأيدي العاملة، وهو مايتطلب ضرورة وضع آليات للحد من إستيراد السلع المناظرة.
٧. إعادة النظر بمشاريع القطاع الزراعي المملوكة للدولة وغير المستغلة بصورة صحيحة وعرضها على الإستثمار ومتابعة تشغيل مشاريع القطاع الخاص التي إستفادت من القروض الزراعية الميسرة بهدف زجها في النشاط الزراعي الجديد.
٨. قيام وزارة الزراعة بتوفير الدعم اللازم للمزارعين والذي يشمل دعم (مفردات المواد العلفية الأولية، كمية الأعلاف المجهزة للمربين، وأنشاء محطات جاموس وبناء حظائر منظمة).
٩. تقديم تسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب في مجال تقانات ما بعد الحصاد وتوفير رؤوس الأموال (الصناديق الاستثمارية) اللازمة لنشر هذه التقانات من قبل القطاع الخاص.
١٠. على القيادات الإدارية في وزارة الزراعة استيعاب المرحلة الحالية التي يمر بها العراق وإعادة تقييم السياسات الزراعية السابقة بحيث تكون ذات أثر فعال في حركة التنمية الزراعية في العراق.
١١. توجيه القطاع الخاص والشركات الإستثمارية للتوسع بإستخدام التقانات الزراعية الحديثة ومنها زراعة الخضر بالبيوت البلاستيكية متعددة الفضاءات وكذلك الزراعة المائية.

١٢. الإهتمام بالمؤسسات والمعاهد العلمية وزيادة الإنفاق في الجوانب المتعلقة بتطوير التكنولوجيا الحالية وتشجيع البحث العلمي من خلال تحديث المناهج الدراسية وبما يتماشى مع التطور العلمي في دول العالم.

١٣. تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في محطات الأبقار وإقامة صناعات متكاملة لتصنيع وتسويق المنتجات وتبسيط اجراءات تمليك الاراضي الزراعية إلى وزارة الزراعة لغرض اقامة مشاريع عليها.

١٤. التحول نحو تربية الأسماك بالنظام المغلق وتربية الأسماك على محرمات المصب العام بإستخدام مياه المصب والمياه الجوفية.

١٥. التأكيد على تطبيق القوانين والتعليمات النافذة لحماية الثروة الحيوانية والنباتية وتنظيم تداول المواد والمستلزمات الزراعية وكذلك قوانين (حماية المنتج المحلي، حماية المستهلك، حماية المنتجات العراقية، التعرفة الكمركية) ووجوب تطبيقها على جميع المحافظات بدون إستثناء وعدم إعطاء الاستثناءات خارج ضوابط وتعليمات منح إجازة الإستيراد.

١٦. تفعيل قوانين الشراكة وأليات تنفيذها مع الشركات الحكومية وشركات القطاع الخاص وكذلك تفعيل مبادرات التمويل المشترك وتفعيل المبادرة الزراعية والأقراض من البنك المركزي والمصارف الحكومية والمصرف التجاري العراقي **TBI**.

١٧. الحاجة إلى زيادة عدد منافذ التسويق للمحاصيل الزراعية لتلافي حدوث زخم أثناء فترة التسويق وفتح مراكز إستلام الحليب وإنشاء مصانع لمنتجات الألبان.

١٨. تأمين إتفاقيات للصيد البحري مع دول الجوار وزيادة حصص مشاريع السفن الخاصة بالصيد من الكاز والمنتجات النفطية لتشغيل المضخات.

١٩. العمل على توفير كوادر فنية جديدة ومتخصصة في المجال السمكي وإجراء البحوث والدراسات حول المواضيع الخاصة بالزراعة وتربية الدواجن وتطويرها وتربية الأسماك.

٢٠. إجراء عمليات الكري والتنظيف للمبازل الرئيسية لتسهيل تصريف مياه البزل ومنع تدفقها للأراضي الزراعية.

٢١. الحاجة إلى توعية وحث الفلاحين في المناطق النائية التي لاتتوافر فيها مصادر الكهرباء والوقود على إستخدام الخلايا الشمسية (الطاقة البديلة) في تشغيل المضخات.

٢٢. برامج الدعم العيني أو النقدي للتخفيف من أثر الصدمات الشبيهة بالجائحة أو تقلب أسعار الأغذية والتدخل على طول سلاسل الإمداد لخفض كلفة الأغذية المغذية ـ مثلاً من خلال تشجيع زراعة المحاصيل المدعّمة بالمواد البيولوجية أو تيسير نفاذ مزارعي الفواكه والخضروات إلى الأسواق.

٢٣. تكثيف الجهود لبلورة سياسة زراعية للنهوض بالواقع الزراعي في العراق وفي جميع الأتجاهات وبالتالي النهوض بالإقتصاد العراقي والمستوى المعاشي للمواطن العراق

### القطاع النفطي

١. إعادة النظر بعقود الشركات الأجنبية العاملة في الحقول النفطية العراقية وتقليل مستحقاتهم التي تشكل ما نسبته من ٨٠ – ٨٥ % من إجمالي موازنة القطاع النفطي.

٢. ضرورة معالجة نقاط الضعف في إدارة عقود جولات التراخيص وإعادة النظر في الكلف التشغيلية ضمن خطة تعاقدات شركات جولات التراخيص .

٣. ضرورة اعتماد خطة عمل واضحة للمشاريع التي تساهم في زيادة الإنتاج النفطي والغاز في ضوء التخفيض الحاصل بالإنتاج والإلتزام بالتخصيصات التي رصدها لهذه المشاريع.

٤. رفع وتحسين طاقة المصافي من خلال إجراء تحديثات وتطوير للمصافي القائمة في الأمد القصير ومن ثم المضي قدما بإنشاء مصافي عملاقة بتقنيات متطورة على الامد المتوسط والبعيد للايفاء بمتطلبات السوق المحلية ومن ثم التفكير بإنشاء مصافي خاصة بتصدير المشتقات مما يضاف موارد اقتصادية جديداً للموازنة.

٥. يجب أن تضع (وزارة النفط) قيودا معينة على مبالغ المستحقات بحيث يمكنه دفعها بموجب كل عقد خدمة، وعبر تحديد نسبة مئوية من الايرادات بالاتفاق بين الطرفين للتعامل مع دفع المستحقات الناجمة عن تنفيذ العقود في ظل بيئة غير مستقرة من أسعار النفط، ومحددات اتفاقيات منتجي النفط فيما يتعلق بسقف الإنتاج، وليس سقف التصدير.

٦. إقرار التشريعات القانونية الخاصة بتسهيل الاستثمار أو الشراكة في هذا المجال التي من شأنها جذب المستثمرين من القطاع الخاص والشركات العالمية وتشريع قانون النفط والغاز.

٧. العمل على ضرورة تأهيل وتطوير البنى التحتية للمشاريع الغازية القائمة والخاصة بمعالجة الغاز الطبيعي وخاصة حقل المنصورية وعكاز بما يحقق المنفعة للاقتصاد الوطني والتخطيط لإقامة مشاريع اخرى بهدف التقليل من الكميات المحروقة والتي تهدر باستمرار.

٨. وضع خطة تدريب عالي لضمان تنمية مهارات القوى العاملة والادارات في المجال الاداري والفني.

٩. التوجه نحو زيادة التخصيصات الاستثمارية في مجال صناعة الغاز ، الصناعات الاستخراجية غير النفط (الفوسفات ، الكبريت ، السليكا).

١٠. الاستفادة من مصادر الثروة النفطية في تنويع وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وتطوير الصناعات البتروكيمياوية.

١١. توفير الحماية للصناعات النفطية وإبعادها عن مخاطر العمليات الإرهابية وزيادة منافذ التصدير.

١٢. وضع خطط لاستغلال الثروة الغازية في البلد وخاصة حقل المنصورية وعكاز بما يحقق المنفعة للاقتصاد الوطني.

١٣. عقد اتفاقات جديدة مع الشركات الاجنبية المستثمرة للحقول وبصيغ جديدة وتحت الاطار التعاقدي لاستثمار سوق الغاز في العراق والذي تم إقراره في عام ٢٠١٨ بعد إعادة النظر في بعض بنوده وبما يتماشى مع الظرف الراهن.

### قطاع الكهرباء

١. توسيع المحطات البخارية القائمة كخطوة اولى ومن ثم إستبدال الوحدات المتقادمة بوحدات جديدة بدل الاستمرار في عملية تاهيلها وصيانتها غير المجدية.

٢. البدء بتحويل الوحدات الغازية من الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة على اتفاقية مع شركة **GE** الامريكية وسيمنس الالمانية بعد التفاوض مع الشركتين لجدولة المستحقات الواجبة لها.

٣. تفعيل نظام الجباية (مع بقاء الدعم لاصحاب الدخل المحدود ) لضمان ترشيد إستهلاك الطاقة من قبل المستهلكين ، والعمل على تحويل الشبكة التقليدية إلى شبكة ذكية حديثة ذات جدوى اقتصادية الامر الذي من شأنة ان يحقق منافع هائلة لوزارة الكهرباء.

٤. تكثيف التوعية الاعلامية لترشيد الطاقة الكهربائية وإستدامتها.

٥. إشراك القطاع الخاص في ايجاد الحلول الملائمة وزيادة الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة.

٦. تفعيل القوانين والتشريعات التي تحد من التجاوزات ومحاسبة المتجاوزين على الشبكة.

٧. تفعيل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة وتنفيذها في العراق، الصادرة عن هيئة المستشارين.

٨. العمل على الربط الاقليمي مع الدول المجاورة من أجل السيطر على أوقات الذروة أستقرار الشبكة الكهربائية وتوفير نفقات تشغيلية كبيرة.

٩. توسيع المحطات القائمة لفك الاختناقات الحاصلة في مراكز المدن.

١٠. الأسراع بإكمال المحطات التحويلية قيد التنفيذ مع توفير التمويل اللازم لنصب المحطات التحويلية المجهزة سابقاً.

١١. توسعة انتشار الطاقة النظيفة، وخفض تكاليف الوحدات عبر وفورات الحجم على المستوى المحلي.

١٢. تقليل الضائعات الإدارية بواسطة فصل الربط غير القانوني على شبكات التوزيع ومتابعة قراءة المستهلكين ووضع صيغة للتعامل مع الضائعات غير الفنية الناتجة عن تجاوزات المستهلكين على شبكات توزيع الطاقة الكهربائية.

### القطاع الصناعي

١. إلزام الوزارات ومؤسسات الدولة بتأمين إحتياجاتها من منتجات وزارة الصناعة والمعادن وضمن هامش سماح مناسب للأسعار مقارنة بأسعار المنتجات المنافسة وكذلك بتسديد الديون المترتبة عليهم لصالح شركات الوزارة .

٢. تأمين التخصيصات الاستثمارية المطلوبة لعمليات إضافة الخطوط الإنتاجية وتحديثها وإستكمال المشاريع التي توقعت بسبب ندرة التخصيصات.

٣. تأمين وتزويد الشركات بإحتياجاتها من الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية الأخرى وبشكل مستمر لغرض تشغيل خطوطها الإنتاجية.

٤. إستكمال تشريع القوانين المتعلقة بالصناعة (قانون الاستثمار الصناعي، الاستثمار المعدني، الملكية الصناعية والعلامات التجارية) قانون وزارة الصناعة رقم ٣٨ لسنة ٢٠١١.

٥. التنفيذ الفعال لقانون التعرفة الكمركية وقانون حماية المستهلك وقانون حماية المنتج المحلي.

٦. تفعيل دور مركز تنمية الأعمال والذي ترتبط به العمالة الفائضة عن حاجة العمل لتتمكن من أداء دورها بشكل أفضل.

### نشاط النقل

١. زيادة التخصيصات السنوية للمشاريع.

٢. تنفيذ برنامج التفتيش والفحص المسبق قبل التوريد في بلد المنشأ أو المصدر من قبل الشركات والمختبرات العالمية.

٣. توفير العدد الكافي من اجهزة السونار من قبل الشركة المتعاقدة مع الموانئ ووزارة المالية.

٤. متابعة إقرار قانون السلطة البحرية والأسراع بتشريعه.

٥. تطبيق قرار مجلس الوزراء باعتبار الشركة العامة هي الناقل الوطني العراقي للبضائع التابعة للوزارات.

٦. التنسيق مع المديرية العامة للكمارك لاستحصال الموافقات الأصولية لغرض إعداد إجراءات سريعة وسهلة لأخراج البضائع الخاصة بالمواطنين وبأقصى قدر من الشفافية.

٧. إعادة تاهيل كافة اضرار البنى التحيتة التي تعرضت لها الشركة بسبب الإحداث التي مرت بها الدولة وإعادتها إلى الخدمة.

٨. توسيع الاسطول البري بشراء شاحنات حديثة وتأمين المواد الاحتياطية الاستيرادية لإعادة تاهيل وتصليح الوحدات المتحركة.

٩. تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة النقل الشامل على المدى البعيد وتفعيل المشاركة الحقيقية له في القطاع العام هذا بالإضافة إلى تنمية وتطوير قابلية الشركة العامة للنقل البري وبما يتناسب مع مكانتها كناقل وطني وتسعى أيضا إلى الانضمام إلى اتفاقيات النقل الدولية وتفعيل الاتفاقيات الخاصة بدول الجوار.

١٠. زيادة إيرادات الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود من خلال مجموعة من مشاريع التشغيل المشترك مع القطاع الخاص بفتح مجالات جديدة للعمل إضافة بتشغيل حافلات حديثة في سبيل تقديم خدمة أفضل للمواطنين في بغداد وبعض المحافظات.

١١. إعادة اعمار البنى التحتية للشركة عالمة للنقل البحري وتقديم افضل وأسرع الخدمات للجهات التصديرية والاستيرادية وتطوير التنمية الاقتصادية للشركة وزيادة مدخولات موازين الشركة والحد من مسببات التلوث الناتج من السفن وتطبيق المعايير الدولية في معالجة التلوث في الماء والهواء.

١٢. تحديث اسطول الشركة بشاحنات جديدة صديقة للبيئة يمكنها الوصول ونقل البضائع من خارج العراق عن طريق الخطة الاستثمارية.

١٣. تفعيل والاعتراف بالشركة العامة للنقل البري كناقل وطني حصري في العراق والزام وزارات الدولة بتخصيص قسم من البضائع التي يتم استيرادها لتنقل من قبل شركتنا.

### قطاع الأتصالات

١. التحول من خدمة الانترنت عبر الابراج إلى خدمة الإنترنت عبر الكيبل الضوئي الذي يعد من التقنيات الخضراء والصديقة للبيئة والتي لاتصدر منها ترددات أو انبعاثات مضرة بالبيئة.

٢. توسيع البنى التحتية للاتصالات في العراق لتلبية حاجة العراق في زيادة عدد مستخدمي الإنترنت من خلال مشاريعها بالشراكة مع القطاع الخاص.

٣. إعداد خطة مركزية للتحول الرقمي وبناء استراتيجية لغرض القيام بهذا العمل خلال فترة زمنية محددة وبالتعاون مع جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.

٤. إنشاء مشروع قمر صناعي عراقي يعمل على تقديم خدمات الاتصالات والمعلوماتية والنقل التلفزيوني وغيرها.

٥. إنشاء مركز بيانات وطني يتيح للقطاع الخاص الدخول باستثمارات جديدة في مجال قطاع الاتصالات والمعلوماتية من خلال المشاريع.

٦. العمل على تنفيذ مشاريع الحكومة الالكترونية لتوسعة مركز البيانات الذي انشأته الامانة العامة لمجلس الوزراء والاخذ بنظر الاعتبار متطلبات المؤسسات الحكومية وانشاء التطبيقات الداعمة لمشروع الحكومة الالكترونية والتحول الرقمي .

٧. الشروع بمشروع التوقيع الالكتروني مما يشجع الشركات والدوائر الحكومية للاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتحول الرقمي .

### قطاع الخزن

١. زيادة التخصيصات المالية اللازمة لادراج المشاريع وتنفيذ المتوقف منها وتاهيل السايلوات القديمة والمتضررة منها لسد العجز بالطاقات الخزنية النظامية.

٢. العمل على تحقيق الخزين الاستراتجي حسب حاجة البلد لفترة ثلاثة أو ستة أشهر والمحافظة على سلامة خزين الحبوب من التلف والأضرار بفعل الظروف الطبيعية والقوارض والحشرات.

٣. تأمين حاجة البلد من الحنطة والرز للاستهلاك البشري وفق نظام الحصص للفرد الشهرية بموجب البطاقة التموينية عن طريق الاستيراد.

٤. سد قسم من حاجة الثروة الحيوانية من الحنطة والشعير المحلية لأغراض العلف.

### قطاع الثقافة والسياحة والآثار

١. وضع خطط استراتيجية تغطي الجوانب المختلفة للسياحة الأثرية والتراثية والدينية والطبيعية وغيرها.

٢. تأهيل البنى التحتية للمرافق السياحية المنتشرة بالمحافظات وبالأخص المحافظات التي تشهد حركة سياحية متزايدة .

٣. تعزيز المشاركة الدولية التي تقيمها منظمة السياحة العالمية وجامعة الدول العربية.

٤. تفعيل الإطار المؤسسي والقانوني من خلال تنظيم الضرائب المفروضة على الأنشطة السياحية، كذلك تبسيط الإجراءات التي تسهل عملية دخول السواح مع مساواة جميع الدول بكافة التسهيلات.

٥. توفير التخصيصات المالية اللازمة ضمن الموازنات السنوية للدولة وإعمار وتأهيل المواقع السياحية في محافظات ومناطق العراق المختلفة فضلاً عن تعزيز الأستقلالية المهنية للقطاع السياحي وإزالة التعارض في الصلاحيات بين مختلف الأطراف والجهات ذات العلاقة بالشأن السياحي.

٦. وتحديث منظومة المطارات في بغداد والمحافظات لتكون ركيزة في توفير خدمات النقل الجوي المتطوّرة واستيعاب أعداد السائحين.

٧. تطوير البنى التحتية في مدن ومناطق العراق والاهتمام بتأهيل المعالم الحضارية والأثرية والساحات والمناطق الخضراء والاستفادة من تجارب دول المنطقة والعالم في هذا المجال.

٨. تعزيز مساعي العراق في ادخال تلك المواقع ضمن قائمة التراث العالمي من خلال تشييد وحماية المواقع الأثرية.

٩. الأهتمام بقضايا التسويق والإعلام السياحي ونشر المعلومات وإقامة المؤتمرات والمعارض المحلية والدولية للتعريف بما يمتلكهُ العراق من معالم ومقوّمات سياحية , ودعم الشركات السياحية من خلال الحوافز التي تقدمها الدولة لتعزيز إجراءات وبرامج التسويق السياحي على الصعيدين المحلي والدولي.

١٠. إصدار تشريعات تعمل على تشجيع الشركات والفنادق السياحية في تعيين خريجي الكليات والمعاهد السياحية وضمان حقوقهم بالتقاعد والضمان الصحي.

١١. عقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم دولية في مجال السياحة لتطوير ونشر الموروث الثقافي العراقي وتبادل الخبرات والمناهج التدريبية في مجال السياحة.

١٢. توفير التسهيلات المالية لمنح القروض اللازمة لأنشاء المرافق السياحية الكبيرة كـ(مجمعات سياحية، مدن سياحية، فنادق درجة ممتازة، منتجعات).

١٣. استغلال المواقع السياحية كفرص استثمارية التي تعود ملكيتها الى الهيئة في بغداد والمحافظات.

١٤. الأعتماد على نظام الإدارة الإلكتروني تفعيل العمل بمشروع النافذة الواحدة الإلكتروني والخاص بترويج (سمة الدخول) للوافدين من خلال إعتماد الإدارة الإلكترونية .

١٥. العمل على تطوير المنافذ الحدودية واظهارها بأفضل صورة.

١٦. تسهيل منح القروض لإنشاء المرافق السياحية الكبيرة من خلال التنسيق مع المصرف التجاري لمنحهم قروض بفوائد ميسرة للقطاع السياحي الخاص.

### نشاط السكن

١. اقتراح برنامج حكومي لتوزيع الأراضي السكنية على موظفي الدولة لكونهم أكبر شريحة في المجتمع.

٢. تذليل المشاكل والمعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع السكنية الاستثمارية.

٣. تمليك الأراضي المخصصة لدائرة الإسكان والمنفذة عليها مجمعات سكنية وفق قرار ٣٩٤ لسنة ٢٠١٢ أو إصدار تشريع جديد ينص على تمليك الأراضي المخصصة لدائرة الاسكان والمشيد عليها مجمعات سكنية بدون بدل.

٤. زيادة التخصيصات المالية لصندوق الإسكان.

٥. تشجيع المصارف غير الحكومية من أجل المساهمة في تمويل المشاريع الاسكانية المتوقفة من خلال تفعيل سياسة الاقراض للمستفيدين من المجمعات السكنية قيد التنفيذ أو المتوقفة.

٦. إصدار التشريعات والقوانين الجديدة التي تسهم في تسريع إنتاج الوحدات السكنية من أجل إزالة الاختناقات الحاصلة في الاحياء السكنية.

٧. تشجيع الشركات الكبرى العاملة بالبلد من خلال المساهمة في تمويل وتنفيذ المجمعات السكنية ودور واطئة الكلفة كجزء من الخدمة المجتمعية الواجب تقديمها للمجتمع.

٨. إعداد خارطة طريق ومنهجية العمل في المرحلة الخاصة بتحديث مسح مواقع تجمعات السكن العشوائي في العراق على ضوء توصيات اجتماع اللجنة العليا لمعالجة السكن العشوائي.

### نشاط الماء والصرف الصحي

١. توسيع طاقات مصانع مواد التصفية والتعقيم الموجودة في العراق لتغطي احتياجات المشاريع والمجمعات المائية أو إنشاء مصانع أخرى.

٢. اطلاق درجات التعيين للحذف والاستحداث لسد النقص الحاصل في الكادر الهندسي والإداري.

٣. أكمال المشاريع قيد التنفيذ وإنشاء مشاريع جديدة وتشكيل لجنة فنية مركزية لتقييم المشاريع والمجمعات وخصوصاً القديمة منها وبيان مدى فعاليتها للاستمرار وارصاد المبالغ اللازمة لذلك أو إلغائها وإنشاء مشاريع ضخمة لضمان سهولة السيطرة على المعالجة.

٤. إجراءات تنفيذية أكثر قوة وجدية فيما يخص ظاهرة التجاوزات على مشاريع المياه والصرف الصحي.

٥. تشجيع جمع واستغلال مياه الأمطار في مشاريع الأسكان، والمباني الحكومية والبنية التحتية.

٦. رفع تكلفة الماء المجهز للمواطن لغرض الزام المواطنيين بعدم الأسراف.

٧. العمل على زيادة في محطات معالجة المياه في الدوائر والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وبالأخص (القطاع الصحي والصناعي) بما يتناسب مع المياه المتولّدة وذلك لأهمية هذا الموضوع على تلوث مياه الأنهار والنظم البيئية المجاورة.

٨. ضمان حماية وإدارة المصادر المائية بشكل مستدام وإدارة الصرف الصحي وفقاً لأسس بيئية وإقتصادية سليمة.

٩. تعزيز إجراءات التكيف مع التغير المناخي وإنفاذ (إستراتيجية التكيف المناخي) المعتمد فيما يتعلق بقطاع المياه والمياه العادمة.

١٠. الإدارة المتكاملة للمسطحات المائية وتشجيع إعادة أستخدام المياه المعالجة والأستفادة منها.

١١. ضرورة الأهتمام بزيادة عدد محطات المعالجة بحيث يشمل جميع مناطق التجمعات السكانية وصيانة القائمة لمعالجة جميع كميات الصرف الصحي الواصلة لها وعدم رميها.

١٢. تقليل فقد المياه عن طريق رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه وشبكات الإسالة المنزلية وصيانة شبكات نقل مياه الصرف الصحي.

١٣. توفير وتخصيص مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما قدر الإمكان لأغراض الشرب والزراعة واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة بدلاً عنها في اغراض صناعية وخاصة النفطية منها وكذلك في تغذية الأهوار والأغراض البلدية وري الأشجار والأحزمة الخضراء حول المدن.

١٤. تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة باستعمال مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض الزراعية حسب نوع المعالجة المستخدمة.

١٥. استعمال التقنيات الحديثة من أجل معالجة مياه الصرف الصحي حسب الضوابط والتعليمات.

١٦. تطوير القدرات المحلية في مجال معالجة مياه الصرف الصحي مع استخدام الطاقة المستدامة وعلى الخصوص الطاقة الشمسية لغرض جعل تكنولوجيا المعالجة والتحلية أظقل كلفة وأقل ضرراً على البيئة.

١٧. حث المحافظات التي يمر بها نهري دجلة والفرات وشط العرب والمسطحات المائية الأخرى على رفع التجاوزات على هذه الأنهار ورفع تلوث مياهها بالنفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن المعامل والورش الصناعية والمستشفيات ومجاري مياه الصرف الصحي والنفايات المنزلية وغيرها.

١٨. القيام بالتوعية البيئية وبأهمية المياه وضرورة المحافظة عليها من التلوث وترشيداستهلاكها بجميع الوسائل الأعلامية والدراسية ولجميع الأعمار.

١٩. توفير وتشجيع شراء الأجهزة والمعدات المنزلية التي توفر المياه وتقتصد في استعمالها.

**التنمية المكانية**

١. اقتراح روية تنموية مستقبلية للارتقاء في الهيكل العمراني للقرى من خلال إعادة بناء وتأهيل او إنشاء قرى مخططة ومستدامة كحلول لتنمية عمرانية وريفية مستدامة.

٢. زيادة الوعي البيئي والتفهم للظروف والمتغيرات بالإضافة إلى تشجيع الفلاحين على الاعتماد على الاساليب الحديثة والتكنولوجيا في العمل الريفي وتنمية انماط متطورة من الزراعة.

٣. توفير ظروف صحية جيدة من خلال المباني والمنشآت التي تتطلبها توفير مستوى صحي الذي يؤدي إلى زيادة القدرات البشرية على الإنتاج .

٤. ضرورة توفير المسكن الصحي في قرى ريفية متطورة تتوفر فيها كافة مستلزمات الحياة الضرورية والحضارة الحديثة .

٥. توفير الطرق المعبدة وربط القرى فيها بالإضافة إلى سهولة حركة نقل حتى يتمكن الفلاح من الوصول إلى الأرض الزراعية وحركة المكائن والآليات وتسويق الإنتاج .

٦. توفير القروض الائتمانية للعاطلين والعاطلات عن العمل ومساعدتهم في إنشاء المشاريع الصغيرة وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة في المحافظات الأكثر فقراً.

٧. زيادة استثمارات القطاع الخاص من خلال محفزات قانونية مؤسساتية مالية ونقدية وتركز هذه الاستثمارات في المحافظات التي تعرضت إلى العمليات العسكرية .

## سادساً: التنمية البشرية والإجتماعية

### قطاع التربية والتعليم

١. الحاجة لضمان جودة تنفيذ التقنيات التدريسية الجديدة في التعليم العالي، والتي ستكون شرطا لتنفيذ السياسات الجديدة في التعليم والتعلم الإكتروني.

٢. إتخاذ تدابير لانفتاح الجامعات العراقية على الابتكار والشراكة المستمرة في نقل المعرفة مع المنظمات غير الحكومية ، وإعطاء اهتمام أكبر للمشاريع العلمية للطالب، وتعزيز تعليم الكبار في الجامعات والتواصل مع الجامعات الغربية.

٣. بناء قاعدة علمية عربية مشتركة لنقل المعرفة العلمية والتكنولوجيا العالمية وتوطينها.

٤. الحاجة الماسة لاستقطاب العقول العراقية المهاجرة للمساهمة في تطوير البحث العلمي.

٥. تطبيق نظام الجودة في الجامعات والكليات العراقية الحكومية والاهلية ومراجعة شروط إستحداث الكليات والجامعات واجراء التقويم والرصد الدوري لعملها في تطبيق معايير ونظم الجودة.

### القطاع الصحي

١. زيادة عدد الكوادر الطبية والعاملين في المجال الطبي لتلبية إحتياجات سكان العراق.

٢. تطبيق نظام التأمين الصحي وفق ضوابط تهدف إلى تفعيل الكفاءة والعدالة الاجتماعية من خلال شمول الفئات كافة (الموظفين المدنيين والمتقاعدين)، وإتاحة الاشتراك الاختياري بالتأمين الصحي للمواطنين الراغبين كافة فضلاً عن المساعدة في تمويل قطاع الرعاية الصحية العام بالقدر الكافي.

٣. مراجعة وتقييم حملات التوعية الحالية في مجال الصحة العامة ومعالجة الثغرات التي تعيقها فاعليتها في تغيير سلوك المجتمع لتحسين مكافحة إنتشار الفيروس.

٤. إشراك الملاكات الطبية والصحية في دورات خارج العراق، وإمكانية الحضور العلمي في المؤتمرات.

٥. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في بناء المؤسسة الصحية في العراق بناءاً علمياً يعتمد على التقنيات الحديثة لمواجهة الاوبئة.

٦. بتطبيق قانون حماية الأطباء رقم ٢٦ لعام ٢٠١٣، وتحديداً المواد ٧ و٨ و٩ منه.

٧. إعطاء أولوية للتدريب والموارد في إدارة الرعاية الصحية وتصميم النظم لتمكين العاملين الصحيين من تحسين إدارة أعباء العمل المتزايدة.
٨. إجراء تقييم لتحديد مجالات النقص في تجهيز معدات الوقاية الشخصية عالية الجودة وتزويد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية في جميع المحافظات بالكميات اللازمة منها.
٩. إنفاذ القوانين والإجراءات الخاصة بإدارة النفايات الطبية الخطرة والصلبة والتشريعات الخاصة بالأشعاعات وتطوير وتطبيق إجراءات الربط بين الأمراض ومسبباتها من ملوثات البيئة.
١٠. زيادة التخصيصات المالية لوزارة الصحة من الموازنة السنوية العامة ومن موازنة تنمية الإقاليم لكل محافظة والعمل على إيجاد مصادر أخرى للتمويل وإعتماد نظام التأمين الصحي وفق ضوابط تستهدف كافة فئات المجتمع.
١١. إيجاد نظام لفصل العمل في القطاع العام عن الخاص يعزز من مبدأ التكامل في كلا القطاعين مع ضمان حق المواطن في الحصول على الخدمة الصحية ووضع آليات لدعم وتشجيع القطاع الخاص وتطبيق معايير الجودة لكافة المؤسسات الصحية.
١٢. إعتماد نظام رقابة وتقويم يعتمد على أسس علمية وفنية ومهنية وفق مؤشرات ومعايير شفافة ونزيهة.
١٣. التنسيق بين التعليم العالي والصحة لتأمين احتياجات القطاع الصحي كماً ونوعاً.

### قطاع المرآة

١. رسم القوانين الأفضل لحماية النساء من كل أشكال العنف وترسيمها بالشكل الأمثل بحيث تكون القوانين مستجيبة لتدخل في مختلف القطاعات ونشجع مثل هذا بما يتعلق بالدور الحكومي.
٢. تحسين الخدمات الصحية الموجهة للنساء من خلال زيادة عدد المراكز الصحية وتعزيزها بالملاكات الطبية الاختصاصية النسوية.
٣. تحسين مشاركة المراة في سوق العمل من خلال زيادة فرص التدريب وزيادة عدد القروض الممنوحة للنساء، وخلق فرص عمل مناسبة ومضمونة في القطاع الخاص.
٤. زيادة معدلات التحاق الفتيات في التعليم الأبتدائي لا سيما في الأرياف.
٥. خفض نسب تسرب الفتيات من المدارس.

### قطاع الشباب

١. ضرورة الإلتزام بتوفير الخدمات الرياضية والشبابية والترفيهية والثقافية داخل المدن حسب ما مخطط له بموجب المعايير التخطيطية المعتمدة وبما يتلائم مع الزيادة السكانية في المدن.

٢. إعداد الدراسات المكانية المفصلة لكل خدمة رياضية لغرض تحقيق التنمية الرياضية والترفيهية في العراق.
٣. زيادة عدد أبنية مراكز الشباب مع توفير كافة الوسائل والإمكانات المخصصة لممارسة الانشطة الرياضية والثقافية وتقديم الخدمات الرياضية لتحقيق اهداف التنمية الرياضية والثقافية العامة بالبلد.
٤. أشاعة الممارسات الصحية وتحسين اللياقة البدنية لأفراد المجتمع من خلال توفير الأماكن لتمكينهم من ممارسة هواياتهم الرياضية مع الحصول على وسائل ترفية وتسلية والمعرفة الثقافية مما يخفف من المظاهر السلبية في المجتمع مثل الجريمة والسرقة والمخدرات وملئ فراغ الشباب.
٥. إتاحة فرص إستثمارية خدمية محلياً وخلق فرص عمل للشباب.

**قطاع التنمية الإجتماعية**

١. الحث على تصميم برامج الضمان الاجتماعي وخاصة للعاملين في القطاع الخاص.
٢. تأمين الرعاية الصحية الاجتماعية والايوائية والثقافية والترفيهية للمسنين من فاقدي الرعاية الأسرية وضمان حياة كريمة لهم.
٣. إستيعاب دور الدولة إلى رعاية الأيتام وتوفير متطلبات التنشئة السليمة لهم والعمل على دمجهم أسرياً وتقديم خدمات الرعاية للمستفيدين الذين يحين موعد مغادرتهم للدور الايوائية.
٤. توفير الأجهزة والمعدات المتطورة واستخدام التكنولوجيا لغرض توفير بيانات إحصائية دقيقة ومصنفة يمكن أن تعكس أوضاع المجتمع بشكل عام وأوضاع الفئات بشكل خاص.
٥. إعداد برنامج تدريبي متكامل من أجل تمكين الملاكات في المحافظات كافة للعمل مع الفئات الهشة وخاصة في مجال الأقراض.
٦. إعادة تقييم حجم إعانات شبكة الحماية الاجتماعية من أجل مرحلة تدريجية من الزيادات من خلال إنشاء نظام يربط مستوى الإعانة بمؤشر التضخم.
٧. رفع مستوى الدعم من قبل المنظمات الدولية والعربية والشركاء الإجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص واصحاب المصالح في تنفيذ الاجندة التنموية لوزارة العمل.
٨. رعاية الأطفال شديدي العوق من الذين يعانون التفكك الأسري وتقديم الخدمات الصحية والايوائية والغذائية لهم.
٩. ربط البطاقة التموينية بنظام تسليم بطاقة إلكترونية ومرتبط بشبكة الحماية الاجتماعية عبر السجل الاجتماعي من أجل تجنب الاضطرابات عند نزوحهم لأي سبب من الاسباب.

١٠. توفير فرص عمل ملائمة للمعاقين القادرين على العمل جزئياً من خلال استيعابهم في الورش المحمية والجمعيات الإنتاجية للمعاقين بعد مايتم تأهليهم في المعاهد المختصة بتأهيل المعاقين

١١. البدء بتنفيذ مشروع إصلاح التدريب والتعليم المهني والتقني بالعراق بدعم الإتحاد الأوربي.

١٢. إنشاء مركز رقمي يعتمد على السجل الاجتماعي لتقديم نافذة واحدة لجميع العراقيين للتسجيل ومواجهة التغيرات وتأمين منافع الحماية الاجتماعية الخاصة بهم.

## سابعاً: قطاع الاستدامة البيئية

١. العمل على توفير التخصيصات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢. الأسراع في تنفيذ مشاريع استغلال الغاز المصاحب وتقليل تأثيره على البيئة.

٣. منع التجاوز على الأراضي الزراعية ومنع تقسيم الأراضي الزراعية إلى سكنية والتجاوزات على الخطوط.

٤. تشديد المراقبة على المؤسسات وإلزامهم بوضع وحدات معالجة ومراقبتها من قبل فرق متخصصة من وزارة الصحة.

٥. القيام باصلاحات هيكلية وخاصة فيما يخص القطاعات الإنتاجية والخدمية لما لنشاطها من آثار سلبية على النظم البيئية بشكل عام.

٦. الضغط على دول الجوار لغرض الإلتزام بالاتفاقيات الخاصة بالحصص المائية كون العراق دولة مصب وليست دولة منبع، فضلاً عن الأسراع في إنشاء سدود للاستفادة من المياه الداخلة في موسم الشحة.

٧. ضرورة استئناف العمل بمشاريع استصلاح الأراضي الزراعية لما لها من أهمية بالغة على التلوث والضرر الحاصل بالتربة والهواء.

٨. إستكمال العمل على أزالة الملوثات الصلبة الخطرة وخاصة مخلفات الحروب من المناطق المتظررة.

٩. إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة، وتعزيز الإستخدام المستدام لها.

١٠. ضبط معدلات التلوث، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

١١. زيادة الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

١٢. صيانة وإدارة البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي بطريقة مستدامة مع العديد من أهداف التنمية المستدامة مثل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة وحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو

مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

## مصادر البيانات

### أولاً: الكتب الوزارية

١. البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والابحاث/ قسم الاقتصاد الكلّي، العدد (٤١٩/٣/٤) بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٩.
٢. وزارة المالية/ دائرة الاقتصادية/ قسم المعلومات الفنية/ العدد (٩٦٣٩) في ٢٠٢٢/٤/٢٠.
٣. وزارة النقل/ دائرة التخطيط والمتابعة/ قسم الإحصاء والقوى العاملة والتدريب/ العدد (١١٤٧٧) في ٢٠٢٢/٣/٣٠.
٤. وزارة الأعمار والإسكان والبلديات العامة/ دائرة الإسكان/ قسم الدراسات والسياسات الإسكانية/ العدد (٢٩٧٣) في ٢٠٢٢/٣/٢٤.
٥. وزارة الأعمار والإسكان والبلديات العامة/ صندوق الإسكان العراقي/ العدد ( ٨٧٩٨ ) بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٥.
٦. وزارة الأعمار والإسكان والبلديات العامة/ المديرية العامة للتخطيط والمتابعة/ العدد (٤٢٠) بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢١.
٧. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التخطيط والدراسات/ قسم التخطيط/ العدد (٤٦٦٧) في ٢٠٢٢/٤/١١.
٨. وزارة العدل/ دائرة اصلاح الإحداث/ قسم التخطيط والمتابعة/ العدد (ت.م/٩٧٦) في ٢٠٢٢/٣/١٣.
٩. وزارة الثقافة/ دائرة الشؤون الإدارية العدد (٦٦١٧) بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨.
١٠. وزارة الأتصالات/ مكتب الوكيل للشؤون الإدارية والمالية/ العدد (٣٦٥) في ٢٠٢٢/٤/٦.
١١. وزارة التجارة/ دائرة التخطيط والمتابعة/ قسم التخطيط والمشاريع الاستثمارية العدد (١٢٦١٨) في ٢٠٢٢/٦/٢٠.
١٢. وزارة الصناعة والمعادن العدد (د.ت/ ٢١٢١١) بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٥.
١٣. وزارة التربية/ المديرية العامة للتخطيط التربوي/ قسم الاحصاء، العدد (٩٤٦١) ٢٠٢٢/٣/١٦.
١٤. وزارة التربية/ الجهاز التنفيذي لمحو الأمية ـ المديرية العامة للشؤون الفنية ــ قسم الإحصاء والتخطيط والمتابعة ١٠٥٦/٣/٤ في ٢٠٢٢/٤/٤.
١٥. أمانة بغداد، دائرة التخطيط والمتابعة/ العدد (د.ت.١١٨٢) بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢.

١٦. وزارة الموارد المائية/ دائرالتخطيط والمتابعة/قسم الحصاء العدد (١٥٣٦١) بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٣٠.

١٧. وزارة النفط/ دائرة السياسات والتخطيط والمتابعة العدد ت (١٦٩٤٩ ) بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤.

١٨. وزارة الشباب والرياضة/ دائرة تنسيق والمتابعة/ قسم التخطيط المركزي العدد (٤٤٨) بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٥ .

١٩. وزارة الثقافة/ هيئة السياحة/مكتب رئيس الهيئة/ قسم التخطيط والمتابعة والدراسات العدد م هـ (٣٦٦) التاريخ ٢٠٢٢/٣/١٤.

٢٠. وزارة الداخلية/ مديرية التخطيط والمتابعة/ العدد (٢٣٩١) بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٠.

٢١. الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان/ اللجنة العليا للمياه العدد (ش.ز.ل/م/١٠/١/٢٦/١٧٧٣٤) التاريخ ٢٠٢٢/٥/١٦.

## ثانياً: تقارير:

١. تقرير بالمصروفات حسب القطاعات للموازنة الاستثمارية / دائر المحاسبة ــ قسم التوحيد/ نظام توحيد حسابات الدولة على الموازنة الاستثمارية لسنة ٢٠٢١/ وزارة المالية.

٢. تقرير التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي ٢٠٢٠، ٢٠٢١/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.

٣. تقرير مؤشرات البيئية والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ومؤشرات التنمية المستدامة/٢٠٢٠، ٢٠٢١/ قسم الإحصاءات البيئة/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.

٤. تقارير مديرية الإحصاء الزراعي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ /الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.

٥. تقرير نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة ٢٠٢٠، ٢٠٢١/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.

٦. تقرير إحصاء نشاط النقل المائي في القطاع العام ٢٠٢٠، ٢٠٢١/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.

٧. تقرير إحصاء نشاط النقل البري للمسافرين والوفود والبضائع في القطاع العام ٢٠٢٠، ٢٠٢١ / الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.

٨. تقرير إحصاء نشاط سكك الحديد ٢٠٢٠، ٢٠٢١/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
٩. تقرير إحصاءات إجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص ٢٠٢٠، ٢٠٢١/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
١٠. تقرير إحصاء أبنية للقطاع الخاص ٢٠٢٠، ٢٠٢١/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
١١. تقارير إحصاءات التجارة الخارجية (الصادرات والإستيرادات) ٢٠٢٠، ٢٠٢١ الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
١٢. تقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال/ تقييم بيئة الأعمال في العراق ٢٠٢١.
١٣. الإحصاءات البيئية للعراق (كمية ونوعية المياه) /٢٠٢٠، ٢٠٢١/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
١٤. الإحصاءات البيئية للعراق (قطاع المجاري) /٢٠٢٠، ٢٠٢١/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
١٥. الإحصاءات البيئية للعراق (المؤشرات الزراعية) /٢٠٢٠،٢٠٢١/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
١٦. تقرير إحصاءات المعيشة /٢٠٢٠، ٢٠٢١/ الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط .
١٧. تقارير مديرية الإحصاء الصناعي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ /الجهاز المركزي للاحصاء/ وزارة التخطيط.
١٨. تقارير مديرية الإحصاء التجاري ٢٠٢٠، ٢٠٢١ /الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
١٩. تقارير مديرية الحسابات القومية (تقديرات أولية)/الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط ٢٠٢٠/٢٠٢١.
٢٠. تقرير إنجازات الهيئة الوطنية للاستثمار /٢٠٢٠، ٢٠٢١ .
٢١. تقرير ختامي ـ موازنات المحافظات والمبالغ المصروفة منها وأهم التغيرات التي طرأت عليها لغاية ٢٠٢١/١٢/٣١/دائرة البرامج والاستثمار الحكومي/ قسم الموازنات المحافظات / وزارة التخطيط .
٢٢. دليل التنمية البشرية/٢٠٢٠/٢٠٢١/تقرير التنمية البشرية العالمي.
٢٣. وزارة الصحة التقرير الاحصائي السنوي /٢٠٢٠/٢٠٢١.

وزارة التخطيط العراقية
IRAQI MINISTRY OF PLANNING